وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر

تخصص: الاقتصاد و تسيير مؤسسات

تحت عنوان:

أثر برامج الدعم على المنتج الوطني

دراسة ميدانية للمنتجين في ولاية عين تموشنت

من اعداد الطالبتين: تحت اشراف:

- موساوي فايزة د .مهداوي هند

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	جامعة الانتساب	الصفة
غرزي سليمة	أستاذة محاضرة ب	عين تموشنت	رئيسا
مهداوي هند	أستاذة محاضرة أ	عين تموشنت	مشرفا
بن وسعد زينة	أستاذة محاضرة أ	عين تموشنت	ممتحنا
بوطوبة محمد	أستاذ محاضر أ	عين تموشنت	ممتحنا
عبد الباقي حياة	أستاذة مساعدة ب	عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية:2022/2021

إهداء

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونعود بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده و رسوله صلي الله عليه و سلم و على آله وأصحابه و من تبعهم بإحسان على يوم الدين .

أما بعد

فيسرني أن أهدي هذه الدراسة إلى من أُفضِلها على نفسي،أغلى شيء لي في هذه الحياة وهي أمي الحبيبة التي هي مصدر إلهامي والطاقة المحركة لي و كل ما وصلت إليه في عملي و دراستي توفيقه من الله تم دعواتها و حرصها و ما وهبته لي لا يعادله أي شيء ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام أتمنى لها طول العمر ،الشفاء و العفو و العافية .

ثم إخوتي (زين العابدين،سعيد،سيد أحمد)ظهري و سندي في هذه الحياة كما لا أنسى زوجة أخي راضية أبنائهم أمجد و لينا فرحتي و كل عائلتي الكبيرة بدون أن أنسى أحد .

كما أهدي هذا العمل إلى كل صديقاتي سواء في العمل أو الحياة خاصة

(يمينة،شهرة،فتيحة،سارة،إكرام،هاشمية،عايدة،فاطنة)

كما أهدي إلى جميع خريجي ماستر علوم اقتصادية

أحمد الله على توفيقي في إكمال هذه الدراسة و الي ألهمنا العفو و العافية في كل شيء نحمده و نشكره على كل نعمه.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير و العرفان للأستاذة الدكتورة **مهداوي هند** لتفضلها على الإشراف على هذا العمل التي لم تبخل علي يوما بتوجيهاتها و نصائحها القيمة التي ساهمت في إثراء هذا العمل ، و على جهدها المبذول طوال هذه الفترة لإتمام هذه المذكرة حتى بدت كما هي عليه ،و فضلها عليا في القضاء على التشتت الدائم لأفكاري بجهودها المتواصلة للحث على البحث العلمي فكانت و لا تزال إن شاء الله رمزا للتميز،التألق و الشدة مع الإبداع فلها مني كل الشكر.

كما أتوجه و في نفس السياق، الرسالة، التفاني و العطاء بجزيل الشكر و العرفان للأستاذة الدكتورة **غرزي سليمة** جعلها الله هي و مشرفتي طريقا لتعزيز أخوتنا في الله ، بارك الله فيكم أسأل الله أن يرفع مقامكم و يطيل في أعماركم .

كما أتوجه بجزيل الشكر لكل من رئيس قسم العلوم الاقتصادية الأستاذ **حولية يحي** و الأستاذة **بن وسعد زينة** و كل أساتذة الكلية.

كما أتوجه بجزيل الشكر للسادة الأفاضل الأساتذة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذا العمل .

فهرس المحتويات

الإهداء		
شكر وتقدير		
قائمة المحتويات		
قائمة الجداول		
قائمة الأشكال		
البيانات	العنوان	الصفحة
	المقدمة العامة	أ- هـ
الفصل الأول مراجعة أدبيات الدراسة		
	تمهيد	02
	المبحث الأول الدراسات السابقة باللغة العربية	03
	المبحث الثاني الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	11
	مساهمة الباحثة	14
	خلاصة الفصل	15
	الفصل الثاني آليات الدعم للمنتج الوطني	
	تمهيد	17
المبحث الأول برامج الدعم الحكومي للمنتج الوطني		
01	مفهوم الدعم الحكومي	18
02	الحجج المؤيدة للدعم الحكومي	18
03	الحجج المعارضة للدعم الحكومي	18
المطلب الأول الإعفاءات أو التخفيضات		
01	الإعفاءات الضريبية	19
1-1	يستفيد من الإعفاء الدائم	19
2-1	يستفيد من الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات	19
3-1	يستفيد من الإعفاء لمدة ثلاث (03) سنوات	19
4 -1	النظام الحقيقي	19
2	-الإعفاءات الجمركية لاستراد المواد الأولية	19
1-2	الإعفاء من الحقوق الجمركية	19
2-1- أ	الإعفاء الجمركي لصالح المنتجين لاستراد المواد الأولية و وسائل الإنتاج	19
2-1- ب	الإعفاء الجمركي للمواد لإعادة البيع على حالها	19
2-1- ج	-رخصة استيراد في الجزائر	19
2-1-ذ	القوانين المنظمة للاستراد حسب فروعه	20

3	-تخفيضات و مزايا للمنتجين في اشتراكات الصندوق(CNAS ,CASNOS)	20
1-3	جهاز دعم و ترقية التشغيل	20
2-3	جهاز المساعدة على الإدماج المهني	21
3-3	-المستخدمون المشغلون للأشخاص المعاقين	21
المطلب الثاني الدعم على شكل عقارات		
1	مناطق الصناعات	21
2	-مناطق النشاط	21
3	الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF)	21
4	دور الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري	22
5	-لجنة المساعدة على تحديد الموقع CALPIREF	22
6	عقود الامتياز	23
1-6	عقود الامتياز الفلاحي	23
2-6	الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ONTA	23
2-6-أ	مهام الديوان	23
7	الحصول على ملكية الأراضي (APFA)	24
المطلب الثالث القروض بدون فوائد و قروض بصيغة الصيرفة الإسلامية(المرابحة معتمدة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعات المالية الإسلامية)		
1	بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR	
1-1	القرض الرفيق	24
2-1	القرض قصير المدى المدعوم لتربية المائيات	25
3-1	قروض لاقتناء مواد الأولية للمنتجين	25
4-1	المرابحة للإنتاج الفلاحي	25
5-1	المرابحة غلتي	25
6-1	المرابحة للعتاد المهني	25
2	بنك التنمية المحلية BDL	26
1-2	التجارة الالكترونية	26
3	البنك الوطني الجزائري BNA	26
1-3	تمويل إجارة الاستثماري (مؤسسات،مهنيين)	26
2-3	حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR (مؤسسات،مهنيين):	26
المطلب الرابع مؤسسات الدعم و صناديق تمويل المشاريع		
1	صناديق تمويل المشاريع	27
1-1	صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطةFGAR	27

2-1	صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME	27
3-1	صناديق الإطلاق	28
4-1	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC	28
	مؤسسات الدعم :	29
1-2	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	29
2-2	وكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (A.N.D.I)	30
3-2	الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANAD	31
4-2	دار المقاولتية	31
5-2	مشاتل المؤسسات	33
6-2	مراكز تسهيل المؤسسات	33
1-6-2	أهداف مركز التسهيل	34
المبحث الثاني المنتج الوطني و المؤسسات الإنتاجية		
المطلب الأول المنتج الوطني		
1	-مفهوم المنتج	35
2	المنتج الوطني	35
1-2	مفهوم التسويق	36
2-2	المزيج التسويقي	36
3-2	سياسات المزيج التسويقي	36
4-2	التوزيع	37
5-2	الترويج	37
6-2	السعر	37
المطلب الثاني المؤسسات الإنتاجية		
1	مفهوم المؤسسة الإنتاجية	37
1-1	تصنيف المؤسسة الاقتصادية	38
1-1-1	معيار الحجم	38
2-1-1	المؤسسات الناشئة	38
3-1-1	المقاولة	38
المطلب الثالث الطرق التسييرية الذكية و الحديثة لزيادة كفاءة المؤسسة و المنتج الوطني		
1	التسيير التوقعي للوظائف و الكفاءات	39
1-1	تعريف الكفاءة	39
2-1	تعريف تسيير الكفاءات	40
3-1	دور التسيير الاستراتيجي لكفاءات المورد البشري في خلق الفعالية التنظيمي	40

4-1	التعريف الشامل للتسيير التوقعي للوظائف و الكفاءات	41
2	الذكاء الاقتصادي	41
1-2	تعريف التخطيط الاستراتجي	41
2-2	مفهوم الإدارة الإستراتيجية	42
3	إدارة الأزمات	43
1-3	تعريف الأزمة	43
2-3	مفهوم إدارة الأزمات	43
3-3	3-3- مفهوم القيادة الإدارية	44
4-3	الصفات الشخصية للقائد الإداري	44
4	حوكمة الشركات:	45
1-4	تعريف حوكم الشركات	45
2-4	خصائص حوكمة الشركات	45
3–4	أهمية حوكمة الشركات	45
4-4	أهداف تطبيق الحوكمة في المؤسسات	45
5	التشخيص الاستراتيجي	46
6	اليقظة الإستراتيجية	47
7	-الذكاء الاستراتيجي	47
8	الذكاء الاقتصادي	48
1-8	عناصر الذكاء الاقتصادي	49
	خلاصة الفصل	50
الفصل الثالث المنتجين في ولاية عين تموشنت		
المبحث الأول: الإطار الإحصائي و التطبيقي للدراسة الميدانية للمنتجين في ولاية عين تموشنت		
	المطلب الأول لمحة عن ولاية عين تموشنت	53
1	التضاريس	53
2	المناخ	54
3	التربـــة	54
المطلب الثاني الإحصائيات الخاصة بكل برامج الدعم للمنتجين في ولاية عين تموشنت		
1	القطاع الفلاحي	54
1-1	القدرات الفلاحية للولاية (الإنتاج الفلاحي)	54
1-1-1	المساحات الفلاحية المخصصة لمختلف الأنواع النباتية	54
2-1-1	الإنتاج النباتي	54
3-1-1	التعداد الحيواني	55
4-1-1	وسـائل الإنتاج	55
2	القطاع الصناعي	57

3	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	59
المبحث الثاني:الدراسة الإحصائية للعلاقة بين برامج الدعم و المنتج الوطني في ولاية عين تموشنت		
	المطلب الأول الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة	65-63
المطلب الثاني اختبار فرضيات الدراسة و مناقشة النتائج		
1	وصف عبارات الاستبيان	66
2	الأساليب الإحصائية المستعملة	66
3	قياس مستوى صدق و ثبات الاستبيان	66
4	معامل ألفاكرونباخ	68
5	تقدير التبات بطريقة التجزئة النصفية	68
6	نتائج الدراسة	69
1-6	-عرض العينة	69
2-6	-الطبيعة القانونية	69
3-6	معايير تصنيف المؤسسات	70
4-6	مجال النشاط أو نوع المنتج الوطني	70
5-6	سنوات النشاط أو الإنتاج	71
6-6	الإستراتجية التسويقية المتبعة	72
7-6	نطاق النشاط	72
7	تحليل أجوبة العينة على الاستبيان حول تأثير برامج الدعم على المنتج الوطني في ولاية عين تموشنت باستعمال ليكارت الخماسي	73
8	قياس تأثير برامج الدعم على المنتج الوطني	77
9	اختبار فرضيات الدراسة	78
1-9	إختبار الفرضية الرئيسية الأولى	78
2-9	نتائج اختبار الفرضيات الفرعية	79
1-2-9	اختبار الفرضية الفرعية الأولى	79
2-2-9	اختبار الفرضية الفرعية الثانية	79
3-2-9	اختبار الفرضية الفرعية الثالث	79
4-2-9	اختبار الفرضية الفرعية الرابعة	79
10	مناقشة النتائج	81
	خلاصة الفصل	82
	الخاتمة العامة	84
	قائمة المراجع	
	الملاحق	

فهرس الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
	الفصل الثاني	
01-02	جدول للقوانين المنظمة للاستراد	20
02-02	جدول الضمانات الممنوحة من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR سجلت الصندوق لغاية 2019/12/31	27
03-02	الجدول صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-CGCI PME حسب قطاع النشاط (في 2019/12/31)	28
04-02	جدول المشاريع الممولة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC حسب قطاع النشاط والجنس.	29
05-02	الجدول القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM حسب نوع التمويل (تراكمي من 2005 إلى 2019/12/31)	29
06-02	الجدول المشاريع الاستثمارية المعلنة حسب مختلف قطاعات النشاطات(ANDI)	31
07-02	الجدول توزيع المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANAD*حسب قطاع النشاط منذ إنشائها في 31 ديسمبر 2019	32
08-02	جدول حصيلة حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2019	33
09-02	جدول حصيلة مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2019	34
10-02	جدول معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	38
	الفصل الثالث	
01-03	جدول توزيع المستثمرات الفلاحية في ولاية عين تموشنت لسنة 2021	56
02-03	-جدول حصيلة أهم الإنجازات المحققة خلال الفترة ما بين 2000 إلى غاية 2021	57
03-03	جدول لحالة مشاريع لولاية عين تموشنت في إطار لجنة المساعدة على تحديد الموقع CALPIREFإلى تاريخ 2020/12/31	57
04-03	جدول وضعية المناطق الصناعية لولاية عين تموشنت إلى غاية 2020/12/31	58
05-03	جدول وضعية المناطق النشاطات لولاية عين تموشنت إلى غاية 2020/12/31	58
06-03	جدول وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME بولاية عين تموشنت الى غاية 2020/12/31	59
07-03	جدول لتوزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME حسب طبيعة الشاط بولاية عين تموشنت الى غاية 2020/12/31	60

08-03	جدول المشاريع في ولاية عين تموشنت الممولة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC الى غاية 2020/12/31	61
09-03	جدول القروض المصغرة الممنوحة في ولاية عين تموشنت من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM حسب قطاع النشاط التي تبدأ الاستغلال بتاريخ 2020/12/31	61
10-03	جدول رقم 02-10 المؤسسات الصغيرة الممولة في ولاية عين تموشنت من الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANAD أو لوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ سابقا حسب قطاع النشاط التي تبدأ الاستغلال بتاريخ 2020/12/31	62
11-03	جدول صدق أداة الدراسة	67
12-03	الجدول يمثل معاملات تبات الاستبيان بطريقة ألفاكرونباخ	68
13-03	جدول التبات بطريقة التجزئة النصفية	68
14-03	جدول لتحليل أجوبة العينة على الاستبيان حول تأثير برامج الدعم على المنتج الوطني في ولاية عين تموشنت باستعمال ليكارت الخماسي –المحور الأول المنتج الوطني-	74
15-03	جدول لتوزيع قيما اتجاه العينة	74
16-03	جدول لتحليل أجوبة العينة على الاستبيان حول تأثير برامج الدعم على المنتج الوطني في ولاية عين تموشنت باستعمال ليكارت الخماسي –المحور الثاني براج الدعم -	76
17-03	جدول لقياس حجم تأثير برامج الدعم على المنتج الوطني في ولاية عين تموشنت	77
18-03	جدول تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير برامج الدعم على المنتج الوطني	78
19-03	-جدول معامل الارتباط بيرسون بين برامج الدعم و المنتج الوطني	80

فهرس الأشكال

رقم	العنوان	الصفحة
الفصل الثاني		
01-02	الشكل توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	30
02-02	شكل عناصر المزيج التسويقي و مكوناته	37
03-02	الشكل لأشكال القانونية للمؤسسات	39
04-02	الشكل الكفاءات محور تمركز أنشطة تسيير الموارد البشرية	40
05-02	الشكل المخرجات التنظيمية لكفاءات المورد البشري	41
06-02	الشكل متغيرات البيئية الداخلية والخارجية	42
07-02	الشكل أبعاد القيادة الدولية	43
08-02	الشكل مراحل إدارة الأزمات	44
09-02	الشكل متطلبات الإدارية الضرورية للتعامل مع الأزمات	44
10-02	الشكل محددات تطبيق حوكمة الشركات	46
11-02	الشكل أقسام اليقظة الإستراتجية	47
12-02	الشكل مخطط يوضح دور الذكاء الاقتصادي في سيرورة تحقيق أهداف منظمات الأعمال	48
13-02	الشكل علاقة الذكاء الاقتصادي بتحقيق الميزة التنافسية	49
14-02	الشكل عناصر الذكاء الاقتصادي	49
الفصل الثالث		
01-03	شكل خريطة ولاية عين تموشنت	53
02-03	شكل توزيع المحاصيل حسب المساحة و الإنتاج لسنة 2020	55
03-03	الشكل نموذج الدراسة	64
04-03	الشكل عينة الدراسة	65
05-03	شكل توزيع العينة حسب الطبيعة القانونية	69
06-03	شكل لتوزيع العينة حسب معايير تصنيف المؤسسات:	70
07-03	شكل لتوزيع العينة حسب مجال النشاط أو المنتج الوطني	71
08-03	شكل لتوزيع العينة حسب سنوات النشاط	71
09-03	شكل لتوزيع العينة حسب الإستراتجية التسويقية المتبعة	72
10-03	الشكل لنوزيع العينة حسب نطاق النشاط	73

المقدمة :

تسعى الدولة في السنوات الأخيرة و في ظل تحديات الفترة الراهنة ،الأزمات المالية العالمية ،جائحة كوفيد 19 و مع التطور المتسارع للمكونات الأساسية للاقتصاد الدول جعلتها غير قادرة على الإستمرار في نفس السياسة الاقتصادية المنتهجة السابقة و التي أساسها الاعتماد على المحروقات و مواد الطاقوية (الاقتصاد الريعي) حيث عدم استقرار أسعار المواد الطاقوية و الانهيارات المثالية لأسعارها و ما نتج عنه من خسائر مالية حيث انعكس ذلك على ميزان المدفوعات و الميزانية العامة للدول حيث فرض على الدولة انتهاج سياسة التقشف لسنوات عديدة و ما نتج عنه من توقيف مشاريع كبرى في جميع المجالات و كذلك حتى على التوظيف و دعم القدرة الشرائية المنهارة فحتم عليها اتخاذ إجراءات و حلول مفيدة و داعمة لإنعاش و تحريك الاقتصاد الوطني سواءا عن طرق تقييد الاسترداد الذي أثقل كاهل الخزينة العمومية من العملة الأجنبية عن طريق منع استراد المنتجات الموجودة محليا و التحول الهيكلي و سعيا منها نحو التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة و تقوية المنتج الوطني من خلال سياسات برامج الدعم المتنوعة و الضخمة على المدى القصير لتعزيز مكانة المنتج الوطني من خلال ترقيته ليصبح قادر على منافسة السلع الأجنبية في الأسواق المحلية و على المدى البعيد اختراق أسواق أجنبية عن طريق تصديره للدول المجاورة و الإفريقية ،لهذا قامت الدول بتوفير برامج متنوعة و ملائمة حسب احتياجات و اختصاص كل قطاع و ووفرت لهذا الأخير كل الإمكانيات البشرية، المادية و المالية ثم قامت بالسعي على تشجيع ترقية جودة و كفائة المنتجين بدعم استعمال و تبني الطرق الحديثة و الذكية للتسيير و هذا ما سوف يجعل المنتج الوطني يتطور و يواكب متطلبات و رغبات المستهلك في الأسواق المحلية و الخارجية و يدعم مكانته و استمراره.

إشكالية الدراسة:

فمن خلال هذا التمهيد البسيط تم بلورة الإشكالية الأساسية للدراسة كالأتي:

هل يوجد تأثير لبرامج الدعم على المنتج الوطني ؟

و للإجابة عن الإشكالية و فهم العلاقة بين متغيري الدراسة أعلاه قمنا بتفريعها إلى **تساؤلات جزئية** على النحو التالي:

-ما هو واقع و أفاق برامج الدعم و المنتج الوطني في الجزائر ؟

-هل توجد علاقة ارتباط و تأثير ذات دلالة إحصائية لعناصر برامج الدعم (مؤسسات الدعم ، صناديق تمويل المشاريع و القروض بدون فوائد (القرض الحسن)، الإعفاءات أو التخفيضات، الدعم على شكل عقارات، الدعم بالمرافقة و التوجيه الاستشاري) بالمنتج لوطني ؟

-ما هي الأساليب و الكيفيات لترقية المنتج الوطني و جعله منافسا للمنتجات الأجنبية.

-ما مدى كفاءة و فعالية عناصر برامج الدعم (مؤسسات الدعم ، صناديق تمويل المشاريع و القروض بدون فوائد (القرض الحسن)، الإعفاءات أو التخفيضات، الدعم على شكل عقارات، الدعم بالمرافقة و التوجيه الاستشاري) للمنتج لوطني ؟

في ضوء إشكالية الدراسة و للإجابة عليها و على الأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

يوجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية و ارتباط طردي بين برامج الدعم (الإعفاءات أو التخفيضات،الدعم على شكل عقارات،مؤسسات الدعم ، صناديق تمويل المشاريع و القروض بدون فوائد(القرض الحسن)،الدعم بالمرافقة و التوجيه الاستشاري)و المنتج الوطني حيث يوجد برنامج دعم متنوع ، متاح ،متوفر ومبسط من حيث الإجراءات لجميع القطاعات و النشاطات لتشجيع و ترقية المنتج الوطني في ولاية عين تموشنت و سنحاول من خلال هذه الدراسة تحديد مدى فعالية برامج الدعم للمنتج الوطني عن طريق تجزئة هذه الفرضية إلى فرضيات فرعية كأتي:

الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد علاقة أثر ذو دلالة إحصائية و ارتباط طردي بين مؤسسات الدعم ، صناديق تمويل المشاريع و القروض بدون فوائد (القرض الحسن و المنتج الوطني.

الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد علاقة أثر ذو دلالة إحصائية و ارتباط طردي بين الإعفاءات أو التخفيضات و المنتج الوطني.

الفرضية الفرعية الثالث :

يوجد علاقة أثر ذو دلالة إحصائية و ارتباط طردي بين الدعم على شكل عقارات و المنتج الوطني.

الفرضية الفرعية الرابعة:

يوجد علاقة أثر ذو دلالة إحصائية و ارتباط طردي بين الدعم بالمرافقة و التوجيه الاستشاري و المنتج الوطني.

دوافع اختيار الموضوع :

كأي دراسة لها دوافع تجعل الباحث يتعرض لها و يحب إثرائها و زيادة التعمق فيها فإن لدراستنا الحالية التي ليس كأي دراسة لأنها روح الاقتصاد الوطني و المحرك الأساسي له و من بين الأسباب التي دفعتنا لإختيار هذا الموضوع هناك :

-أسباب شخصية:

تتمثل في الاستفادة من خبراتي و مشاهدات المتواضعة لمدة سنوات و احتكاكي بالمنتجين و مشاكلهم و معوقاتهم في الإنتاج و كذلك مدى استفادتهم من برامج الدعم للمنتج الوطني و النقائص و الخلل الموجود به و احتياجاهم في هذا المجال

أسباب موضوعية:

حيث يمثل موضوع الساعة أي التوجه الأول للدول حاليا هو تنويع الصادرات عن طريق تنويع الإنتاج الوطني و مضاعفته

و تنمية قدرة المنتج الوطني التنافسية عن طريق دعم تطبيق الأساليب الحديث و الذكية للتسيير و الإنتاج و كذلك لمعرفة و تبيان الخلل و الفجوة الكبيرة بين حجم الكبير و الضخم للقيمة المالية للبرامج الدعم مقارنة بنتائج هزيلة و غير مرضية للمنج الوطني لا من ناحية الحجم و التنوع و لا من ناحية الجودة .

أهمية الدراسة :

لقد ظهرت الحاجة في السنوات الحالية لترقية المنتج الوطني عن طريق تنويع و تخصيص أكتر لبرامج الدعم و هنا تظهر أهمية هذه الدراسة حيث أنها قامت بإبراز ما يلي :

-سرد لجميع إحصائيات لكل برنامج الدعم لإبراز ضخامته و الميزانية و الهياكل المجندة لمساعدة المنتج الوطني و ترقيته .

-رصد العلاقة الموجودة بين برامج الدعم و المنتج الوطني و عدم قدرته من الاستغناء عليه .

تبيان أين يكمن الخلل في تطبيق برامج الدعم لسده و تجنب ما ينجم عنه من تكاليف مالية زائدة بدون فائدة .

أهداف الدراسة :

-التطرق بشكل تفصيلي لكل أنواع برامج الدعم الموجودة في الجزائر سواء المباشرة أو الغير مباشر و لكل القطاعات الإنتاج.

-تبيان الهذر المالي الكبير الموجود في برامج دعم مالية غير مباشرة للمنتج الوطني.

-إلقاء نظرة على برامج الدعم المقدمة للمنتج الوطني

-تسليط الضوء على المنفعة العامة لبرامج الدعم للمنتج الوطني على تنشيط الاقتصاد الوطني و التخلص من التبعية للمنتجات الأجنبية (الاستيراد الذي يثقل كاهل الخزينة العمومية).

-الوصول لبناء علاقة شراكة بين الدولة (برامج الدعم) و المنتجين (المنتج الوطني) ناجحة و مستقرة

-الرقي بالمنتج الوطني للوصول لتصديره لجلب العملة الصعبة لتنشيط عجلة الاقتصاد

-أسلوب و منهجية الدراسة:

تقتضي طبيعة البحث استخدام مجموعة من الأدوات المنهجية المتكاملة والمتناسقة والتي تتناسب مع كل بحث، ولأجل الإجابة على الإشكالية السابقة الذكر واختبار الفرضيات، قمنا باستعمال المنهج الوصفي المرتكز على وصف الظاهرة وتحليل أبعادها، كما تم الاستناد على المنهج التحليلي في الدراسة الميدانية كونه منهجا مساعدا على التحليل الشامل والعميق للمشكلة قيد الدراسة، ودراسة العلاقة بين المتغيرات باستعمال أدوات التحليل الإحصائي بغرض ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي.

-حدود الدراسة:

من خلال دراستنا قمنا كمرحلة أولى بتتبع إحصائيات برامج الدعم لمختلف أنواعه و القطاعات المستفيدة منه و ذلك لسنة 2020 من خلال الجانب النظري للدراسة ثم تطرقنا كمرحلة ثانية في الجانب التطبيقي للدراسة لإحصائيات برامج الدعم لسنة 2021 و السنة الجارية مع إجراء الدراسة الميداني في هذا السنة أي 2022 .

صعوبات الدراسة:

مثل أي دراسة أو بحث يجرى يتعرض فيها الباحث لمجوعة من العراقيل و الصعوبات و التي كان أهمها :

- كبر الموضوع و تشابكه مع صعوبة الحصول على الإحصائيات الدقيق الخاصة بكل نوع من أنواع برامج الدعم .

- العقلية السائدة وسع المجتمع الجزائري بكل مكوناته حول تخصيص وقت لملء الاستبيان و الاستهان به كطريقة علمية للبحث حيث وجب الوقوف شخصيا على كل استبيان عن طريق شرح و تبسيط الألفاظ للمنتجين و هو ما مثل مجهودا كبير و تنقلات كثيرة لكامل تراب الولاية ما مثل أكبر صعوبة لهذا البحث .

-عدم مسايرة الإدارات المحلية للرقمنة و الشفافية في البيان و المعطيات و كذلك صعوبات الإفصاح عنها رغم أنها متاحة وطنيا.

-البيروقراطية الموجودة في جميع الإدارات و تقل الإجراءات ما ينعكس على سرعة إجراء البحث

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة عن إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية المطروحة أعلاه ،وبناء على الفرضيات التي صغناها،تطلبت الدراسة تناول الموضوع في مقدمة عامة و فصلين لتنتهي الدراسة بخاتمة عامة و قد عملنا قدر المستطاع على المحافظة على التسلسل المنطقي و التدرج في الأفكار.

قد بدأنا بحثنا بالتطرق في الفصل الأول إلى مقدمة عامة و الجوانب المنهجية للدراسة و كذلك كل الدراسات السابقة التي تعرضت للموضوع. ثم انتقلنا إلى الفصل الثاني من الدراسة و هو الجانب النظري للبحث حيث تطرقنا في المبحث الأول لكل أنواع برامج الدعم الموجودة بالجزائر سواء المباشرة او الغير المباشرة المالية منها و المرافقة من الإعفاءات أو التخفيضات ، الدعم على شكل عقارات، القروض بدون فوائد، مؤسسات الدعم و صناديق تمويل المشاريع مع جداول إحصائية لهم وطنيا .

بعد ذلك استعرضنا المنتج الوطني بمرور على بعض المفاهيم المتعلق به ثم الذهاب مباشرة لعرض أهم الطرق الوسائل لترقية المنتج الوطني وزيادة كفائتة بداية بالتسويق و عرض مختلف صيغ المؤسسات إلى عرض الطرق الحديثة و الذكية للتسيير :

التسيير التوقعي للوظائف و الكفاءات على أساس أن المور البشري يعتبر رأس مال الشركة الحقيقي الذي يمكنا من تحقيق الريادة و هو كنز يجب المحافظة عليه و تثمينه إلى الذكاء الاقتصادي بمختلف عناصره و مكوناته و انتهاءا بإدارة الأزمات و حوكمة الشركات .

أما الفصل التالث : الذي يمثل الجانب التطبيقي للدراسة حيث استعرضنا فية بداية لمحة حول الولاية إلى شرح الإطار الإحصائي والتطبيقي للدراسة الميدانية للمنتجين في ولاية عين تموشنت ثم الدراسة الإحصائية للعلاقة بين برامج الدعم و المنتج الوطني في ولاية عين تموشنت و ختاما باختبار فرضيات الدراسة و مناقشة النتائج و الخاتمة العامة للبحث .

الفصل الأول

مراجعة أدبيات الدراسة

تمهيد:

كون هذه الدراسة هي شاملة لكل برامج الدعم المختلفة المقدمة من طرف الدولة لجميع القطاعات و مختلف المنتجات الوطنية و حيث أنه موضوع جديد من حيث الشمول و الجمع و لكنه قديم من حيث التعرض لأجزاء متفرقة وآليات الدعم للمنتج فلهذا و كوننا نقوم ببناء بحث و دراسة يجب علينا البدأ بأساس الذي ننطلق به لكي نؤسس و نصوغ منهج و هيكل الدراسة لهذا وجب علينا معرفة كل الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع بطرقة جزئية لمعرفة الأسس و الطريقة التي سوف تساعدنا سواء من حيث الاعتماد عليها كمرجع و بناء هيكل خاص بنا لدراسة علاقة برامج الدعم بالمنج الوطني و تبيان أهمية الدراسات السابقة قمنا تخصيص لها فصلا كاملا ثم بينا بعد ذلك القيمة المضافة لدراستنا الحالية لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول الدراسات السابقة باللغة العربية

المبحث الثاني الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

مساهمة الباحث

خلاصة الفصل

المبحث الأول الدراسات السابقة باللغة العربية :

01-دراسة للباحثين مقران محمد،جناس مصطفى بعنوان **أثر التنويع الاقتصادي و الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج Vecm** نشرت بمجلة التكامل الاقتصادي المجلد 09 العدد 04 بتاريخ 2021/12/31 هدفت هذا الدراسة إلى تحليل العلاقة ما بين التنويع الاقتصادي، الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجزائر حي توصلت إلى النتائج التالية التنويع الاقتصادي والحوكمة يفسران التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي بنسبة 57.88 %، وانه توجد علاقة توازنية في الاجل الطويل ما بين متغيرات الدراسة، لان مقدرة معامل تصحيح الخطأ تختلف عن الصفر بإشارة سالبة وذات دلالة معنوية. تؤثر الحوكمة ايجابا على النمو الاقتصادي في الاجلين القصير والطويل، اما التنويع الاقتصادي فاثره سلبي على النمو الاقتصادي في المدى القصير ليصبح إيجابيا في المدى الطويل. كما اشارت اختبارات السببية الى ان النمو الاقتصادي يسبب الحوكمة، وان التنويع الاقتصادي والحوكمة يسببان معا النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، مع توافق كلي لنتائج السببية لكل من اختبارات غرانجر وتودا-ياموتو.

02-دراسة آسيا طويل و آخرين بعنوان **تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة كوفيد-19**-نشرت بمجلة Les Cahiers du Cread بتاريخ 2021/09/20 المجلد 37 العدد 03 دراسة تحليلية وقياسية لحالة القطاع الفلاحي و التي هدفت إلى إبراز تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية تنويعه بعد أزمة جائحة كوفيد 19 التي نتج عنها ا انهيار أسعار البتَّرول في الأسواق العالمية، مما جعل السلطات تعتبر القطاع الفلاحي خيارا استراتيجيا للخروج من التبعية لقطاع المحروقات باعتماد على دراسة علاقة بين القطاع الفلاحي و الاقتصاد الوطني باستخدام بيانات سنوية خلال الفتَّرة 1999-2018 ويستند هذا التحليل إلى نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL الذي يأخذ بعين الاعتبار المدى القصير و المدى الطويل وخلصت الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي له تأثير ايجابي على الاقتصاد الوطني في المدى الطويل.

03-لمدارسة للباحثين آيت عيسى عيسى و حاج على نورة بعنوان **دعم الإنتاج الوطني من خلال تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري** نشرت بمجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة المجلد 04 العدد 02 نشرت بتاريخ 2021/07/20 تهدف الدراسة إلى اختبار مدى نجاعة سياسة العملة في الجزائر كون هذه السياسة تم تبنيها من قبل بعض الدول لتجنب المخاطر باعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية: يبقى تخفيض سعر الصرف أليه محدودة الفعالية في ظل تعطيل الآلية الإنتاجية في الاقتصاد الوطني و كون هذا الأخير اقتصاد ريعي و لا ينطبق عليه هذه السياسة بل على الدول التي تملك قاعدة إنتاجية متنوعة و التي تسمح لها بالاستغناء عن الاستيراد و تلبية الطلب المحلي و هذا لا ينطبق على الجزائر.

04- دراسة للباحثين تومي إبراهيم،طيبي حمزة بعنوان **تشجيع المنتج الوطني في إطار السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر** نشرت بمجلة اقتصاد المال و الأعمال ،المجلد 06،العدد01 بتاريخ 2021/06/30 تهدف هذه الدراسة لإبراز إستراتجية تشجيع المنتج الوطني لتحقيق تنويع اقتصادي و التخلص من التبعية للمحروقات،واقع القطاع الصناعي الجزائري و

الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض به و تطويره،العوائق و المشاكل التي حالت دون ذلك مع آليات تثمين المنتج الوطني باعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور: السياسة الصناعية،الإستراتجية الصناعية الجديدة ، واقع و أفاق القطاع الصناعي في الجزائر و دوره في ترقية المنتج الوطني و قد توصلت الدراسة لسعي الحكومة إلى تطوير المناخ الاستثماري و اعتماد مزايا للمصنعين إلا أن ذلك لم يغير من الواقع (المنتج الوطني) بسبب كثرة العقبات و العراقيل الإدارية.

05- دراسة للباحثين برابح السعيد و مقروني خلود بعنوان **أثر انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية OMC على المنتج الوطني** نشرت بمجلة الإفريقية للدراسات القانونية و السياسية المجلد 05، العدد 01 بتاريخ 2021/06/30 تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثار الانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية OMC على المنتج الوطني باعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية : اغتنام الفرص المتاحة للانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية بتشجيع المؤسسات الصناعية و تأهيلها من أجل جودة أفضل (ISO) لكي تكون قادرة على المنافسة المنتوج الأجنبي السماح للمنتجات الزراعية الأجنبية للدخول لخلق جو من المنافسة سيجبر المنتجين على تطوير منتجاتهم.

06- دراسة للباحث بوشول السعيد بعنوان **تجربة الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا و الدروس المستفادة** نشرت بمجلة اقتصاد المال و الأعمال المجلد 4 ، العدد 1 بتاريخ :31 /2020/01 تهدف الدراسة إلى إبراز أثار تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في ماليزيا على اقتصادها بالاستعانة بأهم المؤشرات لاقتصادية التي تعكس التنمية في لبلاد و استخلاص مجموع م الدروس التي تفيد الدول النامية عامة و الجزائر خاصة بالاعتماد على منهج الكمي القياسي حيث توصلت إلى النتائج التالية: امتلاك الإرادة الحازمة و الرؤية الواضحة ،تنمية الرأسمال البشري و تشجيع الابتكار و التطوير لتقليل هجرة الأدمغة،الكشف عن نقاط القوة في الاقتصاد و المجتمع و العمل على توظيفها لاستنهاض القدرات و حشد الطاقات.

07-دراسة للباحثين زكريا جرفي،آمنة سفيان،وسيلة السبتي بعنوان **دور برامج الدعم الفلاحي بولاية بسكرة خلال الفترة 2010-2017** نشرت بمجلة التكامل الاقتصادي المجلد 08 العدد 01 بتاريخ 2020/03/31 هدف هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة دعم الاستثمار الفلاحي في زيادة الإنتاج الفلاحي لولاية بسكرة ،تتبع تطور النتاج الفلاحي خلال فترة الدراسة حيث اعتمدت على منهج التاريخي في عرض أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر و المنهج التحليلي في تحليل تطور الانتهاج الفلاحي بولاية بسكرة حيث توصلت إلى النتائج التالية أن برامج الدعم ساهمت في تطور الإنتاج الفلاحي النباتي و الحيواني خلال فترة تطبيق هذه المخططات.

08-دارسة للباحثة مزاجة تو اتية و أخرين بعنوان **تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية و أثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة بعض البلدان العربية** نشرت بمجلة المغاربية للاقتصاد و المناجمنت المجلد / 05 العدد02 : بتاريخ 18/ 05/ 2020 تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية، نتيجة عدم وجود تنويع اقتصادي (التنويع القاعدة الإنتاجية) في تلك الدول باعتماد المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية: وجود مجموعتين من البلدان، المجموعة الأولى تمثلت في الصاعدون المحتملون و التي تتبنى استراتجياتها أكثر على أهمية تنويع مصادر الدخل من غير الثروة النفطية، وهذا بطبيعة الحال لا يخلو من وجود تحديات التي

تعترضها لتنويع قاعدتها الإنتاجية ويقع ضمنها دول الخليج العربي، اما المجموعة الثانية و تشكل البلدان المتأخرة نسبيا وهدا راجع إلى التصرفات غير مناسبة سوآءا كانت ناتجة عن المؤسسات في حد ذاتها وكيفية التعامل مع محيطها الخارجي أو في انعدام نية التنويع و الرغبة الشديدة من قبل حكومتها التي قصرت في تطوير بيئة أعمالها.

09-دارسة للباحثين مصوري حاج موسى ،د بوشري عبد الغني بعنوان **إستراتجية الجزائر لتطوير الصناعات التقليدية مقاربة نظام الإنتاج المحلي** نشرت بمجلة التكامل الاقتصادي المجلد 08 العدد 02 بتاريخ 2020/06/30 تهدف الدراسة إلى إبراز دور نظام الإنتاج المحلي في ترقية الصناعة التقليدية باعتماد على المنهج التاريخي الوصفي حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية: تنوع الصناعات التقليدية في الجزائر ،الصناعة التقليدية تمارس على مستوى الأفراد و ليس المؤسسات الصغيرة ،يجب تشجيع الحرفين على الاندماج في نظام الإنتاج المحلي لترقيته للعالمية و جعله منافس .

10-دراسة محمد تومي و علي فلاق بعنوان اتجاهات **مجتمع الأعمال نحو إنشاء حاضنة أعمال والخدمات المطلوبة منها دراسة لآراء عينة من المدراء في المنشآت الاقتصادية بولاية المدية -الجزائر-،** نشرت بمجلة Les Cahiers du Cread بتاريخ 2020/11/25 المجلد 36 العدد 04 هدفت هذه الدراسة للتعرف على اتجاهات مجتمع الأعمال نحو إنشاء حاضنة الأعمال والخدمات المطلوبة منها، بالإضافة إلى تحديد المنشآت الأكثر ملائمة للاحتضان، من خلال توسيع فكرة الحاضنات لتُشكِل هياكل دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الناشئة والقائمة معاً. باعتماد على المقاربة الكمية وذلك من خلال التحليل الكمي لبيانات 48 استبيان موزع على مدراء المنشآت الاقتصادية المتواجدين بولاية المدية و قد توصلت الدراسة إلى أن هناك احتياج للحاضنة، بحيث اعتبر83.6٪من المتوسط الإجمالي للمستجوبين أن الحاضنات آلية مناسبة ومهمة في تعزيز ريادة الأعمال. وأهم الخدمات المطلوبة منها هي أنشطة التشبيك في مجال الأعمال، المساعدة على خطط التسويق.

11-دارسة للباحثة كورتل نجاة وآخرين بعنوان **دور المقاطعات الصناعية في إنعاش وتعزيز الصناعة التحويلية في الجزائر دراسة إحصائية لواقع مساهمة الصناعة التحويلية في الأداء الاقتصادي الكلي**- نشرت بمجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة المجلد 05 العدد 02 بتاريخ 2020/12/31 حي تهدف هذه الدراسة إلى نجاعة تطبيق نموذج المقاطعات الصناعية المارشالية كآلية مبتكرة مستقبلية لإبراز دور القطاع الصناعي في إحداث التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية في ظل نموذج التنويع الاقتصادي المنشود، نظرا لمساهمته الفعالة في تحقيق القيمة المضافة وتوفير مناصب العمل باعتماد على المنهج حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية: يعاني قطاع الصناعة التحويلية من هشاشة كبيرة فمساهمته في تحقيق النتائج المحلي الخام لا تتعدى 12 % كما أن مساهمته في تحقيق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني لم تتجاوز 7%

- القطاع الصناعي لم يتمكن من تحقيق مستوى للأداء المطلوب خارج قطاع المحروقات، وتبقى إنتاجيته ضعيفة.

-تبعية هذا الفرع في التموين بالمواد الأولية ونصف المصنعة والتجهيزات الإنتاجية للأسواق العالمية، مما يجعلها رهينة تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، و هو ما يساهم إلى حد بعيد في رفع نسبة التضخم المستورد.

-ضعف التشابك مع الفروع والقطاعات الصناعية الأخرى، حيث أدى قلة التبادل بينها إلى التأثير على الإنتاجية وهيكل الأسعار.

-ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المصنعة بالمقارنة مع المنتجات العالمية سواء من ناجية الجودة أو السعر.

-ضعف القدرة التصديرية لقطاع الصناعة في الجزائر، و التي تعتمد بالدرجة الأولى على النفط و مشتقاته.

-المساهمة الكبيرة في ثقل فاتورة الواردات، و خاصة إن تعلق الآمر بالسلع الغذائية، حيث تعجز الصناعة الوطنية على تحقيق الآمن و الاكتفاء الغذائي.

12-دارسة للباحثين معطوب السعيد،مشري إيمان بعنوان **واقع مساهمة هيئات التمويل و المرافقة في دعم إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة مركز الدعم و الاستشارة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة – خنشلة** نشرت بمجلة التكامل الاقتصادي المجلد 09العدد 01 بتاريخ 2019/03/31 تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع مساهمة هيئات التمويل و الدعم في تمكين حاملي المشاريع من إنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة من خلال دراسة ميدانية حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية أن مركز محل الدراسة يساهم بشكل مقبول في مرافقة حاملي المشاريع و تقديم الدعم اللازم الذي من شأنه نقل المشروع من مرحلة الفكرة إلى مرحلة فكرة العمل ولكن مساهمته تبقى ضعيفة في تحويلها إلى مؤسسات صغيرة و متوسطة .

13-دراسة للباحثين عبد الرحمان عبد القادر، حساني بن عودة بعنوان **تقييم استراتيجية الجزائر في تمويل وضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** نشرت بمجلة مجلة التكامل الاقتصادي المجلد – 07 :العدد02 بتاريخ 2019/06/01 تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تقييم إستراتيجية الجزائر في تمويل وضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستعمال المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك بالاعتماد على التقارير الصادرة عن وزارة الصناعة حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامل مهم في تحقيق التنمية في لجزائر، وسبيل لتنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع الصادرات وخلق الوظائف وتقليص البطالة غير أن مشاكل التمويل تبقى في صدارة المشاكل التي تعترض نمو وتطور هذا النوع من المؤسسات الاقتصادية، وهذا بالرغم من توفر عديدا تبقى غير فعالة في تحقيق أهدافها وتحقيق احتياجات هذه المؤسسات المؤسسات الداعمة لهذه المؤسسات، والضامنة لقروضها.

14- - دراسة للباحث حاج قويدر قورين و آخرين بعنوان **التجربة اليابانية في دعم وتنمية المقاولات الصغيرة والمتوسطة ومقومات نجاحها** نشرت بمجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SMEC) المجلد 01 العدد 01 بتاريخ 2019/07/15 تهدف هذه الدراسة إلى عرض التجربة اليابانية في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع ذكر المفاهيم العامة حول الموضوع باعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و عن طرق محورين النظري المفاهيمي و التطبيقي عرض التجربة اليابانية حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية :

-نظام ياباني متكامل لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجود قوانين لتعريف هذا الأخير و كذلك وجد نظام خاص بتموين تلك المنشآت ،نظام ضمان القروض ،توفير برامج تدريب إداري فني ،بجانب وجود هيئة خاصة للدعم الفني حيث تجيب على جميع الاستفسارات أصحاب المشاريع الصغيرة و تقديم الدراسات و المعلومات اللازمة .

15-دراسة للباحث بلقاسم سعودي بعنوان **فرص و تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في القطاع السياحي في الجزائر كبديل للمحروقات** نشرت بالمستودع المؤسسي لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة DSpace UMBM- بتاريخ 2018/03/07 تهدف هذه الدراسة إلى إبراز جهود الدولة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في القطاع السياحي، التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع السياحة و الفرص المتاحة لها اقتصادي باعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية أن الجزائر تمتلك من المقومات و الموارد السياحية التي تؤهلها لأن تكون ضمن المراتب الأولى للدول السياحية ، إلا أنه بالرغم من كل هذا لا يزال القطاع السياحي الجزائري لا يقوم بالدور المنوط به، و تعوقه عدة معوقات و مشاكل.

16- دراسة للباحثة د.زهية لموشي بعنوان **الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر** نشرت بالمجلة العلمية لجامعة الجزائر 3 المجلد 06 العدد 11جانفي 2018 من بين أهداف هذه الدراسة التعرف على الدور الفعال الذي تلعبه الامتيازات الجبائية في عملية تنويع الإنتاج الوطني، تسليط الضوء على واقع النظام الجبائي في الجزائر في الفترة الراهنة وأثره على التنويع الإنتاجي ومدى مساهمته في ترقية الصادرات وتوفير مناصب الشغل باعتماد المنهج الوصفى التحليلي حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية:

-تساهم الامتيازات الجبائية الممنوحة فى دعم القطاعات المنتجة و تحقيق مستويات مرغوبة لتشجيع التنويع الانتاجي فى جميع المجالات

-يتسم الواقع الاقتصادي بالتغير المستمر نظرا للظروف المحيطة به ، و السياسة الجبائية جزء مهم تستخدمها الدولة لإحداث تغيرات إيجابية و استهداف التنمية فى مختلف القطاعات الاقتصادية

-يعد الجهاز الجبائي محورا أساسيا في أي دولة تستخدمه لتفعيل دور الشباب فى الاستثمار مما يحقق التنمية الاقتصادية الوطنية.

17-دراسة للباحثة بن التومي سارة بعنوان **برامج الدعم الحكومية كمحدد للإبداع الاستراتيجي في سلاسل التوريد بالمؤسسات الصناعية(دراسة حالة مؤسسة "حضنة حليب" بالمسيلة)** نشرت في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 70 العدد 06 بتاريخ 2018/02/28 مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور برامج الدعم الحكومية في إبداع تصاميم وممارسات بسلاسل التوريد للمؤسسات الصناعية باعتماد على أسلوب المقابلة حيث توصلت إلى النتائج التالية أن برامج الدعم يمكن أن تكون محدد لإبداعات إستراتجية في سلسلة التوريد مع سلسلة القيمة للمؤسسة الصناعية بالتنسيق مع الأنشطة الأخرى.

18-دارسة للباحث بلعجوز حسين و آخرين بعنوان **أثر الاستثمار في رأس المال البشري على الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية** دراسة حالة مطاحن الحضنة نشرت في مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية العدد 04 بتاريخ 2017 تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاستثمار في رأس المال البشري على الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية باعتماد على التحليل الإحصائي spss حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية نذكر منها :

-يعد الاستثمار في رأس المال البشري المفتاح الرئيسي لتحقيق الأهداف.

-الاستثمار في رأس المال البشري له أثر إيجابي على زيادة إنتاجية المؤسسة الاقتصادية.

19-دارسة للباحث أ رشيد عدوان بعنوان **رفع الإنتاجية كإحدى التوجهات الإستراتيجية للتنمية الزراعية** نشرت في مجلة الاقتصاد الصناعي العدد 05 بتاريخ ديسمبر 2013 تهدف الدراسة لتحفيز النمو الاقتصادي عن طرق زيادة في الإنتاجية الزراعية بالاستثمار فيها باعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:زيادة الإنتاجية الزراعية تقف أمامها عواقب كثيرة منها طبيعية ، اقتصادية ، سياسية و اجتماعية ولكن هناك فرص في ظل أصبح القطاع الزراعي من أولويات الميزانية و ذلك لضمان الامن الغذاي للدول النامية .

20-لمدارسة للباحث أ مهدي قيطون بعنوان **مساهمة الإستراتجية الصناعية الجديدة في أداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر** نشرت في مجلة العلوم الإنسانية العدد الثامن / الجزء(02) بتاريخ 2017/2/22 تهدف هذه الدراسة إلى إرساء معالم إستراتجية صناعية واضحة، تشكل رؤية متوسطة إلى بعيدة المدى لدعم وتطوير الصناعة الوطنية لزيادة مساهمتها الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الكلية

باعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- غياب التطبيق ى الفعلي لمتطلبات إستراتيجية التنمية الصناعية

- لا يمكن تطوير القطاع الصناعي دون تنمية القطاعات الأخرى التي تواجه تحديات أكبر، ولتكامل الأنشطة الاقتصادية.

-ضرورة وضع رؤية إستراتيجية بعيدة المدى والابتعاد عف الحلول الظرفية، و ذلك في إطار استشرافي بناءا على الموارد المتاحة والتي تسمح بتحقيق نمو مستدام وتحديد مسار الجهاز الإنتاجي في كافة الظروف الممكنة

ضرورة الاهتمام بالصناعات الإستراتيجية ذات الأهمية البالغة في الاقتصاد الوطني.

21- دراسة للباحثة بن عزة هناء بعنوان أثر **الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2014)** بتاريخ 2017/05/10 نشرت بمجلة البحوث الاقتصادية و المالية المجلد الرابع/ العدد الأول جوان 2017 هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة التأثير الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي و الاستثماري) على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على منهج الكمي القياسي (الانحدار الذاتي var model ،السلاسل الزمنية Eviews 7) خلال الفترة 1990-2014 و قد توصلت الدراسة إلى إثبات أن هناك علاقة نسبية بين الأنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي و ارتباطه بعوامل أخرى(سياسة المالية ،تنويع إيرادات الميزانية العامة ،إصلاحات اقتصادية هيكلية لتشيع تجاوب الجهاز الإنتاجي).

22- دراسة للباحثة أمينة هناء جابي و آخرون بعنوان ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية دراسة حالة ماليزيا نشرت بمجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة العدد الرابع ديسمبر 2017 تهدف الدراسة إلى تنويع الاقتصاد عن طريق تجنب المخاطر في الاعتماد على مصدر واحد للدخل ،التنويع يخلق مناصب شغل و يؤدي إلى نمو اقتصادي باعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية سعي ماليزيا لتنويع اقتصادها من خلال إدماج قطاعات واعدة على رأسها القطاع الصناعي التحويلي مع الاهتمام بالقطاع السياحي و الذي يدر كثير من العوائد التي تعود بالنفع على الاقتصاد ككل.

23-دراسة للباحثة حنان جودي بعنوان **إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية و الاندماج في الاقتصاد التنافسي دراسة حالة الجزائر** مذكرة دكتوراه 2017/2016 تهدف هذه الدراسة تحديد إستراتيجية التأهيل كخيار تسمح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتدارك الفجوة الإستراتيجية و الاندماج في الاقتصاد التنافسي و التحقق من ذلك انطلاقا من أهداف هذه الإستراتيجية المتمثلة في الأداء و التنافسية من خلال استخدام النموذج الوضعي –التفسيري حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية أن إستراتيجية التأهيل تسمح بتحسين أداء وتنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع وجود المنهجية الدائرية أداء -تنافسية و التي تسمح بتدارك الفجوة الإستراتيجية، غير أن الاندماج في الاقتصاد التنافسي يتطلب تأهيل المؤسسة و محيطها، هذا الأخير الذي يؤثر على تنافسية المؤسسة و اندماجها في الاقتصاد التنافسي.

24- دراسة للباحثة قشرو فتيحة بعنوان **الإجراءات الحكومية الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية كأداة لكبح الواردات و دفع الصادرات خارج المحروقات** نشرت بمجلة أبعاد اقتصادية المجلد 6 ، العدد 1 سنة 2016 من بين أهداف هذه الدراسة الوقوف عند أهم الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية بهدف تقليص الواردات والاهتمام أكثر بزيادة الصادرات خارج المحروقات باعتماد المنهج الكمي القياسي حيث توصلت إلى النتائج التالية كبح الواردات عن طريق قواين و جولات تفاوض مع الاتحاد الأوروبي و قوانين تشجيع الصادرات وحماية إنتاجها الوطني

25-دراسة للباحثين قشرو فتيحة و علاش أحمد بعنوان **تقييم دفع برنامج "دعم تنويع الاقتصاد للصادرات الجزائرية "(DIVECO) خارج المحروقات في إطار تطبيق اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية** نشرت بمجلة الاقتصاد و التنمية البشرية المجلد 6،العدد 3 تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة هذا البرنامج في دفع الصادرات خارج المحروقات في القطاعات المستهدفة(فلاحة، صناعة غذائية، سياحة)،باعتماد المنهج الكمي القياسي حيث وصلت للنتائج التالية : مساهمة البرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية في القطاعات الثلاثة وأيضا في محاولة الكشف عن التنوع الكامن في الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات وترقيتها.

26- دراسة للباحثة هواري أحلام بعنوان **المزايا النسبية للصادرات خارج المحروقات بين إمكانيات التخصص وفرص تنويع الاقتصاد الجزائري - دراسة تطبيقية للفترة 2001-2014** نشرت بمجلة البديل الاقتصادي المجلد 4

العدد 01 تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إحصائيات الصادرات خارج المحروقات للسنوات 2001-2014 بتطبيق بعض المؤشرات التنافسية باعتماد المنهج الكمي القياسي حيث توصلت إلى النتائج التالية :

-تمتلك الجزائر مزايا نسبية ظاهرة في المنتجات الغذائية المتمثلة في الثمور والخروب والمنتجات الخام المتمثلة في فوسفات الكالسيوم والفلين الطبيعي الخام وأيضا بالنسبة للمنتجات نصف المصنعة.

- يمكن للجزائر التخصص في الإنتاج الفلاحي و الأغذية المصنعة و أيضا الصناعات المتنوعة الأخرى و الصناعات الأساسية كونها تمتلك مزايا نسبية محتملة فيها.

27-دراسة للباحث أ.بوفرة رابح بعنوان **البرمجة الخطية و دورها في إعداد خطة الإنتاج المثلى في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة البثق ،التغطية و تذويب الألمنيوم ALGAL وحدة EARA بالمسيلة** نشرت مجلة العلوم الاقتصاد ةٌ وعلوم التسيير العدد 05 بتاريخ 2005 تهدف هذه الدراسة إلى محاولة لتطبقٌ الأساليب الكمية المثلى أسلوب البرمجة الخطة للوصول إلى خطة إنتاجية فعالة ومثلى داخل المؤسسة الاقتصادية بالاعتماد على منهج الكمي القياسي حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية التحليلٌ وفق أسلوب البرمجة الخطيةٌ يعٌتبر عاملا مساعدا مهما في عمليةٌ اتخاذ القرار، وأن استعماله يعٌتبر مؤشر موجب للمؤسسة بإضافته إلى المعلومات النوعيةٌ سيكٌون القرار المتخذ أكثر دقة وأكثر موضوعيةٌ وأقرب إلى الواقعيةٌ.

28-دارسة للباحث الوليد قسوم ميساوي بعنوان **أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على أداء جهاز الإنتاجي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)** دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ نشرت في مجلة الحقوق و العلوم الانسانية دراسات إقتصادية -28(2) أهداف هذه الدراسة هي بناء نموذج قياسي يسمح بتحديد مدى استجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب المحلي الناتجة عن التوسع في إجمالي الإنفاق الوطني خلال البرامج الثلاث لهذه السياسة بالاعتماد على منهج الكمي القياسي حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية عدم فعالية هذه السياسة رغم الايجابيات و ذلك بسبب عدم تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني و تخليصة للتبعية المطلقة للمحروقات من اجل تحقيق الهدف المنشود.

المبحث الثاني الدراسات السابقة باللغة الأجنبية :

01-دراسة للباحثة بشرى حساني بعنوان **أنظمة اتخاذ القرار بالحيازة الفلاحية بين محدودية الموارد و إستراتجية التكييف حالة جماعة سيدي محمد بن رحال** نشرت بمجلة التكامل الاقتصادي المجلد 08 العدد 03 بتاريخ 2020/09/30 حيث هدفت المقال إلى دراسة تأثير الاكراهات الطبيعية و العقارية على اختيار الفلاحين على اختيارات الفلاحين بالاعتماد على منهجية تقوم على الجمع بين التحليل الكمي و التحليل الكيفي في التعامل مع البيانات و المعطيات حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية تؤثر التغاريية المناخية و ندرة الموارد المائية على الإنتاج لفلاحي ،تؤدي الاكراهات الطبيعية و العقارية إلى تكتيف الإنتاج على الإنتاج لفلاحي ،تؤدي الاكراهات الطبيعية و العقارية إلى تكتيف الإنتاج و تبني إستراتجية التجديد من طرف الفلاحين

02-دراسة لبرامج تحقيق الرؤية السعودي حول برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (2030/2019) يهدف البرنامج إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية عبر تعظيم القيمة المتحققة من قطاعي التعدين والطاقة والتركيز على محوري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة، ليساهم البرنامج بشكل كبير في تعظيم الأثر الاقتصادي وتنويعه للقطاعات المستهدفة، واستدامة نمو تلك القطاعات وتحقيق ريادتها، وخلق بيئة استثمارية جاذبة فيها حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية ارتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية % 12 طرح مشاريع للطاقة الشمسية بدء أعمال المسح الجيولوجي الأضخم ،إطلاق نظام الاستثمار التعديني الجديد، افتتاح منفذ جديدة عرعر (تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة والنقل).

03- دراسة لـOCDE بعنوان

des entreprises au Japon et l'innovation dans le secteur Renforcer le dynamisme

العدد رقم 14 نشرت بتاريخ 2015 تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز الديناميكية والابتكار في قطاع الأعمال في اليابان و دراسة شروط مواتية للابتكار والإنتاجية ، تحسين حوكمة الشركات، نظام دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة باعتماد المنهج الكمي القياسي حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية التمويل المدعوم بالأصول ، مع وضع إجراءات تشغيلية واضحة مما يجعل من الممكن تقليل المخاطر فيما يتعلق باللوائح، ضروري لتدريب الخبراء في المؤسسات المالية كما في الشركات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تقييم الأصول غير الثابتة بدقة وإدارتها.

04- دراسة للباحثين وداد سعد و كامل كلاكش بعنوان

Sustainable Economic Growth The Nature of Government Expenditure and its Impact on

نشرت بمجلة المالية والاقتصاد في الشرق الأوسط الاصدار04 بتاريخ 2009 تهدف هذه الدراسة فحص تأثير النمو الإنفاق الحكومي لكل قطاع على النمو الاقتصادي بالاعتماد على منهج الكمي القياسي (باستخدام إجراء جوهانسن) على مدى فترة من 1962 إلى 2007 حيث توصلت إلى النتائج التالية الإنفاق على الدفاع تظهر علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي، الإنفاق على الصحة والزراعة ليست كبير، التعليم هو القطاع الرئيسي الذي يجب أن يوجه إليه الإنفاق العام لتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

05- دراسة للباحث حبيب قزي بعنوان

Aides D'état Et Compétitive Des Entreprises Communautaires

نشرت بالمجلة الدولة للقانون الاقتصادي بتاريخ 2007/11/28 المجلد04 من بين أهدافها إلى تحسين شفافية أنظمة المساعدة الحكومية داخل منظمة التجارة العالمية ،الإشراف الأفضل على تدخل الدولة باعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيت توصلت الدراسة للنتائج التالية :تخفيف إجراءات مكافحة الإغراق والبنود الوقائية التي تسمح لها بمكافحة الواردات تعتبر غير عادلة أو تحتوي على تدفق هائل للمنتجات منخفضة التكلفة أكثر صعوبة لقبول اللجوء للممارسات التجارية غير منصف. لذلك يجب أن يكون هذا مصحوبًا بسياسة أكثر يقظة.

06-دراسة لـOCDE بعنوان

RÉFORME ORGANISATION DE COOPERATION ET DE DEVELOPPEMENT ECONOMIQUES DES POLITIQUES AGRICOLES : IL FAUT ALLER PLUS LOIN?

التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي العدد رقم 70 نشرت بتاريخ 2001 تهدف هذه الدراسة إلى توريد المواد الغذائية بكميات كافية وبأسعار معقولة، دعم دخل الأسر الزراعية، والمساهمة في رفاه المجتمعات الريفية و إصلاح السياسات، ويقيم التكاليف الاقتصادية باعتماد المنهج الكمي القياسي حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية السياسات الزراعية لم تثبت فعاليتها بشكل خاص في تحقيق بعض أهدافهم الاقتصادية ، في حين أنها مكلفة نوعًا ما للمستهلكين ودافعي الضرائب بالإضافة إلى ذلك ، لديهم آثار جانبية في التجارة والبيئة والبلدان النامية.

7- دراسة للباحث Marcus Desjardins بعنوان

Entrepreneurship and Economic Growth An Obvious Conjunction?

نشرت بمعهد استراتيجيات التنمية مؤسسة Ameritech بتاريخ نوفمبر2000 تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الصلة بين ريادة الأعمال والنمو الاقتصادي (تؤدي الزيادة في عدد رواد الأعمال إلى زيادة في الاقتصاد، إدخال طريقة جديدة للإنتاج) باعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية : لاعتراف بالمكافآت النسبية على أنها المتغيرات التي ينشأ من خلالها تجانس ريادة الأعمال والنمو، تدابير مالية إضافية لصالح الابتكار، الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه الحكومات من خلال إنشاء أو تعزيز المؤسسات التي ترعى روح المبادرة.

08- دراسة للباحث Jukka Galava and Matti Bohjul بعنوان

Economic growth in the New Economy: evidence from advanced economies

نشرت بمجلة اقتصاديات المعلومات والسياسة المجلد 14 ، العدد 2 ، يونيو تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية بالاعتماد على منهج الكمي القياسي تطبيق إطار محاسبة النمو القياسي خلال الفترة 1996-1999 - Oliner and Sichel (2000) حيث توصلت للنتائج التالية : إنتاج واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانا من العوامل وراء تحسن الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة.

09- دراسة للباحث Jean François Verne. بعنوان

Support production and strategic behavior in the case of double competition

نشرت بمجلة علوم التسيير رقم 230 باعتماد على نموذج Cournot-Nash و نموذج Stackelberg تهدف أثر دعم الإنتاج على الأرباح والسلوك الإستراتيجي في حالة شركتين A و B و دراسة كيفية توزيع الدعم حسب مميزات كل شركة (شركة القائدة و التي تتمتع بقدر كبير من التكنولوجيا و التطور) أي أنها دراسة كمية قياسية مقارنة بين أسلوب الإنتاجي لشركتين و الدعم المقدم لكلهما حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية :

-من المفارقات أن الدعم ليس مفيدة للشركة A القائدة و المتطور و هي قادرة على الاستغناء عليها أما الشركة الثانية B لا تستطيع الاستغناء على الدعم في إنتاجها و إذا توقف سوف يتوقف إنتاجها و يصبح السوق محتكرا من طرف الشركة الأولى ،تقديم الدعم حسب الاحتياج ليبقى سوق متوازن و بدون احتكار .

-مساهمة الباحث:

من خلال استعراض لمختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا حيث إجمالا يمكن القول أن دراستنا الحالية تصب في نفس السياق الذي صبت فيه مختلف الدراسات التي تم التعرض لها من حيث تناولها للهدف الأساسي الذي هو تشجيع ،تدعيم و ترقية المنتج الوطني لجعله منافسا للمنتج الأجنبي حيث رغم اختلاف البلدان و السياسات إلا أنه يبقى الشغل الشاغل للجميع دول العالم الغنية منها و السائر في طريق النمو هو كيفية إيجاد الطريق المثلى لجعل المنتج الوطني قادرا على منافسة المنتجات الأخرى و قد بينا من خلال هذه الدراسات المتنوعة أنه يوجد من اختار طريقة تقوية و ترقية منتجه عن طريق الابتكار و استعمال الطرق الحديثة للتسيير و مسايرة أذواق المستهلكين الحاليين و المستقبلين و منهم من اختار تحقيق التنويع الاقتصادي عن طريق مختلف أنواع الدعم المسخر لجعل المنتج الوطني قادرا على الاستمرار و البقاء و هذا ما جعل الدولة تذهب لأبعد من هذا و هو حماية المنتج الوطني عن طريق تقنين الاستيراد و فرض رسوم إضافية على السلع الأجنبية و منع دخول بعضها و هذا من جهة جعل المنتج الوطني يحافظ على مكانته في الأسواق المحلية ولكن كما سوف نبينه و بينته بعض الدراسات السابقة أنه ليس حلا مثاليا حيث قامت الدولة بحماية المنتج الوطني دون تحقيق الهدف الأخر للدعم و هو ترقية المنتج الوطني لجعله منافسا للمنتج الأجنبي أو يصمد امامه في السوق ،ما عدا دراسة ميدانية لبرنامج تحقيق الرؤية السعودية حول برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (2030/2019) الذي يعتبر برنامجا يتم تطبيقه على مراحل في السعودية من الأسفل إلى الأعلى أي يتم تدعيم و انشاء الصناعات في نفس الوقت مع ما يرافقها من لوجستيك أي التخزين وسائل النقل و التوزيع ،شبكات الطرق و سكك الحديد و الموانئ، حيث أنه نجد أن دراستنا الحالية تعبر الأولى على حد علمنا و بحثنا في الموضوع في الجزائر من حيث جمعها و شمولها لجميع برامج الدعم من جانب النظري و التطبيقي الميداني باستعمال البرنامج الإحصائي SPSS حيث تم دراسة والعلاقة بين مزيج من قطاعات إنتاجية مختلفة من حيث النشاط و الحجم و الطبيعة القانونية و الإستراتيجية التسويقية المستعملة و سنوات نشاطها و استهدفت دراستنا كل أنواع الدعم الموجودة في الجزائر لإبراز حجم ما ينفق و الخلل الموجود في المنتج الوطني و قد قمنا بدراستنا على منتجي من مختلف القطاعات في ولاية عين تموشنت الناشطين و الذين يشاركون بتحقيق التنمية المستدامة في الولاية و ما يقودنا إلى القول أننا أثبتنا أنه يوجد خلل في برامج الدعم و هو أنه يجب توسيع الرؤية و مجال الاهداف من مجرد حماية المنتج إلى ترقيته عن طريق إعادة النظر في طرق تشجيع الابتكارات و تطوير أسس الإنتاج و إدخال الطرق التسييرية الحديثة و الذكية و معالجة النقص الموجود في برامج الدعم عن طريف المرافقة و الدعم الاستشاري و تفعيلة في الميدان و مراقبة قنوات الدعم في كل مراحلها .

خلاصة الفصل:

بعد تعرضنا لمختلق الدراسات في هذا المجال حيث قمنا ببناء هيكل للدراسة نقوم بإتباعه وفق خطوات منهجية تم استنباطها من هذه الدراسات حيث قمنا بوضع إشكالية الدارسة فرضياتها و هذا ما سمح لنا بوضع أسس الفصل الثاني التي هي أليات الدعم للمنتج الوطني و الفصل التطبيقي بدراسة ميدانية للمنتجين في ولاية عين تموشنت باستعمال طريق صياغة استبيان و دراسة النتائج و تحليلها .

الفصل الثاني

برامج الدعم للمنتج الوطني

تمهيد :

تسعى الدولة من خلال سياسات برامج الدعم المتنوعة و الأغلفة المالية المعتبرة على المدى القصير لتعزيز مكانة المنتج الوطني من خلال ترقيته ليصبح قادر على منافسة السلع الأجنبية في الأسواق المحلية و على المدى البعيد اختراق أسواق أجنبية عن طريق تصديره للدول المجاورة و الإفريقية ،لهذا قامت الدول بتوفير برامج حسب احتياجات و اختصاص كل قطاع و ووفرت لهذا الأخير كل الإمكانيات البشرية، المادية و المالية.

كما قامت بالسعي على تشجيع ترقية جودة و كفاءة المنتجين بدعم استعمال و تبني الطرق الحديثة و الذكية للتسيير و هذا ما سوف يجعل المنتج الوطني يتطور و يواكب متطلبات و رغبات المستهلك في الأسواق المحلية و الخارجية و يدعم مكانته و استمراره حيث سوف نستعرض في هذا الفصل الذي ينقسم إلي قسمين و هما :

المبحث الأول برامج الدعم :قومنا بشرح و إحصاء كل تقدمه الدولة من دعم شمولا مع مختلف صيغه و أنواعه لتبيان الواقع سواء بعرض الآليات و الأرقام.

المبحث الثاني المنتج الوطني و المؤسسات الإنتاجية :عن طريق عرض المؤسسات الإنتاجية و كيفية ترقيتها، زيادة حصصها السوقية و تعزيز قدرات التنافسية للمنتج الوطني بتشجيع اخال الطرق الحديثة للتسيير و هذا ما يسمح له بالبقاء و عدم الزوال في حالة تم فتح الأسواق للمنتج الأجنبي.

المبحث الأول برامج الدعم الحكومي للمنتج الوطني

1- مفهوم الدعم الحكومي:

تشير كلمة دعم بالانجليزية "Subsidy" مشتقة من الكلمة اللاتينية "Subsidium" و التي تعني دعم ،مساعدة ،إعانة،حماية ، فالدعم هو جزء من سياسة لحماية الفقراء من ارتفاع الأسعار و لإعادة توزيع الثروة على جميع أفراد المجتمع، كما يستخدم لحماية المنتجين و تشجيع الصادرات و حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية و في توظيف العمالة لتخفيض التكلفة على أصحاب الأعمال و هنالك عدة مفاهيم للدعم الحكومي حيث يوصف بأنه "شيء يصعب تعريفه " و نذكر تعريفا أيضا بأنه مساعدة من الحكومة نقديه أو عينية للمنتجين من القطاع الخاص أو المستهلكين لا تتلقى الحكومة أي تعويض مقابله (مروان و الجيلالي، 2021، صفحة 19)

2- الحجج المؤيدة للدعم الحكومي :

-حماية الفقراء و محدودي الدخل؛

-زيادة القدرة الشرائية للمنتجين؛

-حماية الصناعات الناشة ؛

-تحسين الظروف المعيشية؛

-إعادة توزيع الدخل و الثروات و تقاسمها؛

-اعتبار سياسي قد يتعلق بالحملات الانتخابية أو المضي في الدعم من قبل الساسة و الاستفادة منه تحت مظلة حماية الفقراء.

3- الحجج المعارضة للدعم الحكومي :

-التكاليف المالية المرتبطة بالميزانية ؛

-الأثر السلبي على ميزان المدفوعات و عجز الميزانية خاصة حالة دعم الطاقة ؛

-تشوهات في الأسعار و تشوهات قطاعية ؛

-الإخلال بالعدالة إذا كان الدعم للجميع دون تمييز ؛

-الإفراط في استهلاك المواد المدعمة إلى حد التبذير ؛

-الأثر السلبي على استثمارات القطاع الخاصة و إزاحة المنتجين المحليين بسبب المنافسة ؛

-الأثر السلبي على البطالة و جمود سوق العمل و خفض إنتاجية العامل و الضغط المستمر على الحكومات ؛

-إزاحة الأموال العامة لصالح الدعم بدلا من توجيهها لقطاعات أخرى مثل الصحة و التعليم تسهم في النمو الشمولي ؛

-تهريب المواد المدعمة عبر الحدود نتيجة فوارق الأسعار (مروان و الجيلالي، 2021، صفحة 20).

المطلب الأول الإعفاءات أو التخفيضات :

1- الإعفاءات الضريبية

1-1-يستفيد من الإعفاء الدائم :

- الأشخاص الذين يقل دخلهم الصافي الإجمالي أو يساوي الحد الأدنى الضريبي المحدد في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي؛

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذلك الهياكل التابعة لها ؛

- المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.

1-2- يستفيد من الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات :

الحرفيون التقليديون وكذلك أولئك الممارسون لنشاط حرفي فني.

1-3-يستفيد من الإعفاء لمدة ثلاث (03) سنوات :

- الأنشطة التي يقوم بها الشباب المقاول في إطار أنظمة "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب" أو"الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"أو"الصندوق الوطني للتأمين على البطالة"، وهذا ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال؛

-تحدد مدة الإعفاء بست (6) سنوات إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها؛

- و تمدد هذه الفترة بسنتين (2) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاث (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

1- 4- النظام الحقيقي :

يطبق هذا النظام بالضرورة على المكلفون بالضريبة الذين يتجاوز رقم أعمالهم ثلاثين مليون دينار (30.000.000) دج (www.mfdgi.gov.dz، 2022).

-2 الإعفاء من الحقوق الجمركية :

عادة تخضع السلع المستوردة في الجزائر إلى رسوم جمركية، تختلف من سلعة إلى أخرى، ومن بضاعة إلى أخرى، غير أنه هناك بعض السلع التي تكون معفية من الضرائب نهائيا و هناك نوعين من الإعفاء الجمركي .

2-1- الإعفاء الجمركي لصالح المنتجين لاستزاد المواد الأولية و وسائل الإنتاج و كل ما يدخل في هذه العملية و هي تخضع لقوائم اسمية (تحتوي على مواد أولية سلع متنوعة و كبيرة الحجم) يتم تحيينها كل سنة.

2-2- الإعفاء الجمركي للمواد لإعادة البيع على حاله:

هي تخص المستوردين و تكون على شكل قوائم نوعا ما أصغر حجما من القائمة الأولى.

2-3-رخصة استيراد في الجزائر:

كل متعامل اقتصادي، شخص طبيعي أو معنوي، يستوفي الشروط المطابقة للتشريع والتنظيم الساري المفعول، يمكن له تقديم طلب رخصة استراد منتج أو سلعة. (www.commerce.gov.dz، 2022).

2-4-القوانين المنظمة للاسترداد حسب فروعه: تم توضيحه و جمعة في الجدول رقم 02-01

جدول رقم 02-01 للقوانين المنظمة للاسترداد

المواد المستورة	القوانين المنظمة لإسترادها
المواد الأولية،المنتجات و البضائع الموجهة لإعادة البيع	مرسوم تنفيذي رقم 09-296 مؤرخ في 2 سبتمبر سنة 2009 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 09-181 المؤرخ في 12 مايو سنة 2009 الذي يحدد شروط ممارسة أنشطة استيراد المواد الأولية و المنتجات و البضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها من طرف الشركات التجارية التي يكون فيها الشركاء أو مساهمون أجانب
رخص الإستيراد أو التصدير للمنتوجات و البضائع	مرسوم تنفيذي رقم 17-245 مؤرخ في 22 غشت سنة 2017، يتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 17-202 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2017 الذي يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 6 ديسمبر سنة 2015 الذي يحدد شروط و كيفيات تطبيق أنظمة رخص الإستيراد أو التصدير للمنتوجات و البضائع. (ج ر رقم 50 المؤرخة في 27 غشت 2017)
الأدوية	قرار مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2008، يعدل ويتمم القرار المؤرّخ في 2 ذي الحجة عام 1429 الموافق 30 نوفمبر سنة 2008 والمتعلق بمنع استيراد المنتجات الصيدلانية والمستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري المصنعة في الجزائر
مواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي	مرسوم تنفيذي رقم 10-69 مؤرخ في 15 صفر عام 1431 الموافق 31 يناير سنة 2010، يحدد الإجراءات المطبقة عند استيراد و تصدير مواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي . - قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 شوال عام 1423 الموافق 18 ديسمبر سنة 2002، يعدل ويتمم قائمة نقاط الدخول الي التراب الوطني المتعلقة بمراقبة صحة النباتات علي مستوي المراكز الحدودية.
المواد التبغية	مرسوم تنفيذي رقم 04-331 مؤرخ في 4 رمضان عام 1425 الموافق 18 أكتوبر سنة 2004، يتضمن تنظيم نشاطات صنع المواد التبغية واستيرادها وتوزيعها.
المواد السامة التي تشكل خطرا من نوع خاص	مرسوم تنفيذى رقم 97-254 مؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1418 الموافق 8 يوليو سنة 1997, يتعلق بالرخص المسبقة لإنتاج المواد السامة أو التى تشكل خطرا من نوع خاص واستيرادها.
المواد النسيجية	- قرار وزارى مشترك مؤرخ في 6 ذى القعدة عام 1421 الموافق 31 يناير سنة 2001, يعدل القرار الوزارى المشترك المؤرخ في 9 ذى الحجة عام 1417 الموافق 16 أبريل سنة 1997 والمتعلق بشروط استيراد وتسويق المواد النسيجية المصنعة والمستعملة وكيفياتها.
مواد التجميل	الرخص المسبقة لصنع و إستيراد مواد التجميل مرسوم تنفيذي رقم 10-114 مؤرخ في 3 جمادى الأولى عام 1431 الموافق 18 أبريل سنة 2010، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 97-37 المؤرخ في 5 رمضان عام 1417 الموافق 14 يناير سنة 1997 الذي يحدد شروط و كيفيات صناعة مواد التجميل و التنظيف البدني و توضيبها و استيرادها و تسويقها في السوق الوطنية (ج ر رقم 26-2010).

المصدر: معلومات الجدول من إعداد الطالبة بالاستغلال موقع وزارة التجارة و ترقية الصادرات،الاجراءات المطبقة لاسترداد و تصدير المواد تم الإطلاع بتاريخ 2022/1/27 .

3-تخفيضات و مزايا للمنتجين في اشتراكات الصناديق(CNAS ,CASNOS):

-التخفيضات من قبل صناديق الضمان الاجتماعي المتعلقة بالتحفيزات الخاصة بالتشغيل و المنتجين هي كالأتي:

3-1- جهاز دعم و ترقية التشغيل:

-الهدف الرئيسي من استحداث هذا الجهاز هو وضع تحفيزات للمستخدمين بغية تشجيعهم على التشغيل التي تتمثل في تخفيض نسبة الاشتراكات الواقعة على عاتقهم.

2-3- جهاز المساعدة على الإدماج المهني:

يهدف هذا الجهاز إلى تشغيل الشباب الذين ليست لهم أي خبرة أو كفاءة مهنية، مع العلم إن اشتراكات تقع على عاتق الدولة.

3-3- المستخدمون المشغلون للأشخاص المعاقين:

حيث يتم تخفيض حصة الاشتراك في الضمان الاجتماعي لأرباب العمل الذين يشغلون الأشخاص المعوقين (يستفيد من نسبة مخفضة للاشتراكات لحصة أصحاب العمل). (www.mtess.gov.dz، 2022)

المطلب الثاني الدعم على شكل عقارات:

1-مناطق الصناعات:

المنطقة الصناعية هي تسمية عامة يراد بها منطقة جغرافية(خاضعة للتخطيط والتطوير)مخصصة لإقامة وحدات مخصصة للاستخدام الصناعي(المصانع والمستودعات)، تتموقع خارج مجال السكن الحضري ويمكن أن تستفيد من امتيازات وإعفاءات ضريبية. (خبابة صهيب، 2012/2011، صفحة 27)

2- مناطق النشاطات

مناطق النشاطات هي" مساحات محددة بأدوات التهيئة والتعمير مخصصة لاستقبال نشاطات ذات طابع محلي أو نشاطات متعددة الخدمات"، وفي تقرير آخر للوزارة نفسها رقم07مؤرخ في12/01/2008، "مناطق النشاط هي مساحات لترقية وتنمية نشاطات اقتصادية بصفة عامة بخلاف النشاطات الصناعية التي تقع في المناطق الصناعية" (خوادجية سميحة حنان، 2014، صفحة 412).

3- الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF)

تعد الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتولى هذه الهيئة تسيير العقار الاقتصادي العمومي للقيام بالأنشطة الموجهة للاستثمار و كذا نشر المعلومات حول الأصول العقارية المتوافرة قصد تسهيل إبرام العقود والاتفاقيات، وفي هذا الصدد تتكفل بتحديد أسعار الأملاك حسب العرض والطلب عند عمليات التنازل والامتياز. تعزز هذه الأعمال التي تقوم بها هذه الهيئة المغزى المطلوب من أي خدمة عمومية تقدمها الإدارة للمواطن ولهذا السبب حددت الدولة دفتر أعباء تبعات هذه الخدمة (حميدي فاطيمة، 2016، الصفحات 76-75).

4-دور الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

-تقريب الإدارة من المواطن

- الامتيازات الممنوحة للمستثمر

تمنح الدولة العقار عن طريق التراضي فقط إذا قدم المستثمر طلبه للجنة المساعدة على تحديد الموقع و ترقية الاستثمارات التي تديرها وكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، وفي حالة الموافقة يصدر الوالي قرار بمنح الامتياز للمعني بالأمر، حينئذ تتولى مديرية أملاك الدولة تحرير عقد الامتياز لمدة 33سنة ،فإذا كان المشروع موجود بالشمال يتم تخفيض 90% طيلة مدة الانجاز التي تمتد إلى 03 سنوات و 50 % خلال فترة الاستغلال التي تمتد إلى 03 سنوات ، أما إذا كانت المشاريع محددة بمناطق الهضاب العليا والجنوب تقرر حساب دينار رمزي للمتر مربع حلال فترة 10 سنوات وبعد انتهاء هذه المدة تخفض قيمة الإتاوة الايجارية إلى50%،بينا المشاريع الموافق عليها بمناطق الجنوب الكبير الذي يضم ولايات أدار، إليزي، تمنراست و تندوف فيحتسب الدينار الرمزي خلال15سنة وبعد انتهاء المدة تخفض قيمة الإتاوة الايجارية إلى50%،كما استفادت ولايات الهضاب العليا والجنوب من الصندوق الخاص للتنمية الاقتصادية الذي يساعد على قيام المشاريع المخصصة لها (حميدي فاطيمة، 2016، الصفحات 83-82-81).

5- لجنة المساعدة على تحديد الموقع CALPIREF

يكلف مدير الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، تحت سلطة الوالي، بأمانة لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار (CALPIREF)، التي تملك بنك معلومات مكون من مجموعة معطيات مستخرجة من طرف مصالح أملاك الدولة و الصناعة و الأجهزة المكلفة بالعقار، وتدرس اللجنة اقتراح منح الامتياز بالتراضي وبالدينار الرمزي للمتر مربع،مهام لجنة المساعدة على تحديد الموقع وضبط العقار وترقية الاستثمار من خلال بنك المعلومات الذي تمتلكه اللجنة، يمكنها القيام بالمهام التالية: (www.dim-msila.dz، 2022):

-اقتراح منح الامتياز عن طريق المزاد العلني المفتوح أو المحدود على الأراضي؛

- تحديد إستراتيجية الاستثمار على مستوى الولاية؛

- المساهمة في الضبط والاستعمال الرشيد للعقار الموجّه للاستثمار في إطار الإستراتيجية التي تحددها الولاية مع أخذ التجهيزات العمومية على الخصوص بعين الاعتبار ؛

- اقتراح كل طلب امتياز محتمل يمنح بالتراضي على المجلس الوطني للاستثمار عن طريق الوزير المكلف بترقية الاستثمارات؛

-مرافقة جميع المبادرات المتعلقة بالترقية العقارية العمومية أو الخاصة لإنشاء أراض مهيأة و مجهزة تكون موجهة لاستقبال الاستثمارات؛

-مساعدة المستثمرين في تحديد موقع الأراضي التي سيتم إقامة المشاريع الاستثمارية عليها؛

-وضع المعلومات المتعلقة بتوفر العقارات الموجهة للاستثمار تحت تصرف المستثمرين، بواسطة كل وسائل الاتصال؛

- تقييم شروط سير السوق العقارية المحلية؛

- اقتراح إنشاء مناطق صناعية جديدة على الحكومة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

- اقتراح إنشاء مناطق نشاطات جديدة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- متابعة إقامة المشاريع الاستثمارية وتقييمها؛
-متابعة إنجاز المشاريع الاستثمارية الجارية؛
-معاينة بدء نشاط المشاريع الاستثمارية. (www.dim-msila.dz، 2022)

6-عقود الامتياز:

6-1- عقود الامتياز الفلاحي:

هو العقد الذي تمنح بموجبه الدولة شخصا طبيعيا من جنسية جزائرية يدعى في صلب النص "الامتياز صاحب المستثمر، حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة و كذا الأملاك السطحية المتصلة بها بناءا على دفتر الشروط يحدد عن طريق التنظيم ، لمدة أقصاها أربعون(40) سنة قابلة للتجديد مقابل إتاوة سنوية تضبط كيفيات تحديدها و تحصيلها بموجب قانون المالية، حيث يمنح الامتياز لأعضاء المستثمرات الفلاحية الجماعية و الفردية الحائزين على عقد مشهر في المحافظة العقارية أو قرار من الوالي ،يجب أن يكون أعضاء المستثمرات الفلاحية الجماعية و الفردية المذكورون أعلاه قد أوفوا بالتزاماتهم (أكلي نعيمة،ميسوم فضيلة، 2017، الصفحات 158-159).

6-2- الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ONTA:

الديوان الوطني للأراضي الفلاحية هو مؤسسة عامة ذات طابع صناعي وتجاري ،هو أداة تابعة للدولة ويتصرف لحسابها ، وتمثل مهمة الديوان الرئيسية في تنفيذ السياسة العقارية الفلاحية و عليه، يكلف الديوان وبتفويض من الدولة بمجموعة من المهام كجزء من نشاطاته (www.onta.dz، 2022).

6-2-أ-مهام الديوان:

تتمثل المهام الخدمة العامة التي يقدمها الديوان و التي أنشأ من أجلها في :

-يضع الأراضي المصرح بها غير المستغلة، قيد الاستغلال او الإيجار أو البيع؛
- يمارس حق الشفعة لامتلاك الأراضي الموضوعة للبيع ؛
-يطور الوسائل التقنية والمالية التي تشجع تحديث المستثمرات الفلاحية بواسطة المبادلات الودية وعمليات إعادة ضم قطع الأراضي الى بعضها مهما تكن الفئة القانونية التي تتبعه؛
-يعد بطاقية المستثمرات الفلاحية ويضبطها باستمرار؛
-ينشئ بنك المعطيات الذي يعنى بالعقار الفلاحي، ويسيره، ويقوم بتطويره؛
-ضمان متابعة شروط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة الممنوحة للامتياز ووضع أدوات تقييم
-استعمالها المستدام والأمثل من طرف أصحاب الامتياز؛
-الحرص على ألا تؤدي أية معاملة متعلقة بالأراضي الفلاحية إلي تغيير طبيعتها الفلاحية؛

-متابعة حركة أصول المستثمرات الفلاحية قصد الحيلولة دون المساس باستمرارية نشاطها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما (www.onta.dz، 2022)

7-الحصول على ملكية الأراضي (APFA):

بإضافة إلى الامتياز ، هناك إمكانية الحصول على ملكية الأراضي الفلاحية في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية للأراضي التي طورها المستفيدون ، فضلا عن الأراضي غير المستغلة ضمن أملاك الدولة حيث تفتح إمكانية الوصول إلى ملكية الأراضي من خلال تطوير الأراضي الوطنية الواقعة في المناطق الصحراوية،للأفراد بالدينار الرمزي و تخصيص الاراضي تابعة للدولة للمرشحين الذين يتعهدون بتطويرها في غضون 5 سنوات،يمكن للمالكين في إطار قانون المالية الاستفادة من الإعفاء الجبائي و من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على السلع و المعدات الخاصة لتنفيذ برامجهم كما يمكن للمالكين طلب الحصول على إعانات قابلة للسداد لضمان استكمال مشاريعهم،لا يمكن للأراضي المتحصل عليها بغرض التطوير في إطار القانون أن تنقل حتى يتم استكمال الشروط المتعلق بالحصول على أراضي فلاحية بهدف التطوير . (www.onta.dz، 2022)

المطلب الثالث القروض بدون فوائد و قروض بصيغة الصيرفة الإسلامية(المرابحة معتمدة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعات المالية الإسلامية):

1-بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR هو بنك شامل ،جواري ،مؤسسة مالية وطنية تم إنشائها 13 مارس 1982 كما أنها تعتبر من حيث الشكل القانوني شركة ذات أسهم ،يعمل بنك الفلاحة و التنمية الريفية منذ 40 عاما على تدعيم تنمية إقليمه و مشاريع زبائنه بشكل فعال بما في ذلك تمويل الفلاحة ،الصناعات الغذائية،الصيد البحري و تربية المائيات و هي مجالات تجعله في ركب البنوك الأخرى لتنمية الاقتصاد الوطني و تحسين مستواه (www.badrbanque.dz، 2022) .

1-1-القرض الرفيق:

القرض الرفيق هو عبارة عن قرض استثماري مدعوم بشكل كلي من الدولة و موجه لتمويل الفلاحين و مربي المواشي الذين يمارسون نشاطهم بشكل فردي،منظمين في شكل تعاونيات أو مجتمعات اقتصادية حيث يستفيد من هذا القرض كل من :

- المزارعون و مربي المواشي على شكل فردي ؛
-مزارعون و مربون منظمون على شكل تعاونيات،مجتمعات ،جمعيات أو اتحادات؛
-وحدات الخدمات الفلاحية ؛
-أصحاب مستودعات للمنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك ؛
-أشخاص معنويين ينشطون في إطار برنامج التجديد الريفي و الفلاحي. (www.badrbanque.dz، 2022)

1-2-القرض قصير المدى المدعوم لتربية المائيات:

القرض قصير المدى لتربية المائيات هو عبارة عن قرض استغلال مدعوم بشكل كلي(**معدل فائدة 0 %**) و موجته لتمويل شعبة تربية المائيات،حيث يمنح القرض للمستثمرين الذين ينشطون في مجال تربية المائيات على شكل فرذي أو منظمين على شكل شركة ،المساهمة الشخصية **0 دج** ،مبلغ القرض قد يصل 170.000.000 دج ،فترة السداد 24 شهرا (www.badrbanque.dz، 2022).

1-3- قروض لاقتناء مواد الأولية للمنتجين :

يقترح البنك على الأفراد و المؤسسات الإنتاجية للسلع تمويلا في إطار المرابحة للمواد الأولية ،تضمن هذه الصيغة عقدا لبيع المواد الأولية لحساب الزبون و يطلب منه بسعر بيع يساوي سعر الشراء مضاف إليه هامش ربح معروف و متفق عليه بين أطراف عقد المرابحة ،مدة التمويل 12 شهر أقصى حد، مدة الاستحقاق في أخر المدة (www.badrbanque.dz، 2022)

1-4 المرابحة للإنتاج الفلاحي:

يقدم البنك حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحين ،للسماح لهم بتحديث معداتهم الفلاحية (الآلات الفلاحية ،معدات الري إلى آخره) أو اقتناء الماشية ،هو عقد بيع الأصول الملموسة وفقا للأحكام الإسلامية إلى العميل و بناءا على طلبه ،بسعر بيع يساوي سعر الشراء مضاف إليه هامش ربح معروف و متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة ، وقت إبرام عقد المرابحة،مدة التمويل 06 سنوات التسديد يكون من 04 سنوات إلى 06 سنوات (www.badrbanque.dz، 2022).

1-5- المرابحة غلتي :

يقترح بنك الفلاحة و التنمية الريفية للفلاحين سواء كانوا أفراد أو ينشطون كمؤسسات حل تمويلي يتكيف مع احتياجات لتمكينهم من تمويل حملاتهم الزراعية (الأسمدة و منتجات الصحة النباتية و البذور و النباتات)، صيغة تمويل جديدة تعتمد على المرابحة المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ،هي عقد بيع المدخلات الزراعية إلى العميل بناءا على طلبه ،بسعر بيع يساوي سعر الشراء مضاف إليه هامش ربح معروف و متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة ، وقت إبرام عقد المرابحة، مدة التمويل شهر كأقصى حد (www.badrbanque.dz، 2022).

1-6-المرابحة للعتاد المهني :

يستفيد منها أفراد،مهنيين و مؤسسات لاقتناء تجهيزاتهم المهنية بنك الفلاحة و التنمية الريفية يقترح عليهم صيغة تمويلية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ،مدة التمويل 06 سنوات التسديد يكون من 04 سنوات إلى 06 سنوات، مدة الاستحقاق ثلاثي،سداسي أو سنوي (www.badrbanque.dz، 2022)

2- بنك التنمية المحلية BDL:

2-1- التجارة الالكترونية:

تسمح عملية إدراج موقع التجارة الالكترونية للتجار (أو مقدمي الخدمات)، عبر منصة البنكية للدفع الإلكتروني، تسويق (بيع) منتجاتهم أو خدماتهم عبر الإنترنت من خلال قبول الدفع عن طريق البطاقة البنكية CIB،و هو تبادل النقدي وتبادل السلع والخدمات بواسطة جهاز الكمبيوتر، عن طريق الانترنت،موقع التجارة الالكتروني معتمد من طرف تجمع النقد الآلي، يحتوي على نظام دفع وقبض مالي مأمن، يسمح القيام بجميع معاملات التجارة مع اختيار المنتجات وتسليمها (www.bdl.dz، 2022).

3- البنك الوطني الجزائري BNA:

يعتبر أول بنك تجاري وطني ، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة. (www.bna.dz، 2022).

3-1- تمويل إجارة الاستثماري (مؤسسات،مهنيين) :

تمويل "الإجارة" يتمثل في عقد إيجار لأملاك منقولة لفائدة المستأجر (إجارة منتهية بتمليك) يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، تتعلق بمعدّات وتجهيزات منقولة، دائمة غير قابلة للإتلاف. يقوم البنك باقتنائها لدى المموّنين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون. في نهاية هذا العقد، يرفع الزبون صيغة الشراء ويصبح مالكا لهذه المعدّات (إجارة منتهية بتمليك)، موجه للأشخاص الذين يمارسون مهن حرة والتّجار، بالإضافة إلى أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،يتوافق الإيجار المدفوع مع سعر شراء التجهيزات بالإضافة إلى الهامش المتفق عليه، الموزع على فترة التمويل،بعد دفع الأقساط والمبالغ الواجبة، بإمكانكم رفع خيار الشراء حتى تصبح المعدات ملكا لكم،حدود التمويل يمكن أن يصل التمويل إلى 90 ٪ من قيمة الشيء المراد تمويله وكحدّ أقصى 25.000.000 دينار جزائري ،مدة التمويل الإيجارات ثابتة وكل ثلاثة أشهر، موزعة على مدة أقصاها 05 سنوات دون أن تكون أقل من سنتين. (www.bna.dz، 2022)

3-2- حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR (مؤسسات،مهنيين):

حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد الخاص بالبنك الوطني الجزائري حل يسمح للمؤسسات (الصغيرة والمتوسطة)و المهنيين باستثمار أموالهم في مشاريع تمويلية تتوافق مع مبادئ الشريعة،تخضع لمبدأ المضاربة الذي يرتكز على أساس تقاسم الخسائر و الأرباح،يتم تحديد توزيع الأرباح بين البنك والزبائن المودعون بعد نهاية كل سنة مالية وفقًا لمفتاح توزيع ربحي وتنافسي و المطابقة يتم استثمار أموالهم في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، ،حيث يمكنهم اختيار مدة الإيداع بين 06 و 60 شهرًا قابلة للتجديد، وتزداد أرباحكم وفقًا لفترة الإيداع،في نهاية المدة يستردّون أرباحكم. (www.bna.dz، 2022).

المطلب الرابع مؤسسات الدعم و صناديق تمويل المشاريع:

1- صناديق تمويل المشاريع:

1-1- صـــــــندوق ضـــــــمان قـــــــروض المؤسســـــــات الصـــــــغيرة والمتوســـــــطةFGAR:

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وقد انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في14مارس2004 ،ويعتبر هذا الصندوق أول أداة مالية متخصصة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويهدف إلى تسهيل حصول المستثمرين على قروض بنكية متوسطة الأجل بحيث تتمكن المؤسسات المستفيدة من الحصول على قروض بنكية رغم أنها لا تتوفر على ضمانات عينية أو تكون لديها ضمانات غير كافية لتغطية مبلغ القروض المطلوبة وذلك بشرط استيفاءها معايير الأهلية للقروض البنكية كما هو موضح في الجدول رقم 02-02،وقد كان الصندوق يغطي نسبة يمكن أن تصل إلى 70% من القروض المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية في حين ارتفعت هذه النسبة إلى 80% بعد إعادة هيكلة الصندوق. (www.fgar.dz، 2022).

جدول رقم 02-02 : الضمانات الممنوحة من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR سجلت الصندوق لغاية 2019/12/31 (90.17 مليار دينار عروض ضمان ومبلغ 36.79 مليار دينار ضمانات ممنوحة) القيمة بالدينار الجزائري

أغراض	شهادات الضمان	عروض الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	1472	2 845
التكلفة الإجمالية للمشاريع	102 944 032 006	311 490 674 494
مقدار الاعتمادات المطلوبة	68 492 230 631	197 678 887 229
متوسط معدل التمويل المطلوب	% 67	% 63
مقدار أو قيمة الضمانات الممنوحة	36 798 077 461	90 173 345 044
متوسط معدل الضمان الممنوح	% 54	% 46
متوسط مبلغ الضمان	24 998 694	31 695 376
عدد الوظائف المراد إنشاؤها	39 378	84 263
الاستثمار لكل وظيفة	2 614 252	3 696 648
الائتمان لكل وظيفة	1 739 353	2 345 975
ضمان لكل وظيفة	934 483	1 070 142

المصدر:الموقع الرسمي وزارة الصناعة و المناجم الجزائري ،النشرية الإخبارية رقم 36 أفريل 2020

1-2-صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME:

شركة ذات أسهم ،انشأ بمبادرة من السلطات العامة برأسمال قدره30 مليار دج لدعم إنشاء و تطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة من خلال تسهيل الحصول على الائتمان ، وقد مول 60% منه من قبل الخزينة العمومية، وتصل نسبة التغطية لضمان القروض إلى حدود 80 % بالنسبة للاستثمارات في مرحلة الإنشاء و60% بالنسبة لاستثمارات التوسع والتطوير كما هو موضح في الجدول رقم 02-03 و لقد بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006 ويهدف الصندوق إلى تحقيق ما يلي:

- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل الاستثمار المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها ويكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان50مليون دينار؛

-لا يستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية و للاستهلاك؛
-يستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق و يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تساهم في رأسمال الصندوق بواسطة الحقوق والممتلكات التي تحوزها في شركات التأمين وضمان قروض الاستثمار. (سلطاني محمد رشدي،بن واضح الهاشمي، 2017، الصفحات 160-159).

الجدول رقم 02-03 صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةCGCI-PME حسب قطاع النشاط (في 2019/12/31)

	قطاع	%	عدد الملفات
مجموع البنك	صناعة	% 50	843
	البناء و الأشغال العامة و الري	% 18	299
	الخدمات	% 18	301
	النقل	% 8	131
	الصحة	% 6	97
	المجموع	% 100	1671

المصدر:الموقع الرسمي وزارة الصناعة و المناجم الجزائري ،النشرية الإخبارية رقم 36 أفريل 2020

1-3-صناديق الإطلاق:

صناديق الإطلاق هي صناديق لتشجيع المؤسسات الناشئة المبتكرة من خلال تمويل النفقات القبلية التي تغطي مرحلة صياغة المنتج النموذجي كمصاريف البحث والتطوير والنماذج ومخطط الأعمال والاستشارات القانونية سيساهم في ترجمة نتائج البحوث والاختراعات إلى مشاريع صناعية بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة (عوادي مصطفى، 2017، الصفحات 12-10).

1-4- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هو مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛ يعمل على"تخفيف"الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي، وهو مسؤول عن إدارة نظام دعم إنشاء وتوسيع أنشطة المبادرين العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين30و50 سنة كما هو موضح في الجدول رقم 02-04 (www.cnac.dz، 2022).

جدول رقم 02-04 المشاريع الممولة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC حسب قطاع النشاط والجنس.

قطاع النشاط	التراكمية إلى غاية 2019/12/31				السنة المالية 2019			
	القيمة الإجمالية الممولة (دج)	عدد مناصب التي تم إنشاءها	حصة المرأة (٪)	عدد المشاريع الممولة	القيمة الإجمالية الممولة (دج)	عدد مناصب التي تم إنشاءها	حصة المرأة (٪)	عدد المشاريع الممولة
الفلاحة	95 134,47	55 436	11,1%	23 144	11145,19	5 158	7,4 %	2 285
الحرف اليدوية	47 073,70	37 553	22,6%	14 383	4495,31	2 685	23,4%	1 062
البناء و الأشغال العامة	34 966,91	27 486	2,5%	8 589	1347,48	687	5,4%	224
الري	2 446,42	1 174	5,2%	347	78,57	24	18,2%	11
الصناعة	54 440,93	34 205	21,9%	11 767	2833,85	1 223	23,6%	419
أعمال الصيانة	2 743,92	2 179	2,3%	898	235,56	113	2,2%	45
الصيد البحري	3 391,65	1 755	0,4%	490	203,45	86	0%	27
المهن الحرة	5 219,05	2 670	47,7%	1 228	981,03	389	54,9%	173
الخدمات	112 423,75	66 497	17,2%	31 348	2422,55	1 124	21,0%	458
نقل البضائع	118 392,15	69 670	1,5%	45 850	8,25	4	0%	2
نقل المسافرين	29 008,29	18 569	1,2%	12 234	157,29	83	0%	42
مجموع التراكمية إلى 2020/12/31	**505 241,25**	**317 194**	**10,3%**	**150 278**	**23 908,52**	**11 576**	**15,20%**	**4 748**

المصدر:الموقع الرسمي وزارة الصناعة و المناجم الجزائري ،النشرية الإخبارية رقم 36 أفريل 2020

2-مؤسسات الدعم :

2-1- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

أنشئت هذه الوكالة في جانفي 2004 و تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة إحدى أدوات تجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة البطالة وعدم الاستقرار ، وتعمل الوكالة الوطنية للقرض المصغر على منح قروض مصغرة، وفق صيغ تمويلية مختلفة فقد تمنح قروض لمشاريع صغيرة، أو تساهم مع البنوك في تمويل مشاريع تتطلب تمويلات أكبر كما هو موضح في الجدول رقم 02-04 و الشكل رقم 02-01 و تتمثل مهامها الأساسية في:

-تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما ؛

-تدعيم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛

-تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح له؛

- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم مع الوكالة؛

-تساعد المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم. (عوادي مصطفى، 2017، صفحة 11).

الجدول رقم 02-05 القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM حسب نوع التمويل (تراكمي من 2005 إلى 2019/12/31)

نوع التمويل	عدد الوظائف المستحدثة	%	العدد
تمويل شراء المواد الأولية	1 219 080	% 90,46	832 247
تمويل ثلاثي "البنك،ANGEM،المرقي العقاري'	133 090	% 9,54	87 738
المجموع	1 352 170	% 100,00	919 985

المصدر:الموقع الرسمي وزارة الصناعة و المناجم الجزائري ،النشرية الإخبارية رقم 36 أفريل 2020

الشكل رقم 02-01 توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

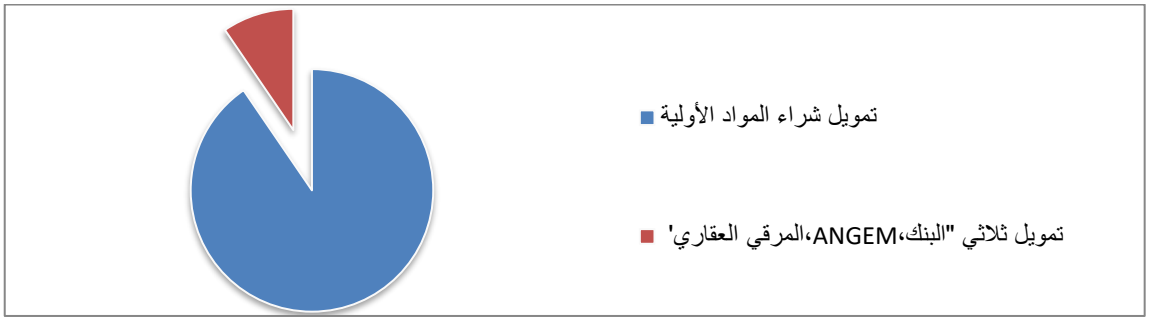

المصدر:الموقع الرسمي وزارة الصناعة و المناجم الجزائري ،النشرية الإخبارية رقم 36 أفريل 2020

2-2- وكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (A.N.D.I):

تأسست الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في عام 2001 لتحقيق دعم الاستثمار كما هو موضح في الجدول رقم 02-05، تنفذ الوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI) مهامها في سبعة مجالات رئيسية:

1- المعلومات: الترحيب بالمستثمرين وإبلاغهم؛

2-التيسير: تحديد المعوقات التي تعيق تحقيق الاستثمارات واقتراح الإجراءات التنظيمية والتنظيمية لمعالجتها؛

3- تشجيع الاستثمار: النهوض ببيئة الاستثمار العامة في الجزائر وتحسين صورة الجزائر التجارية في الخارج وترسيخها؛

4- المساعدة: تقديم المشورة والدعم للمستثمرين مع الإدارات الأخرى في تنفيذ مشاريعهم؛

5-المشاركة في إدارة الأراضي الاقتصادية: إطلاع المستثمرين على توافر قواعد الأراضي وضمان إدارة محفظة الأراضي؛

6-إدارة الفوائد: التحقق من أهلية الاستثمارات المعلنة للمنافع ، والمساهمة في تحديد المشاريع ذات الأهمية الخاصة؛ للاقتصاد الوطني والمشاركة في التفاوض على الفوائد التي ستمنح لهذه المشاريع؛

7-المتابعة: تقديم خدمة المراقبة والإحصاء والاستماع حول التقدم المحرز في المشاريع المسجلة؛

بفضل إعادة الانتشار المؤسسي التي حدثت في أكتوبر 2006 ، تم تعزيز مهام الوكالة من حيث التيسير والترويج والمعلومات والمساعدة. من ناحية أخرى ، تم تخفيف مهامها المتعلقة بإدارة الفوائد. (www.industrie.gov.dz، 2022)

الجدول رقم 02-06 المشاريع الاستثمارية المعلنة حسب مختلف قطاعات النشاطات (ANDI)

	قطاع النشاط	المجموع	الفلاحة	الصحة	السياحة	الخدمات	الصناعة	البناء و الأشغال العامة و الري	النقل
المشاريع المعلنة	2018	4124	226	123	299	255	2291	927	3
	2019	3029	148	89	176	269	1 524	780	43
	حصة 2018 (%)	100,00	4,89	2,94	5,81	8,88	50,31	25,75	1,42
	النمو (%)	-26,55	-34,51	-27,64	-41,14	5,49	-33,48	-15,86	1333,33
مليون دج	2018	1673943	82833	56544	310079	65923	1035412	121535	1617
	2019	797 138	37 357	32 921	133 200	55 870	462 107	71 722	3 961
	حصة 2018 (%)	100,00	4,69	4,13	16,71	7,01	57,97	9,00	0,50
التشغيل	2018	143044	9292	4814	17407	7377	91722	12300	132
	2019	77389	2 574	2 923	8 151	5 463	49 698	7 940	640
	حصة 2018 (%)	100,00	3,33	3,78	10,53	7,06	64,22	10,26	0,83

المصدر:الموقع الرسمي وزارة الصناعة و المناجم الجزائري ،النشرية الإخبارية رقم 36 أفريل 2020

2-3- الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANAD:

تم إنشاء هذه الوكالة في عام 1996 ، هي هيئة عامة ذات طابع خاص ، تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي ، تخضع لإشراف وزير الأعمال الصغيرة والشركات الناشئة و اقتصاد المعرفة،تدعم ANSEJ قادة المشروع في إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة التي تنتج السلع والخدمات كما هو مبين في الجدول رقم 02-06 ،لديها شبكة من 51 فرعا ، تقع في جميع ولايات البلاد ، فضلا عن الملاحق الموجودة في المواقع الرئيسية (www.ansej.org.dz، 2022).

2-4- دار المقاولتية :

تم إنشاء دار المقاولتية في الجامعات ،تهدف هذه المبادرة إلى إرساء القيم الجوهرية للمقاولاتية لدى الطالب اليوم الذي سيصبح مقاول الغد،من خلال تبادل الأفكار و تنمية روح المبادرة لديهم هذا ما سيساعدهم على إنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة بهم و كذا تطويرها ما سهل عليهم الاندماج في عالم الاستثمار الاقتصادي (www.hec.dz، 2022).

الجدول رقم 02-07 توزيع المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANAD* حسب قطاع النشاط منذ إنشائها في 31 ديسمبر 2019

قطاع النشاط	المشروع الممول	النسبة %	متوسط تكلفة مؤسسة متوسطة (دج)	متوسط تكلفة التشغيل (دج)	عدد الوظائف المقابلة	متوسط عدد العاملين	قيمة الاستثمار(دج)
الفلاحة	58 141	15%	3 719 068	1 572 607	137 498	2	216 230 359 728
الحرف اليدوية	43 130	11%	2 570 645	876 361	126 514	3	110 871 903 821
البناء و الأشغال العامة و الري	34 889	9%	3 865 702	1 333 754	101 121	3	134 870 488 891
الري	560	-	5 934 936	1 615 734	2 057	4	3 323 563 996
الصناعة	27 352	7%	4 749 969	1 650 400	78 721	3	129 921 151 276
أعمال الصيانة	10 573	3%	2 762 152	1 199 352	24 350	2	29 204 228 877
الصيد البحري	1 131	0,29%	6 630 865	1 351 506	5 549	5	7 499 507 851
المهن الحرة	11 917	3%	2 692 335	1 201 039	26 714	2	32 084 560 550
الخدمات	108 561	28%	3 263 534	14 04 400	252 806	2	354 292 552 702
الشاحنات المبردة	13 385	3,5%	2 522 761	1 399 269	24 132	2	33 767 158 812
نقل البضائع	56 530	14,7%	2 574 866	1 512 486	96 237	2	145 557 153 559
نقل المسافرين	18 997	5%	2 458 662	1 068 864	43 698	2	46 707 206 849
المجموع	**385 166**	**100%**	**3 230 633**	**1 353 420**	**919 397**	**2**	**1 244 329 836 912**

المصدر:الموقع الرسمي وزارة الصناعة و المناجم الجزائري ،النشرية الإخبارية رقم 36 أفريل 2020

* الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ سابقا

2-5- مشاتل المؤسسات:

مشاتل هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية ،الاستقلال المالي و تهدف إلى مساعدة و دعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما هو موضح في الجدول رقم 02-07 و تتخذ المشاتل الأشكال التالية :

1- الحاضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛

2- ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن و الحرف؛

3- نزل المؤسسات: هي دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث (www.dim-msila.dz، 2022)

2-5-1- أهداف مشاتل المؤسسات

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي.
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها.
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة .
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط، عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها (www.dim-msila.dz، 2022).

جدول رقم 02-08 حصيلة حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2019

الحالة	منجزة غير ناشطة	طور الانجاز	الناشطة	عدد الوظائف متوقعة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد المشاريع المستضافة	عدد المشاريع المحتضنة	عدد المشاريع المستلمة
حاضنة مؤسسة	-	-	17	463	61	85	152	467

المصدر:الموقع الرسمي وزارة الصناعة و المناجم الجزائري ،النشرية الإخبارية رقم 36 أفريل 2020

2-6-مراكز تسهيل المؤسسات

مراكز تسهيل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا حاملي المشاريع وإعلامهم ومرافقتهم كما هو موضح في الجدول رقم 02-08 (www.dim-msila.dz، 2022).

2-1-6- أهداف مركز التسهيل

1-وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛

2-تطوير ثقافة التقاول؛

3-ضمان تسيير الملفات التي تخص مساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الاستثمار؛

4- تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها؛

5-تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى أصحاب المشاريع والمقاولين ؛

6- مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية؛

7-الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات؛

الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية؛

8- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي؛

9-ترقية تعميم المهارة وتشجيعها؛

10-تثمين الكفاءات البشرية وعقلنه استعمال الموارد المالية؛

11- إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وحول ترقب التكنولوجيات؛

12-نشر الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها ؛

13-مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي (www.dim-msila.dz، 2022).

جدول رقم 02-09 حصيلة مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2019

الحالة	منجزة غير ناشطة	طور الانجاز	الناشطة	عدد الوظائف متوقعة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد حاملي المشاريع التي تم مرافقتها	عدد المشاريع المستلمة
مركز تسهيل المؤسسة	01	01	26	1663	185	711	1947

المصدر:الموقع الرسمي وزارة الصناعة و المناجم الجزائري ،النشرية الإخبارية رقم 36 أفريل 2020

المبحث الثاني المنتج الوطني و المؤسسات الإنتاجية :

المطلب الأول المنتج الوطني:

1-مفهوم المنتج:

عرف الصميدعي "المنتج بأنه عبارة عن مجموعة من الخصائص الملموسة و غير ملموسة التي يتألف و يرتبط بها و التي تعبر عن حاجة و رغبة المستهلك "،و **أما جبر عرفه** بأنه "شيء مادي أو معنوي يقدم منفعة أو أكثر لإشباع حاجة أو رغبة أو أكثر لدى العملاء و بالتالي فإنه شعور معنوي لقيمة شيء ما يدركه العملاء "و يقدرونه عن طريق الموازنة بين المنافع التي يقدمها و التكلفة التي يتحملونها خلال عملية المبادلة ، **و عرفه الطائي و العلاق** بأنه "أشياء تكون ملموسة أو غير ملموسة تشبع حاجيات المستهلك و رغباته ". (شاهر عبيد ،رسلان محمد، 2017، صفحة 183)

و يعرف **كوتلر (kotler)** المنتج على أنه أي شيء يمكن تقديمه للسوق بغرض الاستهلاك أو الاستخدام أو الحيازة أو الإشباع لرغبة معينة أو لحاجة معينة ،و هو بذلك يشمل الأشياء المادية والخدمات غير المادية والأشخاص و الأماكن و المنظمات و الأفكار ،و أن مفرد المنتج هي وحدة مميزة من بمجموعة الخصائص مثل الحجم ،السعر والمظهر المادي والطعم واللون ،وغيره، فالمشتري وفقا لهذه التعريف لا يشتري منتج بخصائص مادية فحسب و إنما يشتري الانطباع عنه أيضا الذي يتجسد في الصور التي يتخيلها عن هذا المنتج من جراء مشاهدته له سماعه عنه كالاسم التجاري المميز (الشهرة أو الخدمات ما بعد البيع) (زريق عمر، 2007، صفحة 54)

2-المنتج الوطني:

رغم شيوع هذا اللفظ إلى أنه لم تضبط محدداته بل كثيرا ما تستعمل ألفاظ متعددة للدلالة عنه مثل منتج محلي، منتج المنطقة، منتج الإقليم.علما أن المنتج لا يزال يشهد بلورة مفاهيمية تكيفا مع التغيرات الدولية والمحلية و التيارات الداعية لتعزيز المحلية ضمن أطر العولمة أو ما يعرف بالمحلية الجديدة التي دعى لها الفيلسوف الفرنسي **Pascal Engel** والذي أكد على ضرورة التركيز على الجهود المحلية قبل العالمية والغاية هي الرفع من جودة الحياة بناءا على معيشة محلية (**Reterritorialiseé**) قائمة على الجهد الجماعي للإنتاج المسخر لسياسة التقارب (**Relocalisation**). وأساسا لذلك يستعمل لفظ محلي ذو الأصل اليوناني **Locus** بمعنى مكان وموضع للدلالة على المنتج الوطني الذي أنتج في رقعة جغرافية محددة ،مما سبق نلاحظ أن المنتوج الوطني كثيرا ما يقترن بعبارة "صنع في بمعنى أنه على ارتباط وثيق ببلد المنشأ، فحتى من الناحية القانونية ينسب المنتج الوطني إلى البلد التي صنع فيها. ويرتكز على معياري البضائع المحصل عليها من

بلد واحد؛ و يقصد به البلد الذي تم فيه إنتاج المنتج. أو معيار التحويل الجوهري في حالة ما إذا تم إنتاج المنتج من طرف بلدين أو أكثر،و هنا تظهر شروط مرافقة مثل نصيب القيمة المضافة ونسبة الإدماج ونسبة تكاليف المواد المستورة من القيمة الجمالية لسعر المنتج في مخازن المؤسسة عند توجهه للتوزيع. علما أن كلمتي وطني ومحلي على توافق كبير بحكم إن المحلية كثيرا ما تحدد بالرقعة الجغرافية وتستدعي الاعتماد على الموارد والكفاءات المحلية لإنتاج السلع والخدمات. (بن سفيان الزهراء،حقانة ليلى، 2021، صفحة 78،79)

يعتبر المنتج أحد عناصر المزيج التسويقي لهذا استوجب علينا التعرض إلى مفاهيم عامة حوله:

2-1-مفهوم التسويق :

يعرف كوتلر (kotler) التسويق هو نظام متكامل يشمل على مجموعة من الأنشطة الفرعية المتعلقة بتخطيط و تسعير و توزيع و ترويج السلع و الخدمات للمستهلكين الحاليين و المرتقبين . (الإدارة العامة لتصميم و تطوير المناهج، 2008، صفحة 02).

2-2-المزيج التسويقي:

يعتبر المزيج التسويقي أحد المفاهيم الرئيسية في التسويق الحديث، ويعرف على أنه مجموع المتغيرات التي تمتلكها المؤسسة و التي تستعمل للتأثير على سلوك المستهلك،كما يعرف بأنه مجموعة من الأدوات التسويقية التي تستخدمها المؤسسات لتحقيق أهدافها التسويقية في السوق المستهدف كما هو مبين في الشكل رقم 02-02. (أوباح سعيدة،صديقي النعاس، 2021، صفحة 20)

2-3-سياسات المزيج التسويقي:

تعبر السياسات عن السياق العام لقرارات المؤسسة فتكون بمثابة مرشد للاستراتيجيات المتبناة. وعليه تتكون سياسات المزيج التسويقي من الإستراتيجيات المتعلقة بالسوق المستهدف والمزيج التسويقي، حيث تتضمن إستراتيجية المزيج التسويقي "التخطيط والتطوير للمنتج والتسعير والترويج والتوزيع لمقابلة احتياجات السوق،وتشتمل على "مجمل الوسائل العملياتية التي يطبقها على السوق ويتكون المزيج التسويقي من أربعة عناصر وهي المنتج، التسعير، التوزيع و الترويج. علما أنه تم إضافة عناصر أخرى للمزيج التقليدي لتتلاءم مع المنتجات الخدمية من طرف علماء ا

لتسويق مثل البيئة المادية ومقدمي الخدمة وكيفية أدائها. (بن سفيان الزهراء،حقانة ليلى، 2021، صفحة 80،79)

2-4-التوزيع:

ويشمل المنطقة الجغرافية التي تخدمها المنظمة، وقنوات التوزيع التي تستخدمها أو هيكل التوزيع بالمنظمة بالإضافة إلى التوزيع المادي والمتمثل في النقل والتخزين.

2-5-الترويج:

الترويج هو وسيلة المنظمة التي تستخدمها لتزويد المستهلك بالمعلومات اللازمة لإزالة جهله بمنتجاتها وجعله يسلك بطريقة مؤاتية تتفق واستراتيجية المنظمة. فالمستهلك يحصل على هذه المعلومات بعدة طرق خارج سيطرة الشركة إلا أن المتغيرات التي يشملها الترويج والتي تعرف بالمزيج الترويجي Promotion Mix تسيطر عليها الشركة وتتحكم فيها .

2-6- السعر:

يعتبر السعر من المؤثرات التسويقية الأساسية لتسويق أي سلعة، فالمستهلك يتأثر إلى حد كبير بالسعر في اتخاذه لقرار الشراء. كما أن إيرادات المنظمة تتأثر تبعا لذلك. ويدخل في السعر الخصم الذي تمنحه المؤسسة و الائتمان وفترات السماح لتحصيل الديون. (محمد الناجي الجعفري، 1998)

شكل رقم 02-02 عناصر المزيج التسويقي و مكوناته

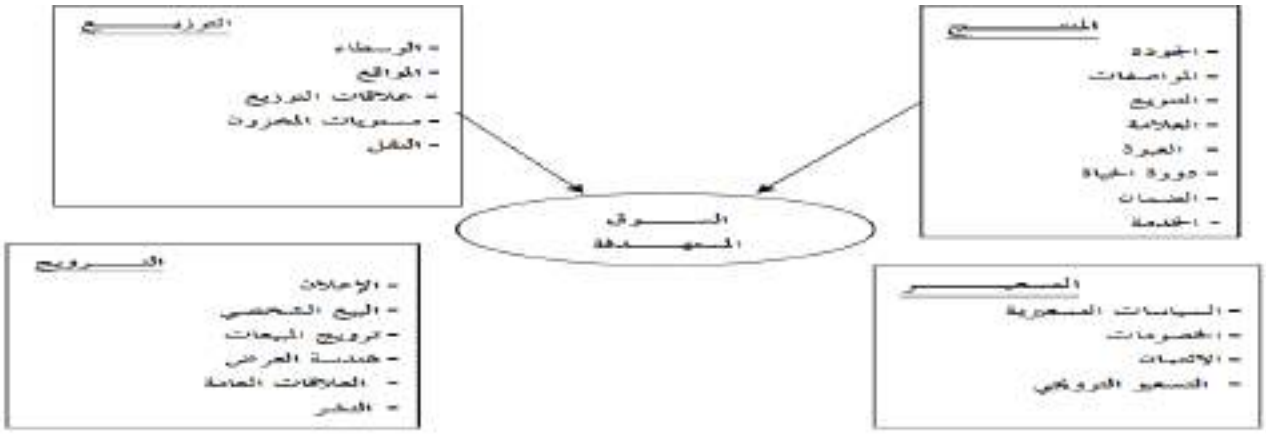

المصدر: حسن بوزناق، إدارة المعرفة و دورها في بناء الاستراتجيات التسويقية دراسة ميدانية،مذكرة ماجيستر ،سنة 2013/2012،جامعة الحاج لخضر باتنة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير ،باتنة صفحة 68.

المطلب الثاني المؤسسات الإنتاجية :

1-مفهوم المؤسسة الإنتاجية :

-هي وحدة إنتاج و تحويل المدخلات من مواد أولية إلى مخرجات في شكل سلع أو خدمات بفضل عوامل مالية ، مادية ، و أخرى بشرية ، لتلبية حاجيات المحيط،المؤسسة منظمة تختص في إنتاج ، تبادل ، توزيع السلع و الخدمات التي تحتوي على إمكانيات مادية ،مالية ، بشرية ، بحيث تعمل من أجل تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله

و من هنا يمكننا القول أن المؤسسة هي عبارة عن مجموعة من الوسائل المادية و المالية و البشرية وجدت من أجل تحقيق أهدافها . (بن سعد وسيلة، 2016، الصفحات 09-08)

1-1- تصنيف المؤسسة الاقتصادية:

ترتكز العديد من الدراسات على تصنيف المؤسسات الاقتصادية على ثلاثة معايير أساسية و هي معايير قانونية ،معايير الحجم و الاقتصادي كما هو موضح في الشكل رقم 02-03 .

1-1-1- معيار الحجم :

يعتمد هذا النوع من التصنيفات على مجموع من المقاييس مثل حجم الممتلكات أو المحل المادي،عدد العمال ،حيث يرتبط القياس و المقارنة بالمساحة المستعملة أو عدد المباني المكونة للمحل و يمكن أن يعتمد أيضا على حجم رأس المال،حجم الإنتاج و رقم الأعمال المحقق و تصنيف كما هو موضح في الجدول رقم 02-10 . (زيبري عز الدين، 2015، صفحة 16)

جدول رقم 02-10 معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المعايير المؤسسة	العمالة الموظفة(عامل)	رقم الأعمال السنوي(مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	من 1 إلى 09	أقل من 20	أقل من 10
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى49	أقل من 200	أقل من 100
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر : صالحي سلمى ،آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،سنة 2021، جامعة بومرداس ،صفحة 281. (صالحي سلمى، 2021)

1-1-2-المؤسسات الناشئة

تراهن على عامل الابتكار واستقباله من قبل سوق محتمل. على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية التي يتم بناؤها بعناية و تفاعل مع السوق. وهكذا تختلف المؤسسات الناشئة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص ثلاث: الابتكار ونوع الرهان والحاجة إلى الرجوع إلى المستثمرين،يترتب عن هذه الخصائص أثار تمس أسلوب العمل و طريقة تنظيم المؤسسة و هذا الأسلوب و التنظيم يمس بنفس القدر من التأثير كل الأطراف سواء الممولين الذين استثمروا في المؤسسة و العمال و رب العمل على حد سواء. (بلخير هند، 2021، صفحة 216)

1-1-3- المقاولة :

"ذلك الفرد الذي يخلق أعمال جديدة مواجها المخاطرة وعدم التأكد من أجل تحقيق الربح والنمو، فهو شخص طموح مبادر ورائد في مجال عمله قادر على اتخاذ القرارات،و يعمل على تحديد الفرص المهمة والحصول على الموارد الضرورية لاستثمارها، تحركه الروح المقاولاتية، الثقافة والقيم التي يتمتع بها فيساهم في خلق الثروات وتوزيعها،وهكذا يكون قد ساهم في اقتصاد بلده وحقق منفعة مادية له ،و حسب رأيR.Kanter انه" النجاح في المستقبل يكون من نصيب المنظمات التي تستوفي المعايير الأخلاقية العالمية، ووفقا لهذا التوجه يمكن تصنيف المقاولون إلى مقاول محلي ومقاول عالمي والمقاول المحلي-العالمي، والأمر

برمته مرهون بالقيم الأخلاقية المستند إليها السلوك الأخلاقي للقيادة والإدارة ما إذا كانت منحصرة في القيم الأخلاقية السائدة محليا أو البارزة عالمياً. (تيقاوي العربي, صافي بوبكر، 2019، صفحة 146)

الشكل رقم 02-03 لأشكال القانونية للمؤسسات

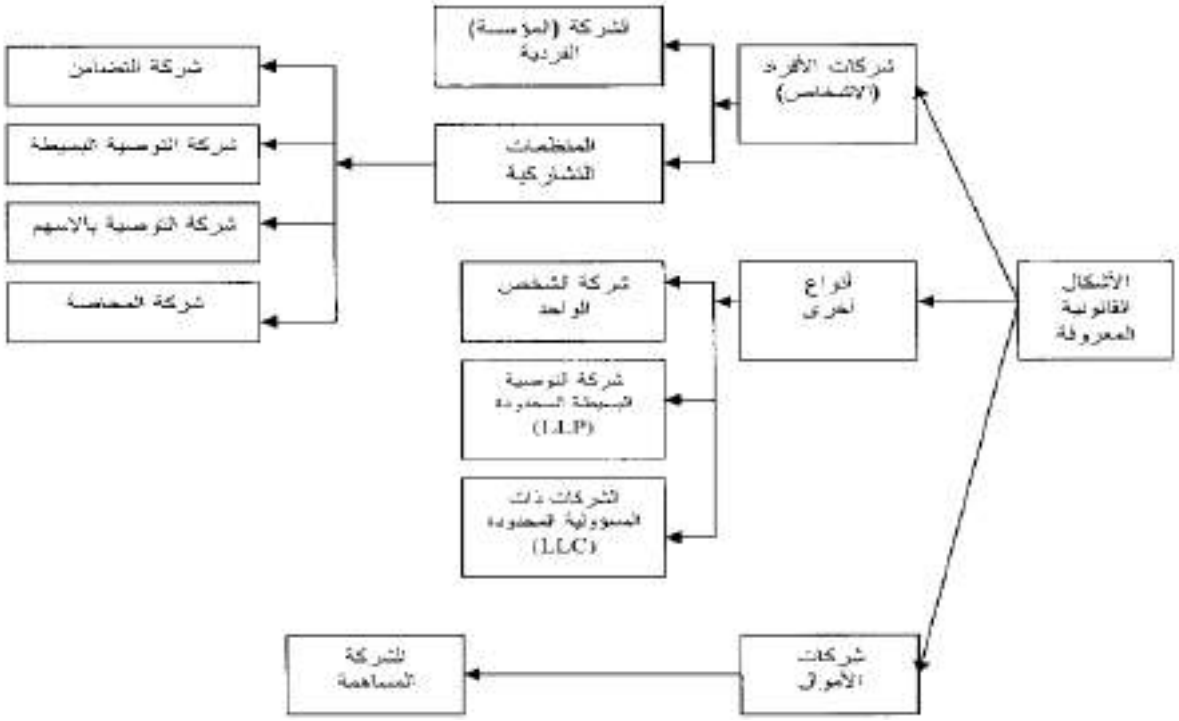

المصدر: صالح مهدي محسن العامري،طاهر محسن منصور الغالبي،الإدارة و الأعمال دار وائل ، عمان الأردن ،سنة 2008، الطبعة الثانية ص568 (صولح سماح، 2012)

المطلب الثالث الطرق التسييرية الذكية و الحديثة لزيادة كفاءة المؤسسة و المنتج الوطني:

1-التسيير التوقعي للوظائف و الكفاءات:

لقد وجب على المورد البشري في عصرنا التكيف مع التطور الهائل الموجود في مختلف المجالات حيث أصبحت الآلات تسهل عليه مهامه كثيرا و لكن في نفس الوقت تفرض عليه التكوين و التعلم المستمر لتقنياتها الحديثة و لكي تقضي المؤسسة على الفجوة و الاختلال الموجودة في أرض الواقع من مميزات مختلفة لهذا العامل و ما تطلبه هي من شروط ظهر سوق جديد و هائل و الذي هو سوق العمل و فرض على المؤسسة تكييف وظيفتها من مجرد تسيير للموارد البشرية إلى التسيير التوقعي للوظائف و الكفاءات و قبل كل شيء سوف نستعرض الخطوة الأولى وهي تعريف الكفاءة .

1-1-تعريف الكفاءة :

الكفاءة تنشأ من مجموع المعارف والخبرات وتراكم الممارسات أثناء أداء وظيفة معينة، خلال مسار مهني محدد، وهي تولد لدى صاحبها رشادا في الرأي و القرار وسدادا وجودة في العمل والأداء، كما أن مفهوم الكفاءات يرتبط أساسا بالمهارات العملية والسلوكية في إنجاز العمل وحل المشكلات وهي نتاج اجتماع وتفاعل ثلاثة عناصر أساسية وهي: **الكفاءة=المعرفة + الخبرة + المهارة** ،كما هو موضح في الشكل رقم 02-04. (حرزالله محمد لخضر، 2016)

الشكل رقم 02-04 الكفاءات محور تمركز أنشطة تسيير الموارد البشرية

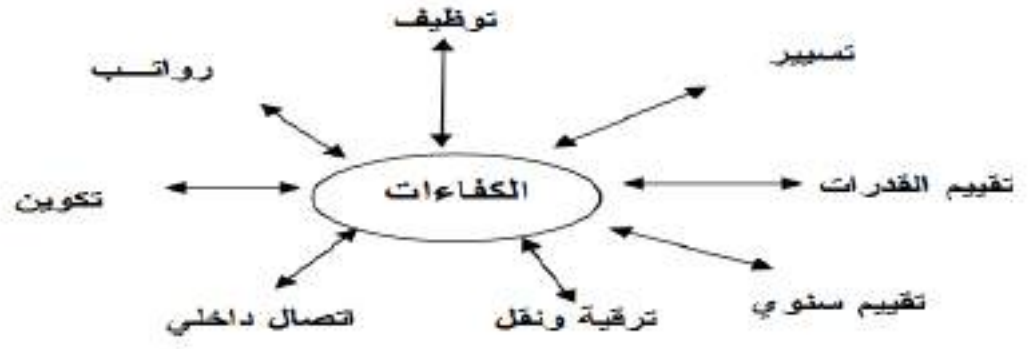

المصدر: صولح سماح ،تسيير الكفاءات في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMSud ب"أوماش"بسكرة–الجزائر-مساهمة بنموذج نظري-،مقال بمجلة العلوم الاقتصادية والتسيير

والعلوم التجارية،العدد 07،سنة 2012 ،جامعة بسكرة،صفحة 105.

1-2-تعريف تسيير الكفاءات:

تسيير الكفاءات عبارة عن مجموعة من التطبيقات لوظائف إدارة الموارد البشرية بحيث تعنى بكفاءات الموظفين، فهي تتمثل في جذب الموظفين أصحاب الكفاءات للمؤسسة و تطوير كفاءاتهم واستثمارها و المحافظة عليهم وهذا من أجل تحقيق أهداف المؤسسة على المدى القريب والبعيد (بوقرة رابح،بن سالم أمال، 2012، صفحة 31) ؛

و يرى **LOUVAN BEIRENDONCK** أن تسيير الكفاءات يكون من خلال التكامل الأفقي أو العمودي فإذا أرادت المؤسسة تسيير أحسن للكفاءة فيجب أن يكون تلاحم أكثر بين بين التكامل الأفقي و العمودي (طوايبية سليم ، 2021، صفحة 355).

1-3-دور التسيير الاستراتيجي لكفاءات المورد البشري في خلق الفعالية التنظيمي:

لقد انصب اهتمام المنظمات الحديثة والمجتمعات الصناعية المتطورة على تفعيل دور الإنسان والتركيز على أهميته في العملية التنموية والحضارية واعتباره أصلا استثماريا ورأسمال بشري وفكري ومعرفي و ليس مجرد عبء أو تكلفة تكبد المنظمة خسائر ونفقات مهدورة، فالموارد المختلفة المتاحة للمنظمة(أموال، تجهيزات، مواد خام، موارد معنوية:سياسات، قوانين، نظم، معارف...)مهما بلغت من ناحية الكثرة و النوعية لا يمكنها أن تحقق التميز والأهداف بمفردها إن لم يوجد العنصر البشري المؤهل لحسن استثمارها وتحويلها لمخرجات في صالح سياسة المنظمة و إستراتيجيتها، كما يبرزه الشكل التالي رقم 02-05 : (حرزالله محمد لخضر، 2016، صفحة 339)

الشكل رقم 02-05 المخرجات التنظيمية لكفاءات المورد البشري

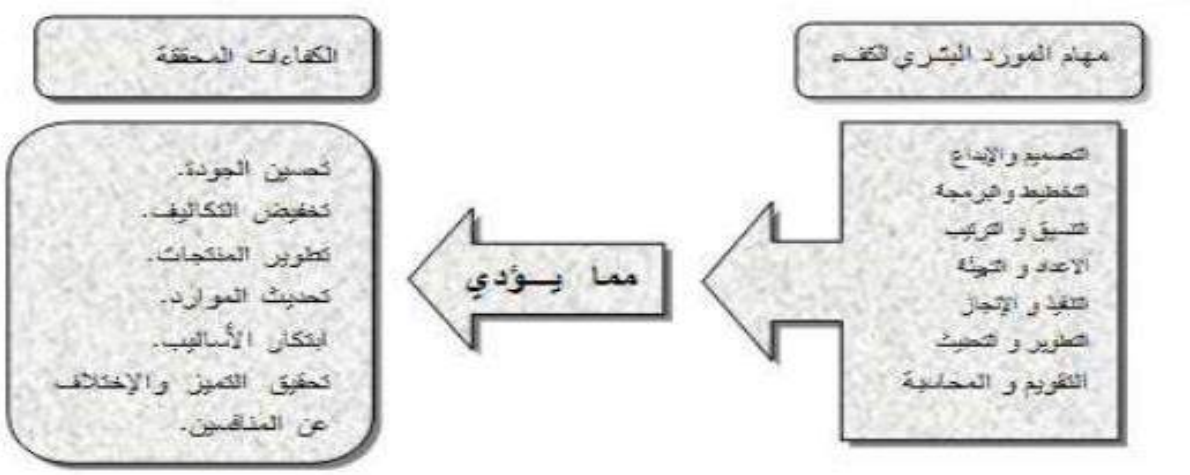

المصدر: حرز الله محمد لخضر،المتطلبات المنهجية الحديثة لاستثمار وتسيير كفاءات الموارد البشرية في ظل مجتمع المعرفة،مقال بمجلة دفاتر السياسة و القانون ،العدد الرابع عشر،سنة 2016 ،جامعة بسكرة .

1-4-التعريـــــــف الشـــــــامل للتســـــــيير التـــــــوقعي للوظـــــــائف و الكفـــــــاءات:

1-فهو المسعى أو المنهج الذي يهتم بإعداد و مراقبة السياسات و الممارسات التي تهدف إلى تقليص الفوارق بين احتياجات المؤسسة و مواردها الحالية و المستقبلية ، و هذا على المستوى الكمي و النوعي ، من خلال إتباع عدة إجراءات للتعديل منها التوظيف

النقل،التدريب آخذين بعين الاعتبار إستراتيجية المؤسسة و أهدافها رغبة في تحقيق الموائمة بين الوظائف و الكفاءات من أجل تحقيق أهداف المؤسسة باختلافها. (ساكت فاطمة الزهراء،قادري نورية ، 2017، صفحة 07)

2-التسيير التوقعي للوظائف والكفاءات بأنه ذلك النموذج الذي يحقق التوافق المستمر بين مؤهلات الكفاءات البشرية والوظائف التي يشغلونها، الذي يقوم على أساس (الكفاءة المرجعية، دفتر المهن، هرم الأعمار،تدفق الموارد البشرية، تحليل وتوصيف الوظائف) بما يسمح للمؤسسة بإعداد ومراقبة السياسات والممارسات التي تهدف إلى تقليص الفارق بين احتياجات المؤسسة المستقبلية ومواردها المتاحة، وهذا على المستوى الكمي والنوعي. (سمية قداش،سلوى تيشات،نورالدين مزهودة، 2021، صفحة 367)

2-الذكاء الاقتصادي :

2-1-تعريف التخطيط الإستراتجي:

تصور بعيد المدى و متجدد باستمرار لمجموعة من السياسات التي تريد المؤسسة تنفيذها آخذة ، بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية و الخارجية للوصول للهدف المنشود. (بريحـــــــة فـــــاتيح، 2018، صفحة 12)

2-2-مفهوم الإدارة الإستراتيجية :

الإدارة الإستراتجية ما هي إلا تحديد سياقات وسبل التصرف من خلال تصميم وتنفيذ وتقييم القرارات على المدى الطويل والكشف عن الأهداف والغايات وتوليد الخطط والسياسات لتحقيق تلك الأهداف وتخصيص وإدارة الموارد اللازمة من خلال تحليل العوامل البيئية كما هو موضح في الشكل 02-06 بما يساعد على تحقيق أهداف ورسالة المؤسسة. (التاج محمد محمد علي حامد،حسام الدين عبد العزيزمصطفى محمداني، 2019، صفحة 390)

الشكل رقم 02-06 متغيرات البيئية الداخلية والخارجية

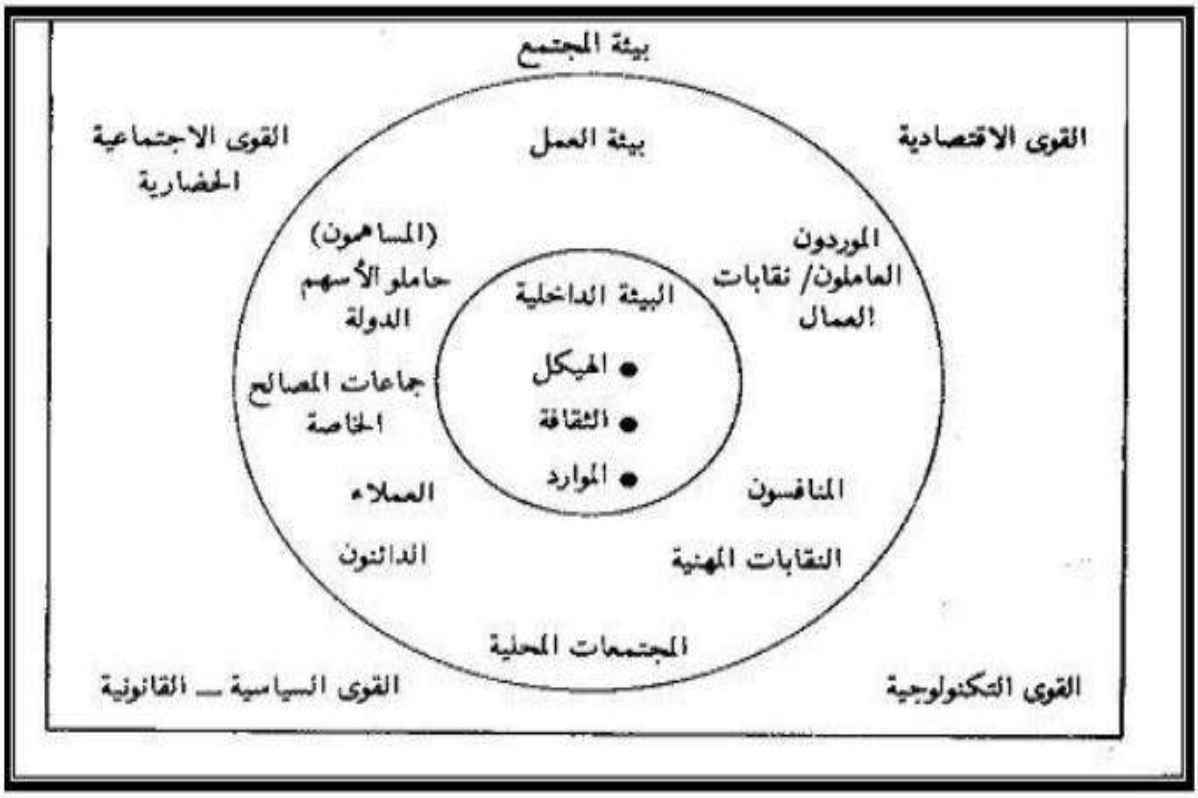

المصدر: التاج محمد محمد علي حامد،حسام الدين عبد العزيزمصطفى محمداني،أثر الإدارة الاستراتيجية في تمكين العاملين دراسة حالة الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء ،مقال بمجلة Global Journal of Economics and Business ،سنة 2019،صفحة392.

و تعتمد الإدارة الإستراتجية على رغبة المؤسسة في التطور و تنفيذها ما تم التوصل إليه من طرف قيادة رشيدة، مميزة و تعتمد على إدارة الأزمات و الحوكمة (الشفافية و الإفصاح)لترقية المنتج الوطني و الوصول لأهدافه (الأسواق الداخلية و الخارجية) و تجنب الأزمات و المشاكل الداخلية و حلها قبل تفاقمها لهذا يجب أن تكون القيادة في المؤسسة ذات أبعاد دولية و كذلك يجب المراقبة المستمرة والفعالة لتصحيح الانحرافات و الخلل قبل أن ينتشر و يكبر كما هو موضح ي الشكل رقم 07-02 .

الشكل رقم 02-07: أبعاد القيادة الدولية

المصدر: نواري خيرة، بوشته يحي،دور القائد الدولي في اتخاذ القرارات الإستراتجية باستخدام سلاسل ماركوف في مؤسسات متعاملين الهاتف النقال بولاية البيض،مقال بمجلة المالية والأسواق،صفحة 195،سنة 2020.

3-إدارة الأزمات :

3-1- تعريف الأزمة :

أحداثة كبير غير متوقعة لا يمكن التنبؤ بها، تهدد بإلحاق الأذى بالمؤسسة،حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات على البقاء ،عبارة عن خلل يؤثر تأثير ماديا على النظام كله كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام ،الأزمة هي عبارة عن موقف صعب تقع فيه المؤسسة يهدد استقرارها و تواجدها. (براهم نور الهناء،بوجعدار إلهام،فراح إلياس الهناني ، 2019، صفحة 568)

3-2- مفهوم إدارة الأزمات :

تعرف إدارة الأزمات على أنها تقنية علمية تتضمن منهجاً علمياً ومنطقياً يجعل المنظمة قادرة على التغلب على الأزمة وضغوطها وسلبياتها والاستفادة من ايجابياتها كما هو موضح في الشكل رقم 02-08 و هنا لابد من الإشارة إلى أن هناك فرق بين ثلاث مفاهيم متداولة في الفكر الإداري تتعلق بالأزمة، هي: إدارة بالأزمات و الإدارة بالاستثناء و إدارة الأزمة، فإدارة الأزمات يقصد بها منهجية التعامل مع الأزمات في ضوء الاستعدادات والمعرفة والوعي و الإدراك و الإمكانيات والمهارات و أنماط الإدارة السائدة ، أما الإدارة بالأزمات فهي عملية توليد الأزمات من لا شيء وافتعالها بهدف أبعاد الأنظار عن المشكلات الحالية القائمة وتوجيه الانتباه إلى قضايا أخرى بعيدة عن المشكلات الحقيقية التي تواجه المنظمة، و الأزمات المفتعلة قد تكون في مجالات التسويق او المالية او الموارد البشرية أو الإنتاج في حين الإدارة بالاستثناء هي نظام للتعريف والاتصال يؤشر للمدير متى تبرز الحاجة فيه الى التركيز والانتباه وبالعكس يبقى صامتاً عندما لا تكون هناك حاجة للانتباه والتركيز. (غسان قاسم داود اللامي، خالد عبدالله إبراهيم العيساوي، 2016، صفحة 40)

الشكل رقم02-08 مراحل إدارة الأزمات

المصدر: علي نوح القضاة، مكتب نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات،الأردن،دور نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في ادارة الازمات والكوراث المؤتمر السعودي الدولي الأول لإدارة الأزمات و الكوارث،صفحة 338.

3-3- مفهوم القيادة الإدارية:

القيادة الإدارية هي القدرة على عرض رؤيا مستقبلية بطريقة تحث الآخرين على تنفيذها، وهذه القدرة تتطلب مهارة بناء العلاقات مع الأشخاص وتنظيم الموارد بفعالية، والمدراء كون أن الاحترام مكتسب أو هو شيء يكتسب مناالجيدون يدر الآخرين ولا ينبع منهم، وان سلوك المدراء وموقفهم من أتباعهم هو الذي يوحي بالاحترام والولاء، وتتفوق هذه النقطة على أهمية الحق الوراثي بالإدارة والمزايا الشخصية، إذن نجاحالقيادة الإدارية يعتمد على تطور ونمو العلاقة الايجابية بين المدير وأتباعه أو مرؤوسيه، وأفضل المدراء هم القادرون على إعطاء قيمة لمرؤوسيهم، وإظهار هذه القيمة من خلال أعمالهم. (برو هشام، 2020، صفحة 167)

3-4- الصفات الشخصية للقائد الإداري

الثقة بالنفس،الذكاء،الايجابية في العمل،القدرة على حل المشكلات،القدرة على التفويض،لقدرة على الاتصال،العمل بروح الفريق،مهارة إدارة الوقت وتنظيمه،القدرة على التخطيط،تحمل المسؤولية،الصبر وضبط النفس،القدرة على اتخاذ القرارات،قوة الشخصية و السيطرة،الحسم والحزم،التقدير و التقبل والاعتراف المتبادل بين القائد والأتباع (برو هشام، 2020، الصفحات 170-169-168).

الشكل رقم 02-09 متطلبات الإدارية الضرورية للتعامل مع الأزمات

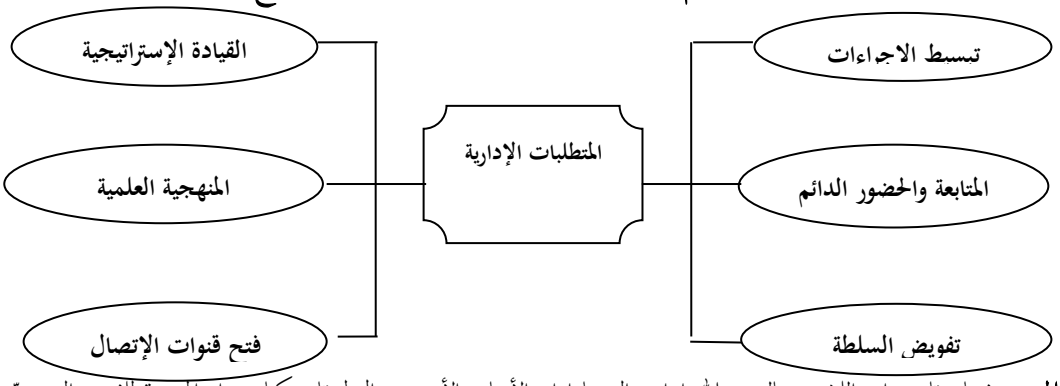

المصدر:غسان قاسم داود اللامي، خالد عبدالله إبراهيم العيسا،إدارة الأزمات الأسس و التطبيقات،كتاب،دار المنهجية للنشرو التوزيع،عمان الأردن.

4- حوكمة الشركات:

4-1- تعريف حوكم الشركات :

تعريف للحوكمة على أنها نظام مبني على أساس أخلاقي ،قبل أن يكون نظام تحكمه مجموعة من المبادئ والقوانين والمعايير والإجرات و القواعد التي بمقتضاها تنظم و تدار العلاقة بين الأطراف الفاعلة في الشركة من إدارة تنفيذية و مجلس الإدارة و حملة الأسهم او كل أصحاب ، وتفعيل مسؤوليات الإدارة و منح حق مسائلة إدارة الشركة و مجلس الإدارة لحماية كل الأطراف الداخلية والخارجية، بهدف تحقيقة الشركة الشفافية والعدالة ومكافحة الفساد ولتأكيد المعاملة المتساوية ،تعريف حقوق و واجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة، تقاسم الصلاحيات و المسؤوليات المترتبة على ذلك (العطوي حكيم ،بلموفقي على ، 2021، صفحة 732).

4-2--خصائص حوكمة الشركات:

الانضباط:أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛

الشفافية:أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛

الاستقلالية:أي لا توجد تأثيرات وضغوطات غير لازمة للعمل؛

المساءلة:أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛

المسؤولية :أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف دوي المصلحة في المنشأة؛

العدالة:أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشاة؛

المسؤولية الاجتماعية :أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد. (الأزهر عزه ، زغوان سفيان، 2020، صفحة 200)

4-3--أهمية حوكمة الشركات وأهدافها:

-تتمثل أهمية الحوكمة في الأدوار، التي تؤديها و المتمثلة في الآتي:

-محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده و لا باستمراره؛

-تحقيق و ضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين بالشركة؛

-تحقيق السلامة و الصحة وعدم وجود أي أخطاء متعمدة؛

-محاربة الانحرافات خاصة تلك، التي تشكل تهديدا لمصالح مختلف الأطراف؛

-تحقيق الاستفادة القصوى و الفاعلية الرقابة الداخلية؛

-تحقيق أعلى قدر من الفاعلية من المراجعين الخارجيين، الذين هم على أكبر درجة من الاستقلالية؛

-يساعد نظام الحوكمة على حماية مصالح كل الأطراف كما سبقت الإشارة.

4-4-أهداف تطبيق الحوكمة في المؤسسات:

-تحقق حوكمة الشركات الجيدة كثيرا من الأهداف من أهمها:

-تحقيق الشفافية و العدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد و أنظمة وضوابط تهدف تحقيق الشفافية والعدالة؛

-إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة.

-تنمية الاستثمارات و تدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال؛

-العمل على تنمية المدخرات و تعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة؛

-العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين؛

-فرض الرقابة الجيدة و الفاعلة على أداء الوحدات الاقتصادية لتطوير و تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية؛

-العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي؛

-توفير فرص عمل جديدة؛

-جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج؛

-الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية للتقليل وضبط الفساد في الشركة؛

-تطوير وتحسين و مساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء إستراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية و المالية للشركة؛

-العمل على تحفيز الأيدي العاملة في الشركة وتحسين معدلات إنتاجهم وتعميق ثقتهم بالشركة؛

-زيادة المعلومات والخبرات والمهارات نتيجة العمل بالحوكمة. (الأزهر عزه ، زغوان سفيان، 2020، صفحة 200،201)

الشكل رقم 02-10 محددات تطبيق حوكمة الشركات

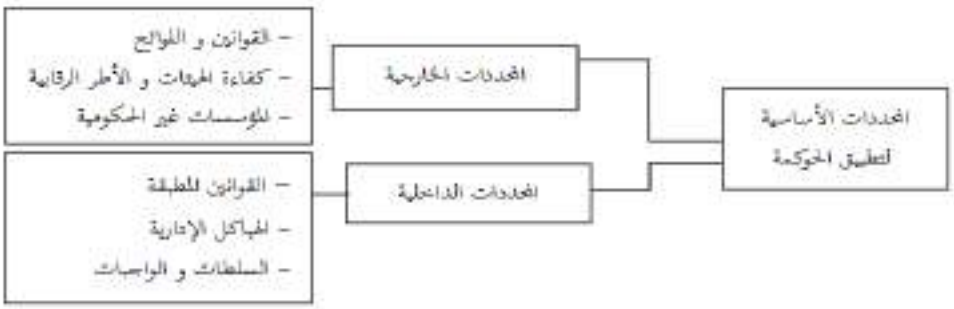

المصدر: صافي أحمد، صفيح صادق، بن زيدان ياسين، آليات حوكمة الشركات وأجهزة دعمها لتعزيز الأداء الاقتصادي في الجزائر،مقال بمجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي،سنة 2018،صفحة 57.

و من متطلبات الفروع التسييرية الأساسية (إدارة الأزمات و الحوكمة) أن تكون للمؤسسة نظام متكامل يعتمد عبر مراحل و حسب إمكانياتها على التشخيص الأستراتيجي في بادئ الأمر ثم اليقظة الاسراتجية فالذكاء الإقتصادي في الأخير .

5- التشخيص الاستراتيجي :

عرفه **Thomson** على انه فهم المنظمة لبيئتها الداخلية والخارجية وتحديد أفضل سبل الاستجابة للتغيرات السريعة،واستغلالها باتجاه تحقيق أفضل الأداء (معمر قربة .، 2017، صفحة 204).

و الهدف العلاقة بين الإستراتيجية الحالية للمؤسسة و نقاط من عملية التشخيص الاستراتيجي هو تحديد مدى قوتها

وضعفها بالمتغيرات التي تجري في المحيط الخارجي، وبذلك يكون للمؤسسة القدرة على تقدير سعة الفجوة ما بين الأهداف المستقبلية، حيث يتوجب على المؤسسة تغطية تلك الفجوة،هذا و يفيد التشخيص الاستراتيجي في الكشف عن قدرات المؤسسة التي يمكن أن تعتمد عليها في توجهاتها المستقبلية، وبيان نوع الإستراتيجية التنافسية العامة للمؤسسة (جاني وافية، 2017، صفحة 375).

6- اليقظة الإستراتيجية:

تعرف اليقظة على أنها سيرورة متواصلة، تهدف من خلالها المؤسسة لحراسة محيطها الاجتماعي، الاقتصادي ،السياسي، القانوني و غيرها من أجل جمع ونشر المعلومات، التي تمكن المؤسسة من اتخاذ قرارات فعالة في استغلال الفرص وتجنب التهديدات، تمكنها من دعم ميزتها التنافسية كما هو موضح في الشكل رقم02-11 (يوسف زكرياء رحماني ، 2021، صفحة 20).

ب- اليقظة هي أيضا عملية استعلامية و نشاط تجسسي أو استخبارات تقوم به المؤسسة أثناء مسحها لمحيطها التنافسي وفي رقابتها لمنافسيها، لتحل في عملها محل عمل الرادار في رصد أية إشارة ضعيفة وفي الكشف عن أية عملية تنبيهيه للاستدلال عن إمكانية وجود أيخطر أو فرصة، لسبق المنافسين (تريش محمد،بن حامد سيدي محمد ، 2022، صفحة 572).

الشكل رقم 02-11 أقسام اليقظة الإستراتيجية

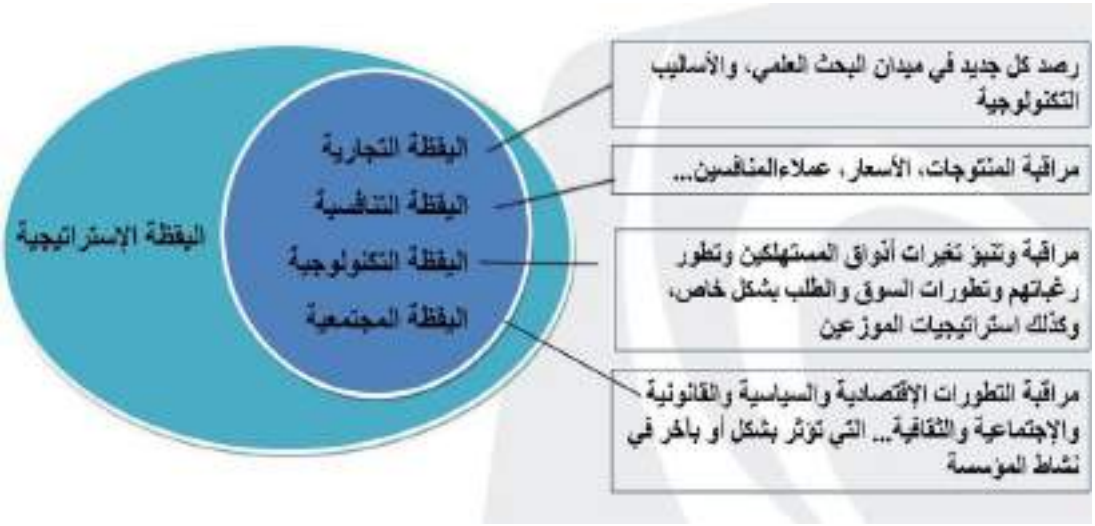

المصدر : توفيق مشرف، مداخلة بعنوان آلية اليقظة الاستراتيجية في الصناعة: أداة لتحسين الفعالية الاقتصادية وأحد عوامل التنافسية، المؤتمر العربي للمعلومات الصناعية والشبكات الرياض، 2009، صفحة 07 .

7-الذكاء الاستراتيجي:

الذكاء الاستراتيجي إنه ابتكار لخرائط طريق توجه صناع القرار نحو اتخاذ قرارات أكثر وعيا ، عبر تلبية حاجاتهم الملحة للمعلومات و توفيرها في الوقت المناسب ، وبالدقة و الكمية والجودة المطلوبة لصناعة قراراتهم بعقلانية ،الذكاء الاستراتيجي ذكاء يوسم به قادة المنظمات ممن يتمتعون بالرؤية المستقبلية، الشراكة، القدرة على التحفيز، و الحدس، الإبداع و يعتبر الذكاء الاستراتيجي من أبرز السمات التي تميز المدير المستنير المبدع لأنها تجعل القائد الذي يتصف به ذا مخيلة واسعة،بصيرة ثاقبة

، و يتسم بالعلم ،و بالمهارتين الفكرية و التحليلية ، و يعتمد على العقل المفكر والمعرفة بدلا من اعتماده على قوته العضلية في انجاز مهام عمله ،و من سمات المدير الاستراتيجي التي أشار إليها باحثون آخرون أنه :" شخص مفكر ومتأمل ، ذو خبرة واسعة في رسم الخطط الإستراتيجية (تقية محمد المهدي حسان ، 2017، صفحة 331).

8- الذكاء الاقتصادي:

عرفه Heneri Marti بأنه" جميع الأعمال المنبثقة، و المرتبطة بالبحث عن المعلومات معالجتها، و نشرها بهدف توفير معلومات مفيدة للفاعلين الاقتصاديين،بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات المنفذة من الناحية القانونية،وتوفير كل ضمانات الحماية اللازمة للحفاظ على تراث المؤسسة في ظل أفضل شروط من الجودة،النوعية،الوقت، و التكلفة كما هو موضح في الشكل رقم 02-12 (مصباح عائشة،عبد الفتاح بوخمخم، 2019، صفحة 26).

الشكل رقم 02-12 مخطط يوضح دور الذكاء الاقتصادي في سيرورة تحقيق أهداف منظمات الأعمال

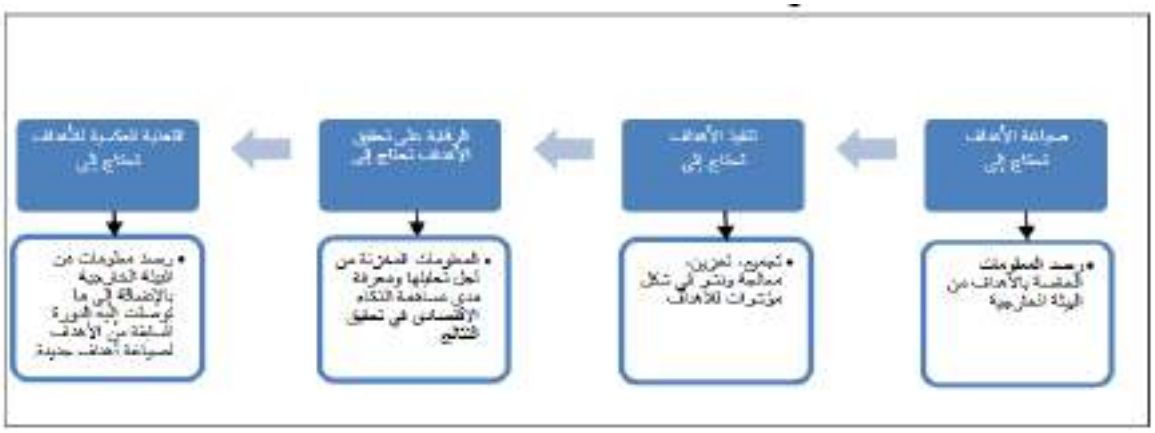

المصدر: بن سعودي زينب،مخلوفي عبد السلام ،تقييم نشاط الذكاء الاقتصادي في سياق تحقيق أهداف منظمات الأعمال،مقال بمجلة البشائر الاقتصادية،سنة2018،صفحة 10.

-كما يعرّف كذلك على أنه" النشاط الذي يمكّن المؤسسات الخاصة أو العامة من مضاعفة مواردها،والوصول إلى المعلومات الاقتصادية،الاجتماعية،التكنولوجية،و الإستراتيجية،لتتمكن من التموقع في بيئتها التنافسية،واتخاذ القرارات السليمة،والتحرك بناء عليها"،و الذكاء الاقتصادي في الوقت الحالي يجمع عدة مفاهيم هي:الأمن الاقتصادي،اليقظة،الاستخبارات،إدارة المعرفة،واللوبي و هذا كما هو موضح في الشكل رقم02-13 : (مصباح عائشة،عبد الفتاح بوخمخم، 2019، صفحة 26).

الشكل رقم02-13 علاقة الذكاء الاقتصادي بتحقيق الميزة التنافسية

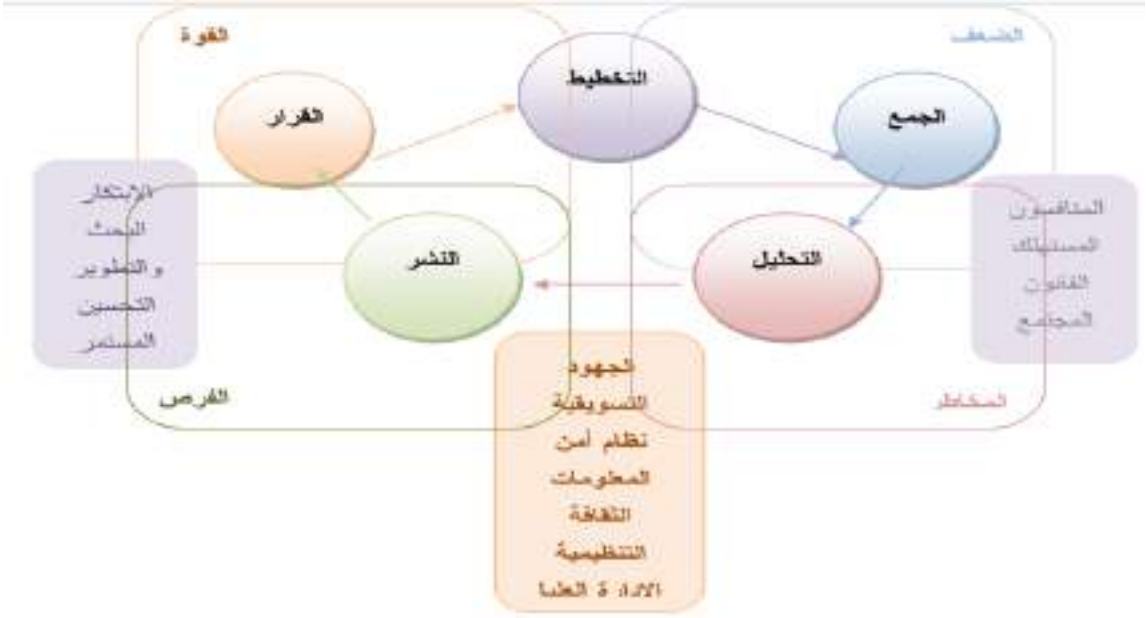

المصدر:سارة زرقوط،الذكاء الاقتصادي كسبيل لتحقيق الميزة التنافسية مقاربة مفاهمية،مقال بمجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الادارة،سنة 2020،صفحة 75.

7-1- عناصر الذكاء الاقتصادي:

إن ممارسة الذكاء الاقتصادي تتطلب العمل على أبعاد ثلاثة وتخص:

البعد الأول استعلامي:ويتمثل في اليقظة(أي رصد المعلومة) ؛

البعد الثاني دفاعي:ويتمثل في حماية المعلومة مع ضمان الأملاك المادية والغير مادية أو التحسين لتأمين الأنظمة المعلوماتية؛

البعد الثالث هجومي:و هو استعمال المعلومة بغرض التأثير والضغط. (قرين لطيفة،طافر زهير،بوسهمين أحمد، 2019، صفحة 695)

الشكل رقم 14 عناصر الذكاء الاقتصادي

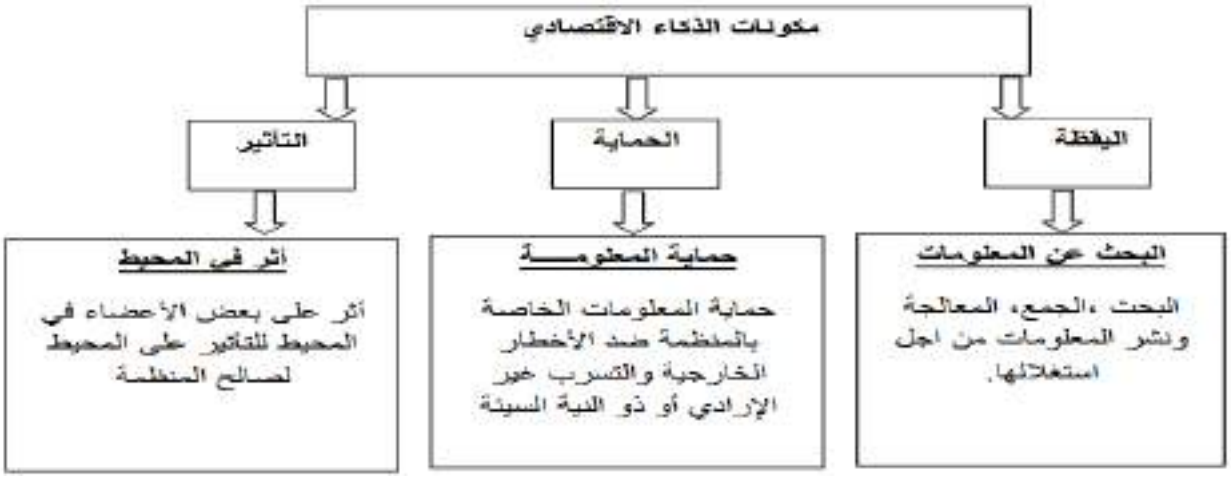

المصدر: قرين لطيفة،طافر زهير،بوسهمين أحمد،الذكاء الاقتصادي الدفاعي و أهميته في المؤسسة مع الإشارة لمؤسسة اتصالات الجزائر،مقال بمجلة إقتصاد المال و الأعمال JFBE،سنة 2019،صفحة 698 .

خلاصة الفصل:

برامج الدعم و آلياته و المؤسسات المسخرة للسهر على تقديمه للمؤسسات بالعموم و خاصة المؤسسات الإنتاجية سواء عن طريق المبالغ المالية الهائلة التي تم ضخها في هذه البرامج حيث تم تفصيلها و التطرق إليها في هذا الفصل سواء من خلال الجداول لإحصائيات وطنية لحجم الدعم الممنوح لسنة 2020 و الذي هو موزع على كامل ولايات الوطن ،كما تم عرض توفير النوع الأخير من الدعم و هو المرافقة و الاستشارة بفتح هيئات تساعد المؤسسات و أصحاب المشاريع بالتكوين، التوجيه و تطبيق الطرق التسييرية الذكية لترقية المنتج الوطني و جعله منافسا داخليا و خارجيا .

الفصل الثالث الدارسة الميدانية

المنتجين في ولاية عين تموشنت

تمهيد:

كما تم الإشارة إليه في الفصل الثاني في آليات و برامج الدعم للمنتج الوطني حيث عرضنا كل أنواع الدعم للمنتج الوطني الموجودة في الجزائر و مختلف المؤسسات الموجودة لتأدية هذه المهام حيث أتبثنا عن طريق عرض الإحصائيات وجود و تنوع برامج الدعم و الوسائل المالية ، المادية و البشرية و الأغلفة المالية الهائلة المسخرة لترقية و تطوير المؤسسات الإنتاجية المحلية كذلك تشجيع تحديث طرق الإنتاج و التسيير داخل هياكل هذه المؤسسات لإنتاج منتج قادر على المنافسة و يلبي تطلعات كل المستهلكين ولكي نستطيع معرفة مدى تأثير برامج الدعم (المتغير المستقل) على المنتج الوطني (المتغير التابع) انتقلنا من القاعدة العامة النظرية للدراسة إلى القاعدة الخاصة ،الميدانية و التطبيقية حيث كون الدراسة تمت على مستوى ولاية عين تموشنت قمنا بتقسيم الدراسة إلى :

المبحث الأول: الإطار الإحصائي و التطبيقي للدراسة الميدانية للمنتجين في ولاية عين تموشنت

المطلب الأول لمحة عن ولاية عين تموشنت

المطلب الثاني الإحصائيات الخاصة بكل برامج الدعم للمنتجين في ولاية عين تموشنت:

المبحث الثاني الدراسة الإحصائية للعلاقة بين برامج الدعم و المنتج الوطني في ولاية عين تموشنت

المطلب الأول الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

المطلب الثاني اختبار فرضيات الدراسة و مناقشة النتائج

خلاصة الفصل

المبحث الأول: الإطار الإحصائي و التطبيقي للدراسة الميدانية للمنتجين في ولاية عين تموشنت

المطلب الأول لمحة عن ولاية عين تموشنت

عين تموشنت ولاية في شمال غرب الجزائر ، تبعد 520 كلم عن العاصمة الجزائر بمساحة 2376.89 كلم 2 ، ولها ساحل يمتد على 80 كلم ، وفي نهاية عام 2020 ، كان عدد سكانها 438017 نسمة. كثافة سكانية 184 نسمة / كم ^{2}.

موقعها الجغرافي الاستراتيجي يسمح لها بلعب دور مهم للغاية في اقتصاد البلاد من حيث الاستثمار والسياحة والزراعة. تم تحديد ولاية عين تموشنت إقليمياً بموجب القانون رقم 09/84 الصادر في 4 فبراير 1984 بشأن التنظيم الإقليمي للولايات على النحو التالي:

شمالا على البحر الأبيض المتوسط ،إلى الغرب بولاية تلمسان ،شرقا بولاية وهران، جنوبا بولاية سيدي بلعباس(مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية عين تموشنت، 2021)

شكل رقم 03-01خريطة ولاية عين تموشنت (google maps)

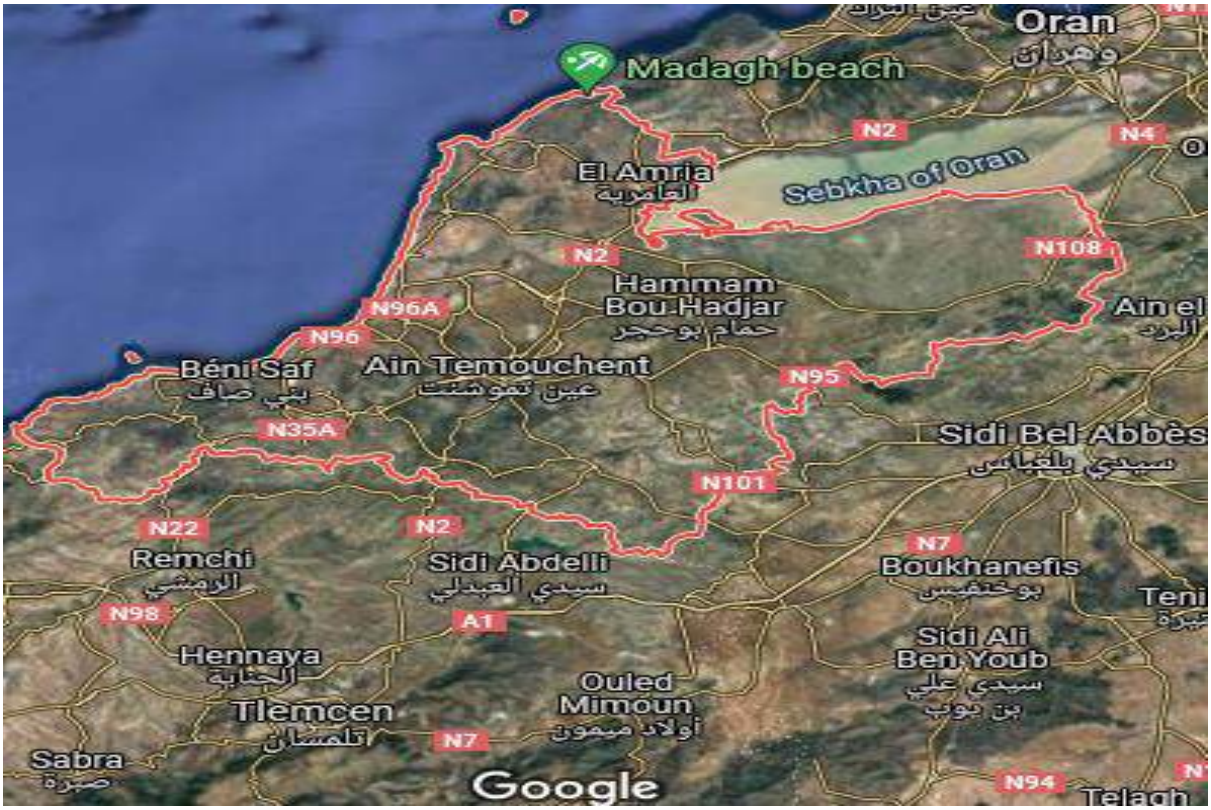

تتميز الولاية بوجهة فلاحية حيث قدرت المساحة الإجمالية ب 584 203 هكتار منها 994 180 هكتار الصالحة للزراعة أي مايقارب 89% من المساحة الإجمالية منها 306 14 هكتار من الأراضي المسقية.

1-التضاريس:

تتركب التضاريس من ثلاثة مجموعات:

المنطقة الساحلية :214 32 هكتار بما يعني 18% من المساحة الصالحة للزراعة؛

المنطقة السهلية :638 51 هكتار بما يعني 28 % من المساحة الصالحة للزراعة؛

المنطقة الجبلية :800 96هكتار بما يعني 54 % من المساحة الصالحة للزراعة.(مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية عين تموشنت، 2021)

2-المناخ:

المناخ المحلي شبه جاف و يتميز بتذبذب كبير في تساقط الأمطار التي تتراوح كمياتها ما بين 250 ملم إلى 350 ملم سنويا و بصفة غير منتظمة عادة، مع ظهور حرارة معتدلة إلى مرتفعة صيفا و رطوبة مرتفعة في معظم الأحيان(مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية عين تموشنت، 2021)

3-التربـــة:

تتميز معظم الأراضي الفلاحية للولاية بقدرات زراعية متوسطة و تتكون من تركيبات طينية-طمية في المناطق الجبلية، طمية- طينية في المناطق الداخلية و طمية-رملية إلى رملية-طمية بالمناطق الساحلية(مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية عين تموشنت، 2021)

المطلب الثاني الإحصائيات الخاصة بكل برامج الدعم للمنتجين في ولاية عين تموشنت:

1-القطاع الفلاحي:

1-1-القدرات الفلاحية للولاية (الإنتاج الفلاحي) :

يتضح من خصائص ولاية عين تموشنت أنها ولاية فلاحية بامتياز حيث يتبين ذلك من خلال توزيع مختلف المساحات و الإنتاج الفلاحي للولاية كما هو في الإحصائيات الثالية و الشكل رقم 03-02 :

1-1-1-**المساحات الفلاحية المخصصة لمختلف الأنواع النباتية** :

المساحة الفلاحية الإجمالية: 584 203 هكتار

المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة 994 180: هكتار منها 30614 هكتار مسقية

1-1-2-الإنتاج النباتي

- **الزراعات الكبرى** :380 148 هكتار

-**الخضــروات** : بلغت المساحة المخصصة 500 9هكتار

-**الزراعـات المستدامة**:

تشغل مساحة تقدر بـ 121 21 هكتار و التي تشمل زراعة الكروم و الأشجار المثمرة نذكر منها ما يلي :

الأشجار المثمـرة:999 هكتار

الأشـجـار الريفية: 347 2 هكتار

الـــزيتـــون :120 10 هكتار منها 500 7 هكتار منتجة و 840 4 هكتار مجمعة و898 535 شجرة متفرقة .

الحمضيـات: 525 هكتار

الكــروم : 130 7 منها 694 3 عنب المائدة

1-1-3- التعداد الحيواني

- الأبقار 373 24رأس :منها الأبقار الحلوب586 12 رأس:

- البقر الحلوب العصري (BLM):841 5 رأس

-البقر الحلوب المحسن (BLA):604 4 رأس

-البقر الحلوب المحلي (BLL):141 2 رأس

-الأغنام: 317 175 رأس منها 698 99 رأس شاة

-الماعز:580 17 رأس

-دجاجاللحم:900 200 1 دجاجة

-دجاجا لبيض: 713 219 وحدة

-النحل:8241 خلية

1-1-4-وسائل الإنتاج:

-جرار : 3786.

آلة حصاد:632 .

- حظيرة أبقار:2611 .

-حظيرة أغنام:2523 .

-حظيرة دواجن:918 .

-ملبنات:04.

-معصرات الزيتون:04.

-سعة التخزين تحت البرد: 000 20 م^3 . (المديرية الولائية للمصالح الفلاحية ، 2022)

شكل رقم 03-02 توزيع المحاصيل حسب المساحة و الانتاج لسنة 2020

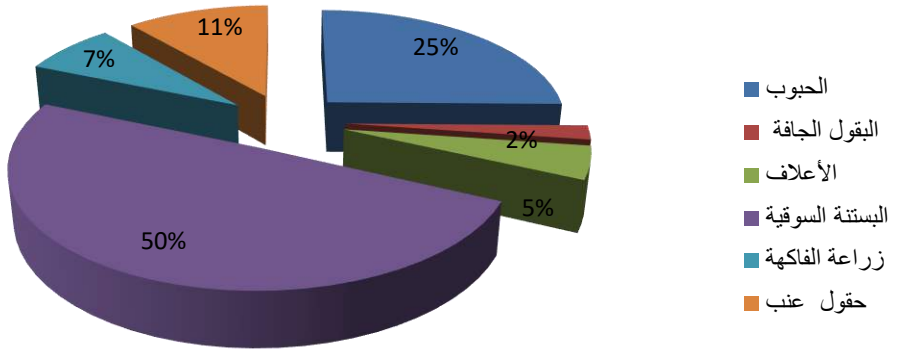

المصدر :المديرية الولاية للمصالح الفلاحية عين تموشنت

جدول رقم03-01 توزيع المستثمرات الفلاحية في ولاية عين تموشنت لسنة 2021

التعيين	عدد المستثمرات	عدد المستثمرين	المساحة الإجمالية (هكتار)	المساحة الصالحة للزراعة (هكتار)
المستثمرات الفلاحية الجماعية	1 816	7 684	149 622	133 932
المستثمرات الفلاحية الفردية	983	983	16 756	14 595
استصلاح الاراضي (العامة للامتيازات –الغابات)	617	617	3 182	3 182
المزارع النموذجية	04	-	3 400	2 502
المعهد التقني الفلاحي (ITMAS)	01	-	205	205
المعهد التقنيللأشجار المثمرة و الكروم (ITAFV)	01	-	85	85
الخواص	4 727	4 727	30 334	26 493
المـجمـوع	8 149	14 011	203 264	180 994

المصدر :مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية عين تموشنت (دراسة و تقرير حول الولاية) لسنة 2021

من خلال الجدول رقم 03-01توزيع لأرقام و أنواع المستثمرات الفلاحية الموجودة في الولاية حيث يتضح لنا أن الفئة المسيطرة على الفلاحة من حيث المساحة و عدد المستثمرين هم الخواص (30 334هكتار،4727 مستثمر) بسبب توفرهم على الموارد المالية و المادية التي تجعلهم ينشئون مستثمرات كبيرة و واسعة ثم يليهم المستثمرات الفلاحية الجماعية التي هي اتحاد و شراكة لعدد من الفلاحين أو الشباب المستثمر الصغير .

-جدول رقم 03-02حصيلة أهم الإنجازات المحققة خلال الفترة ما بين 2000 إلى غاية 2021

المؤشرات و الأعمال المنجزة	الوضعية لسنة 2000	الوضعية لسنة 2021
المساحة الزراعية الصالحة للزراعة (هكتار)	176 982	994180
المساحة المسقية (هكتار)	1 960	14 306
إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة	7 532	8 149
غرس الكروم و الأشجار المثمرة (هكتار)	13 268	21 121
تطوير الزراعة البلاستيكية	25	110
إنشاء وحدات التبريد	0	11
إنشاء معصرات الزيتون	0	5
إنشاء مصبرات الزيتون	0	2
إنشاء ملبنات	0	4
مذبحة للدواجن	0	46
زراعة الزيتون	1.964	10120
رفع إنتاج حليب الأبقار(الوحدة 1000 ل)	12.000	63 102
إنشاء وحدات لدعم المستثمرات الفلاحية	0	56
البرنامج القطاعي المركزي	-	-غرس 1 000 هكتار من الزيتون
تربية الأبقار	12.650 رأس	24 373 رأس
تربية الأغنام	93.670 رأس	317175 رأس
فك العزلة بتهيئة مسالك فلاحية	-	100كلم
ترميم المسالك الفلاحية	-	11 كلم

المصدر :المديرية الولاية للمصالح الفلاحية عين تموشنت

من خلال الجدول رقم03-02 لحصيلة أهم الإنجازات المحققة خلال الفترة ما بين 2000 إلىغاية2021 و حيث أن الولاية تعتبر منطقة فلاحية و لكن نلاحظ عند مقارنة المنجزات المحققة خلال21 سنة بمناطق أخرى في الوطن فما تم تحقيقه خلال هذه الفترة يعتبر تراجعا كبير رغم زيادة في حجم المساحة المزروعة و لكنها ضئيلة جدا مقارنة بطول الفترة الزمنية (21 سنة) و هذا مع زيادة و تنوع الدعم الفلاحي المقدم.

2-القطاع الصناعي :

جدول رقم03-03-حالة مشاريع لولاية عين تموشنت في إطار لجنة المساعدة على تحديدا لموقع CALPIREFإلى تاريخ 2020/12/31

القطاع	مشاريع مختارة	
	عدد المناصب المخطط لها	عدد المشاريع
عدد الملفات المودعة	93.504	1.887
عدد الملفات المعالجة	93.504	1.887
عدد الملفات المرفوضة	60.420	1.124
عدد الملفات المقبولة	17.976	443
عدد الملفات الملغية	14.048	285
عدد الملفات المؤجلة	1.060	35

المصدر :مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية عين تموشنت (دراسة و تقرير حول الولاية) لسنة 2021

من خلال الجدول رقم 03-03 لحالة مشاريع لولاية عين تموشنت في إطار لجنة المساعدة على تحديد الموقع CALPIREFإلى تاريخ 2020/12/31 نلاحظ أنه تم قبول عدد صغير من المشاريع في إطار هذا النوع من الدعم (443 مشروع) مقارنة بما كان مخططا له 17976 مشروع حيث تم إلغاء 14048 مشروع و تأجيل 1060 مشروع بسبب عدم استفاء الشروط و التنظيمات التقنية.

جدول رقم 03-04 وضعية المناطق الصناعية لولاية عين تموشنت إلى غاية 2020/12/31

المنطقة	الموقع	المساحة المبنية M^2	المساحة المشغولة م2	المساحة الكلية م2
المنطقة الصناعية عين تموشنت	بلدية عين تموشنت	933.774	970.963	1.298.080
المنطقة الصناعية تمازورة	بلدية تمازورة	1.272.639	1.395.911	1.640.644
مجموع مناطق الصناعية		2.206.413	2.366.874	2.938.724

المصدر :مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية عين تموشنت ،دراسة و تقرير حول ولاية عين تموشنت لسنة 2021

من خلال الجدول رقم 03-04 لوضعية المناطق الصناعية لولاية عين تموشنت إلى غاية 2020/12/31 يوجد في ولاية عين تموشنت كمنطقتين صناعيتين الأولى في عاصمة الولاية و الثانية في تملزورة و التي تكبر من حيث الحجم و درجة الاستغلال عنها في المنطقة الصناعية عين تموشنت .

جدول رقم 03-05 وضعية المناطق النشاطات لولاية عين تموشنت إلى غاية 2020/12/31

المنطقة	الموقع	المساحة المبنية م2	المساحة المشغولة م2	المساحة الكلية م2
المنطقة النشاطات عين تموشنت	عين تموشنت	56.024	68.529	96.488
المنطقة النشاطات المالح	المالح	76.050	78.989	90.077
المنطقة النشاطات شعبة اللحم	شعبة اللحم	26.624	31.413	68.206
المنطقة النشاطات حاسي الغلة	حاسي الغلة	25.666	29.680	46.800
المنطقة النشاطات العامرية	العامرية	15.584	53.043	65.547
المنطقة النشاطات حمام بوحجر	حمام بوحجر	94.714	107.548	136.614
المنطقة النشاطات عين البيضة	عين البيضة	38.472	38.472	70.000
المنطقة النشاطات عين الأربعاء	عين الأربعاء	84.229,13	90.829,13	139.600
المنطقة النشاطات أغلال	أغلال	3.815	7.367	14.447
المنطقة النشاطات حساسنة	حساسنة	0	0	68.300
المنطقة النشاطات عقب الليل	عقب الليل	0	0	26.095
المنطقة النشاطات بني صاف	بني صاف	46.791	57.285	67.240
المنطقة النشاطات سيدي صافي	سيدي صافي	38.853,29	41.623	62.851
مجموع مناطق النشاطات		506.822,42	604.778,13	952.265

المصدر :مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية عين تموشنت (دراسة و تقرير حول الولاية) لسنة 2021

من خلال الجدول رقم03-05 يتضح لنا وجود 13 منطقة النشاطات عبر 13 بلدية حيث يلاحظ نقص لمناطق النشاطات مقارنة مع تقسيم البلديات لولاية عين تموشنت الذي يبلغ 28 بلدية و هذا ما يعبر على النقص في تغطية مناطق الظل لبلديات تعاني من قلة الاستثمارات و التقسيم العادل لبرامج الدعم.

3-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

جدول رقم 03-06 وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطةPME بولاية عين تموشنت الى غاية 2020/12/31

البلدية	مجموع المؤسسات		مؤسسة كبيرة (250+)		مؤسسة متوسطة (50 – 249)		مؤسسة صغير (10 – 49)		مؤسسة مصغرة (1 – 9)	
	سنة 2020	التراكم	الوظائف	عدد	الوظائف	عدد	الوظائف	عدد	الوظائف	عدد
مجموع الولاية	29.443	6.518	2.134	04	5.213	62	11.438	635	10.658	5.817

المصدر :مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية عين تموشنت (دراسة و تقرير حول الولاية) لسنة 2021

من خلال الجدول رقم 02-06 لوضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME بولاية عين تموشنت الى غاية 2020/12/31 يتبين لنا أن النسيج الإقتصادي للولاية يتوزع بشكل أساسي من شركات الصغيرة و المتوسطة و بعدد منخفض من مؤسسات الكبيرة و هذا راجع لصغر الولاية و مواردها المنحصرة .

جدول رقم03-07لتوزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME حسب طبيعة الشاط بولاية عين تموشنت الى غاية 2020/12/31

طبيعة النشاط	مؤسسة كبيرة (250+)		مؤسسة متوسطة (50 – 249)		مؤسسة صغير (10 – 49)		مؤسسة مصغرة (1 – 9)	
	الوظائف	عدد	الوظائف	عدد	الوظائف	عدد	الوظائف	عدد
الشؤون العقارية	00	00	00	00	24	2	35	24
الفلاحة و الصيد البحري	00	00	1.460	21	7.032	408	1.237	471
البناء و الأشغال العامة و الري	00	00	521	06	1.818	104	2.371	1.152
كيميائيات وبلاستيك	577	01	425	04	45	01	33	19
تجارة	00	00	00	00	328	21	1.708	1.119
الماء والطاقة	749	01	194	02	39	01	06	03
الفنادق والتموين	00	00	120	01	276	12	392	271
الصناعات الغذائية	00	00	155	02	392	17	177	92
صناعات متنوعة	00	00	00	00	19	01	69	56
صناعة الأخشاب والورق	00	00	204	03	66	03	183	126
صناعة الجلود	00	00	93	01	00	00	0	0
صناعة الغزل والنسيج	00	00	54	01	43	01	36	30
هندسة النظم والمواد والميكانيك وعلم الطاقة	00	00	68	01	36	02	137	108
مواد بناء	409	01	901	08	277	11	132	73
المناجم والمحاجر	00	00	174	02	137	06	15	06
الخدمات المقدمة للشركات	00	00	407	04	399	20	1.563	454
الخدمات المقدمة للأسر	00	00	52	01	204	11	965	738
خدمات للمجتمعات	00	00	207	03	214	08	931	661
النقل والمواصلات	399	01	178	02	89	06	668	414
مجموع	2.134	04	5.213	62	11.438	635	10.658	5.817

المصدر :مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية عين تموشنت (دراسة و تقرير حول الولاية) لسنة 2021

من خلال الجدول رقم 03-07 لتوزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME حسب طبيعة النشاط بولاية عين تموشنت الى غاية 2020/12/31 نلاحظ تمركز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاعات الفلاحة و الصيد البحري، البناء و الأشغال العمومية و الري، الخدمات و بشكل أقل الصناعات الغذائية و القطاعات الأخرى .

جدول رقم 03-08 المشاريع في ولاية عين تموشنت الممولة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالةCNAC

الى غاية 2020/12/31

قطاع النشاط	القروض المصغرة الممولة					
	قيمة الاستثمارات (دج)		عدد مناصب العمل		عدد القروض المصغرة	
	سنة 2020	المتراكم	سنة 2020	المتراكم	سنة 2020	المتراكم
الفلاحة	107.032.224,65	735.206.229,35	40	318	16	127
الصيد البحري	00	336.605.807,00	0	90	0	36
الري	00	12.962.493,00	0	5	0	2
البناء و الأشغال العامة و الري	41.654.507,00	649.738.684,04	15	380	6	152
الصناعة	00	517.369.093,88	0	260	0	104
الخدمات	32.438.396,00	2.031.747.886,99	14	1.557	6	623
أعمال الصيانة	00	24.247.140,27	0	20	0	8
المهن الحرة	3.164.199,28	69.511.069,46	2	25	1	10
نقل المسافرين	00	2.394.490.057,17	0	2.675	0	1.070
نقل البضائع	00	571.980.308,55	0	645	0	258
الحرف اليدوية	15.399.491,00	399.360.966,02	8	275	3	110
المجموع	**199.688.817,93**	**7.743.219.735,73**	**80**	**6.250**	**32**	**2.500**

المصدر :مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية عين تموشنت (دراسة و تقرير حول الولاية) لسنة 2021

من خلال جدول رقم 02-08 للمشاريع في ولاية عين تموشنت الممولة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالةCNAC يتبين لنا وجود تمويل لمشاريع عديدة خاصة في القطاع الفلاحي، الحرف اليدوية ،الخدمات ،البناء و الأشغال العامة و الري المنشأة لمناصب العمل و القيمة المضافة .

جدول رقم 03-09 القروض المصغرة الممنوحة في ولاية عين تموشنت من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM حسب قطاع النشاطالتي تبدأ الاستغلال بتاريخ 2020/12/31

قطاع النشاط	القروض المصغرة الممولة					
	قيمة الاستثمارات (دج)		عدد مناصب العمل		عدد القروض المصغرة	
	سنة 2020	المتراكم	سنة 2020	المتراكم	سنة 2020	المتراكم
الفلاحة	800.000,00	26.335.365,34	14	689	14	569
التجارة	10.346.015,89	163.306.605,26	50	870	40	463
المؤسسات المصغرة	0	1.788.426,55	0	42	0	21
البناء و الأشغال العامة و الري	840.000,00	101.194.164,21	15	2.995	15	1.828
الخدمات	13.701.374,96	864.339.155,70	191	9.990	191	9.642
النقل	6.013.175,69	210.888.751,38	126	6.984	116	4.848
الصيد البحري	0	4.980.000,00	0	160	0	78
المجموع	31.700.566,54	1.372.832.459,44	396	21.730	376	17.449

المصدر :مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية عين تموشنت (دراسة و تقرير حول الولاية) لسنة 2021

من خلال جدول رقم03-09 للقروض المصغرة الممنوحة في ولاية عين تموشنت من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM حسب قطاع النشاط التي تبدأ الاستغلال بتاريخ 2020/12/31 نلاحظ أن القطاعات الأكثر تمويل بهذه الطريق و المنشأ لأكبر عدد مناصب هم الفلاحة، التجارة ،الخدمات .

جدول رقم 03-10 المؤسسات الصغيرة الممولة في ولاية عين تموشنت من الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANAD أو لوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ سابقا حسب قطاع النشاط التي تبدأ الاستغلال بتاريخ 2020/12/31

قطاع النشاط	المؤسسات الصغيرة الممولة					
	عدد المؤسسات الصغيرة		عدد مناصب العمل		قيمة الاستثمارات (دج)	
	المتراكم	سنة 2020	المتراكم	سنة 2020	المتراكم	سنة 2020
الحرف اليدوية	35	0	44	0	50.473.052	00
الصناعة	610	22	973	61	2.194.285.892	139.764.743,00
الخدمات	1.269	9	1.753	20	2.723.814.992	68.673.099,00
البناء و الأشغال العامة و الري	561	9	949	25	2.529.164.952	38.112.567,00
الفلاحة	1.274	5	1.773	13	4.131.405.186	26.532.711,00
نقل المسافرين	260	0	385	0	795.854.214,10	00
نقل البضائع	1.513	0	1.800	0	3.665.879.554	00
الشاحنات المبردة	176	0	226	0	368.993.607,10	00
المهن الحرة	118	3	167	8	243.305.832	23.310.093,00
الصيد البحري	72	0	263	0	674.153.051	00
الري	7	0	16	0	48.799.109	00
أعمال الصيانة	43	2	73	6	85.194.472,03	4.228.438,00
المجموع	**5.938**	**50**	**8.422**	**133**	**17.511.323.913,13**	**300.621.651,00**

المصدر :مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية عين تموشنت (دراسة و تقرير حول الولاية) لسنة 2021

من خلال الجدول رقم 03-10 المؤسسات الصغيرة الممولة في ولاية عين تموشنت من الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANAD أو لوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ سابقا حسب قطاع النشاط التي تبدأ الاستغلال بتاريخ 2020/12/31 يتضح لنا أن المشاريع الممولة بهذه الآلية و المنشأ لعدد مناصب كثيرة هي الفلاحة ،نقل البضائع ثم الصيد البحري .

المبحث الثاني الدراسة الإحصائية للعلاقة بين برامج الدعم و المنتج الوطني في ولاية عين تموشنت

المطلب الأول الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

1-نموذج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدارسة تم تصميم نمودج الدراسة كما هو موضح في الشكل رقم03-03حيث قمنا بتقسيم متغيرات الدراسة إلى :

2-المتغير المستقل:

برامج الدعم التي تشمل التقسيمات (متغيرات فرعية) و التي تثر في المتغير التابع .

3-المتغير التابع :

المنتج الوطني في ولاية عين تموشنت بجميع أنواعه و فروعه كما هو موضح في الشكل رقم03-04

4-مجتمع الدراسة :

المنتجين بولاية عين تموشنت من مختلف الأنشطة و التقسيمات الأخرى.

5-عينة الدراسة :

تم تقديم الاستبيان إل المنتجين بولاية عين تموشنت خلال فترة الدراسة من 2022/01/01 إلى 2022/02/24 و الذي بلغ عددهم 68 منتج، موزعين على مختلف بلديات الولاية ،مناطق النشاطات و الصناعات و شملت الدراسة كل جوانب بما فيها ذلك مناطق الظل (حيث تعتبر ولاية عين تموشنت منطقة صغيرة من حيث كتافة الاقتصادية و الإنتاجية).

6-العينةالمستهدفةودرجةالاستجابةالفعلية:

-عدد الاستبيانات الموزعة :68

-عدد الاستبيانات الغير مسترجعة أو غير صالحة للتحليل : 00

-عدد الاستبيانات المسترجعة: 68 بنسبة 100 %

تقسيم العينة:

كما هو موضح في الشكل رقم 02-04

الشكل رقم 03-03نموذج الدراسة

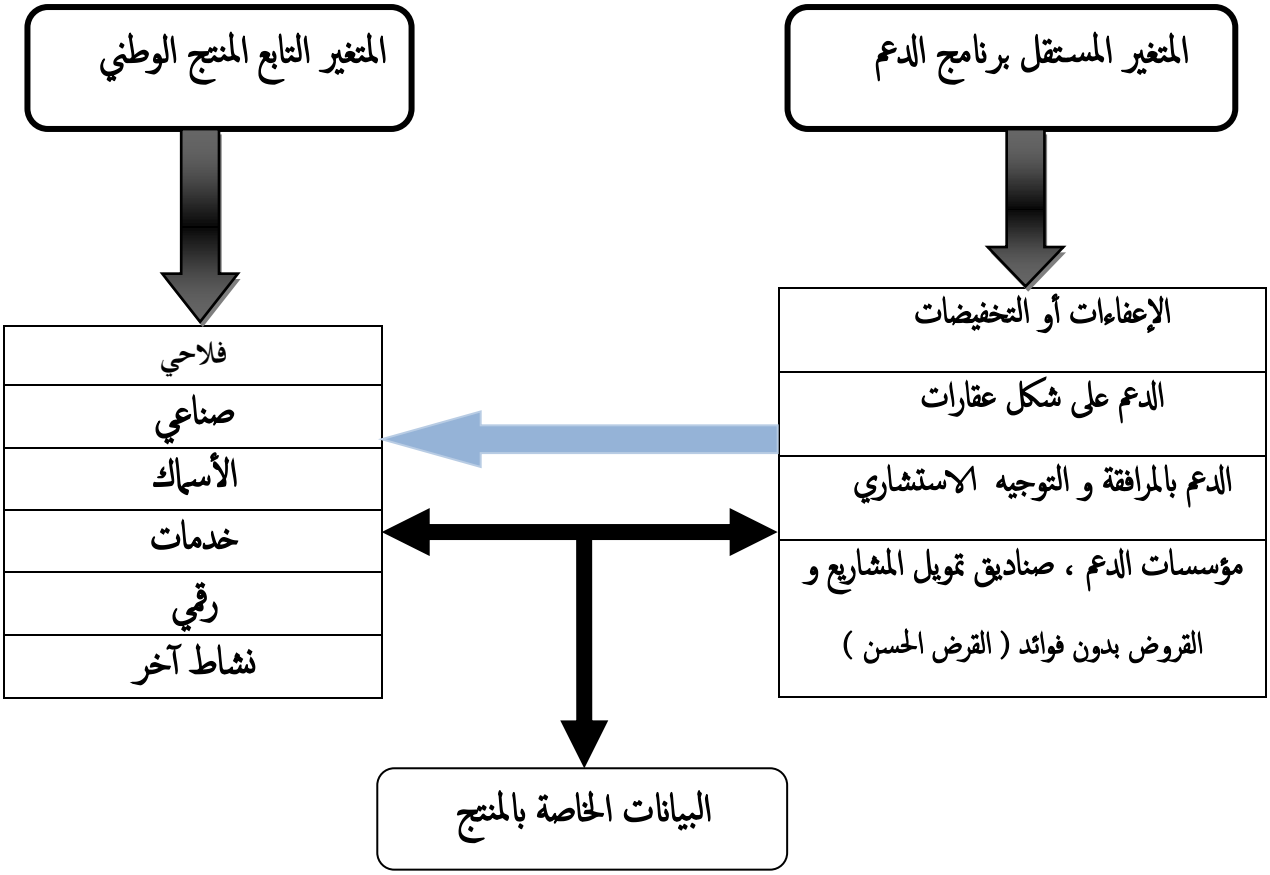

علاقة ارتباط

علاقة تأثير

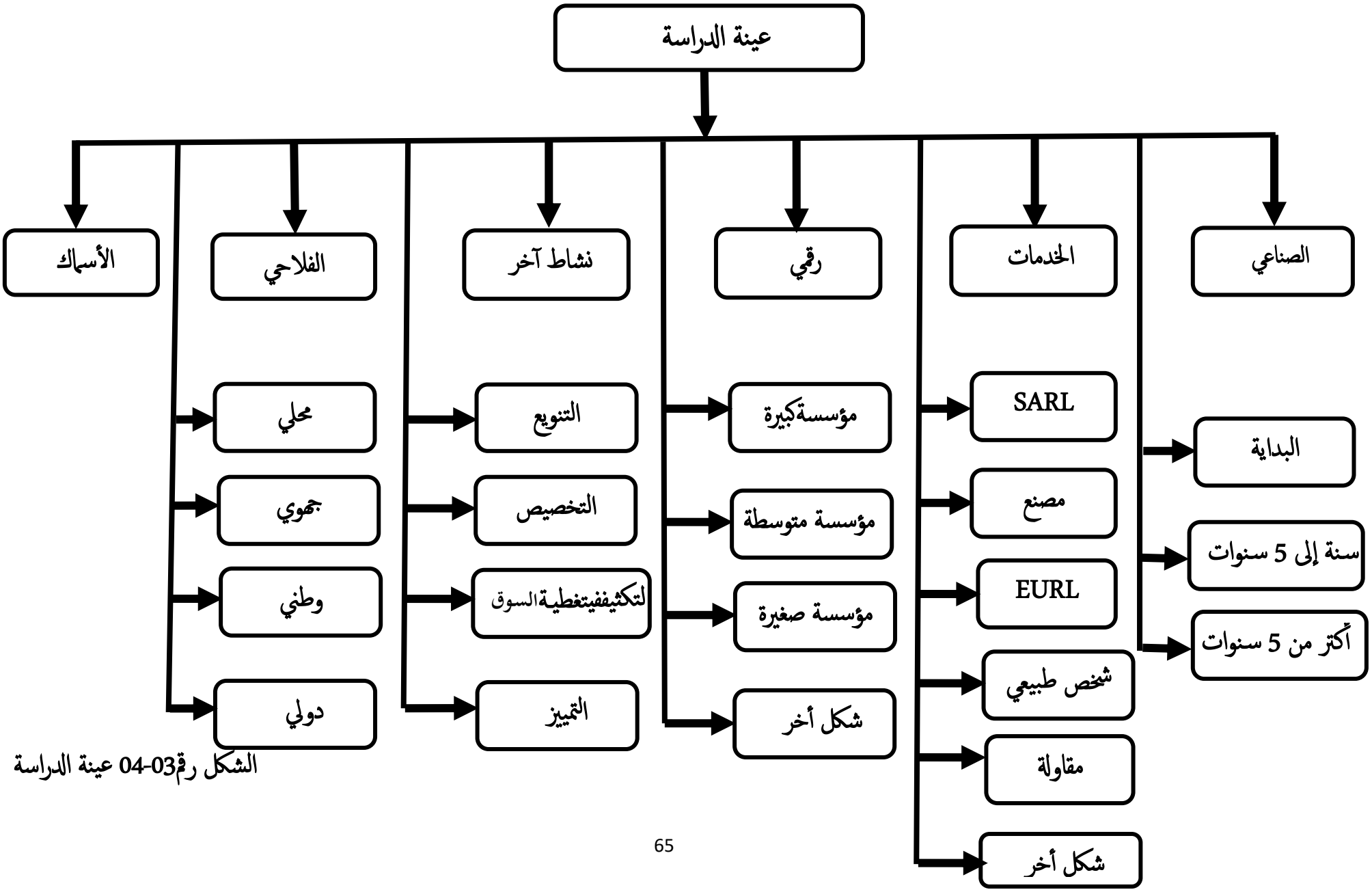

الشكل رقم03-04 عينة الدراسة

المطلب الثاني اختبار فرضيات الدراسة و مناقشة النتائج :

1-وصف عبارات الاستبيان:

تصميم الاستبيان الذي تم توجيهه للمنتجين في ولاية عين تموشنت من مختلف قطاعات الإنتاج و المميزات الاقتصادية الأخرى ،لغرض معرفة تأثير برامج الدعم على المنتج الوطني،بحيث تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: يخص البيانات الخاصة لعينةالدراسة(المنتجين)

الجزءالثاني : يحتوي على 22 عبارة و هو المحور الأول أو المتغير التابع الذي هو المنتج الوطني

الجزء الثالث يحتوي على19 عبارة و هو المحور الثاني أو المتغير المستقل برامج الدعم ،ينقسم إلى محاور فرعية هي كالأتي: مؤسسات الدعم ، صناديق تمويل المشاريع و القروض بدون فوائد (القرض الحسن) ،الإعفاءات أو التخفيضات، الدعم على شكل عقارات،الدعم بالمرافقة و التوجيه الاستشاري

2-الأساليب الإحصائية المستعملة:

لقد تم استعمال العديد من الأساليب الإحصائية الضرورة لمعالجة البيانات المتحصل عليها من خلال عينة البحث،تم معالجتها بالاعتماد على برنامج (SPSS) إصدار (25) و تتمثل الأساليب الإحصائية فيما يلي:

-**مقاييس الإحصاء الوصفي**: و ذلك لوصف خصائص مجتمع الدراسة

-**معامل ألفا كرنباخ**: لتقدير تبات أداة الدراسة

-**الانحدار الخطي البسيط** : لدراسة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع

-**اختبار معامل بيرسون** : لتوضيح العلاقة بين المتغيرين (برامج الدعم و المنتج الوطني)

-**ليكارتالخماسي**:

لتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا و العليا) المستخدمة في محوري البحث ثم حساب(5-1=4) ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيحة أي(5/4=0،8)بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) و ذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية و هكذا أبح طول الخلايا كما يلي :

-1 إلى غاية 1.8 يمثل غير موافق بشدة نحور كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه

-1.81 إلى غاية 2.60 يمثل غير موافق نحور كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه

-2.61 إلى غاية 3.40 يمثل محايد نحور كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه

3.41 إلى غاية 4.20 يمثل موافق نحور كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه

4.21 إلى غاية 5 يمثل موافقا بشدة نحور كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه

3-قياس مستوى صدقو ثباتالاستبيان:

تتم الدراسة من خلال التعرض إلى :

3-1-الصدق الظاهري:

بعد الانتهاء ن إعداد الاستبيان و بناء الفقرات تم عرضه على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص و الخبرة مع إرفاقه بمشكلة و أهداف الدراسة و ذلك للتأكد من درجة مناسبة العبارات و وضوحها و انتمائها للمحور ،سلامة الصياغة اللغوية و كذلك النظر في تدرج المقياس و مدى ملائمته و بناء على آراء المحكمين تم تعديل و إعادة الصياغة لبعض العبارات الغير مفهومة لتوجيه المجيب للمقصود و الدلالة الحقيقة لمحاور الاستبيان، بلغ عدد المحكمين (03) محكم .

3-2-الصدق البنائي : يوضح الجدول التالي رقم 03-11 أن معاملات الارتباط المبنية عند مستوى معنوية (α=0,01،α=0,05) و بذلك يعتبر المجال صادقا لما وضع لقياسه ،حيث تراوحت المعاملات ما بين(0,337-0,587).

جدول رقم 03-11 صدق أداة الدراسة

الرقم	المحاور	معامل الارتباط بيرسون
01	المحور الأول المنتج الوطني	0,587**
02	مؤسسات الدعم ، صناديق تمويل المشاريع و القروض بدون فوائد (القرض الحسن)	0,523**
03	الإعفاءات أو التخفيضات	0,434*
04	الدعم على شكل عقارات	0,576**
05	الدعم بالمرافقة و التوجيه الاستشاري	0,337*

المصدر من إعداد الطالبة وفقا لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

**- الارتباط كبير أو عالي عند مستوى 0.01 (على الوجهين).

*- الارتباط كبير أو عالي عند مستوى 0.05 (على الوجهين).

3-3-ثبات أداة الدراسة :

يقصد بثبات الاستبيان أن يقدم نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحث نفس الشروط و الظروف أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان تعني استقرار في النتائج و عدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة ،و قد تحققنا من تبات استبيان الدراسة من خلال الطرق التالية:

4-معامل ألفاكرونباخ :

الجدول رقم 03-12 يمثل معاملات تبات الاستبيان بطريقة ألفاكرونباخ

الرقم	المجال	معامل ألفاكرونباخ	القيمة الاحتمالية (sig)
01	المحور الأول المنتج الوطني	0,769	0,000
المحور الثاني برامج الدعم (يحتوي على محاور فرعية)			
02	مؤسسات الدعم ، صناديق تمويل المشاريع و القروض بدون فوائد (القرض الحسن)	0,838	0,000
03	الإعفاءات أو التخفيضات	0,717	0,000
04	الدعم على شكل عقارات	0,695	0,000
05	الدعم بالمرافقة و التوجيه الاستشاري	0,678	0,000
	التبات الكلي	0,813	

المصدر من إعداد الطالبة وفقا لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

استخدمنا طريقة ألفاكرونباخ لقياس تباث الاستبيان، و كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم 03-12بحيث وجدناه يتراوح بين (0,838-0,678) و هذه القيمة مرتفعة و تشير إل أن أداة الدراسة تتمع بدرجة عالية من التبات و بالتالي يمكن الاعتماد على نتائجها و الوثوق بها.

5-تقدير التبات بطريقة التجزئة النصفية:

حيث يتم تجزئة فقرات إلى جزئيين يمل الأسئلة الزوجية ثم تحسب معامل الارتباط (r)بين درجات الأسئلة الفردية و درجات الأسئلة الزوجية ثم تصحح بمعادلة معامل بيرسون براون كالتالي :

$$\text{Reliability Coefficient} = 2\,r / 1+r$$

جدول رقم03-13التبات بطريقة التجزئة النصفية

الرقم	المجال	عدد العبارات	معامل الارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (sig)
01	المنتج الوطني	20	0,6033	0,000
02	مؤسسات الدعم ، صناديق تمويل المشاريع و القروض بدون فوائد (القرض الحسن)	08	0.73970	0,000
03	الإعفاءات أو التخفيضات	05	0,6868	0,000
04	الدعم على شكل عقارات	02	0,7309	0,000
05	الدعم بالمرافقة و التوجيه الاستشاري	04	0,5433	0,000

المصدر:من إعداد الطالبة وفقا لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن النتائج المتحصل عليها سجلت معاملات ارتباط مرتفعة و دالة إحصائيا و بذلك قد تأكدنا من صدق و تبات الاستبيان، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحته و صلاحيته لتحليل النتائج و الإجابة على أسئلة الدراسة و اختبار الفرضيات المتعلقة بها .

6-نتائج الدراسة :

6-1-عرض العينة:

تملت الخصائص لعينة الدراسة وهي البيانات الخاصة لعينة الدراسة(المنتجين) و هي الطبيعة القانونية ،معايير تصنيف المؤسسات ،مجال النشاط أو نوع المنتج الوطني ،سنوات النشاط أو الإنتاج، الإستراتيجية التسويقية المتبعة، نطاق النشاط و تم الحصول على النتائج التالية :

6-2-الطبيعة القانونية:

تم تسجيل النسب الكبيرة في SARL أي شركة ذات المسؤولية ب22% شركة أي بنسبة 32,4 %و شخص طبيعي ب31 فرد بنسبة 45,6% ،ثم 07 مقاولات بنسبة 10,3% ، شركة ذات الشخص الوحيد و المسؤولية المحدودة بخمسة 05 شركات أي 7,4% ،مصنعين 02 بنسبة 2,9% و في الأخير شكل أخر بمنتج واحد بنسبة 1,5%كما هو مبين في الشكل 03-05.

شكل رقم 03-05 توزيع العينة حسب الطبيعة القانونية

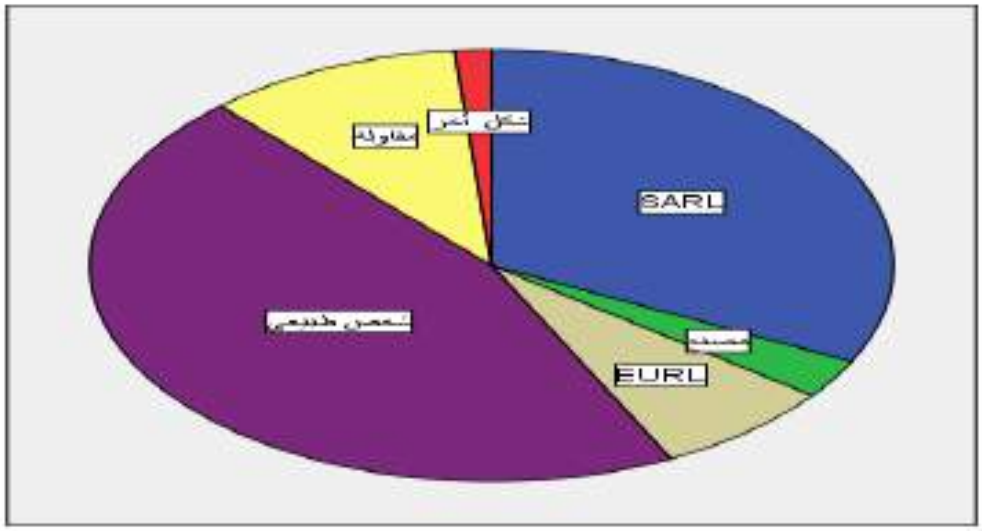

المصدر:من إعداد الطالبة وفقا لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

3-6- معايير تصنيف المؤسسات:

تم تسجيل النسب الكبيرة في مؤسسات الصغيرة ب 26 مؤسسة أي ب38,2% و شكل أخر ب26مؤسسة بنسبة 36,8%،ثم14مؤسسات متوسطة بنسبة 20,6%،مؤسسة كبيرة ثلاثة 03 بنسبة4,4%كما هو مبين في الشكل 03-06.

شكل رقم 03-06 لتوزيع العينة حسب معايير تصنيف المؤسسات:

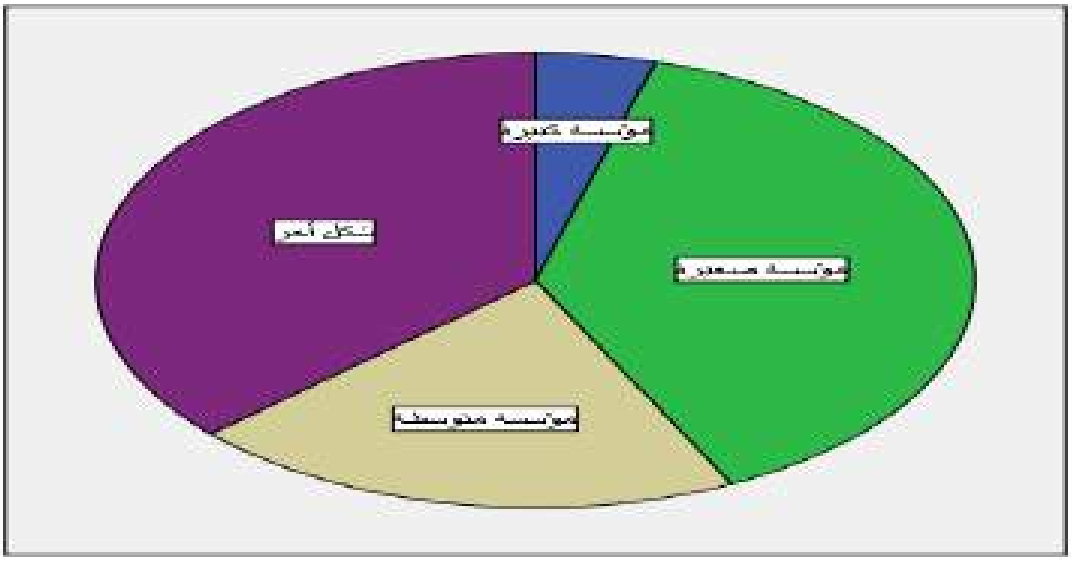

المصدر:من إعداد الطالبة وفقا لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

4-6- مجال النشاط أو نوع المنتج الوطني:

تم تسجيل النسب الكبيرة في مجال نشاط الصناعي ب34 منتج بنسبة 50% ، ثم يحتل في المرتبة الثانية النشاط الفلاحي ب 13 منتج بنسبة 19,1% ،فنشاط الأسماك(الصيد البحري و تربية المائيات)ب07 منتجين بنسبة 10,3%، نشاط الرقمي (منتجي و مقدمي الخدمات الالكترونية) ب07 منتجي بنسبة 10,3% و في الأخير نشاط أخر بمنتج واحد أي بنسبة 1,5%كما هو مبين في الشكل 03-07.

شكل رقم 03-07لتوزيع العينة حسب مجال النشاط أو المنتج الوطني

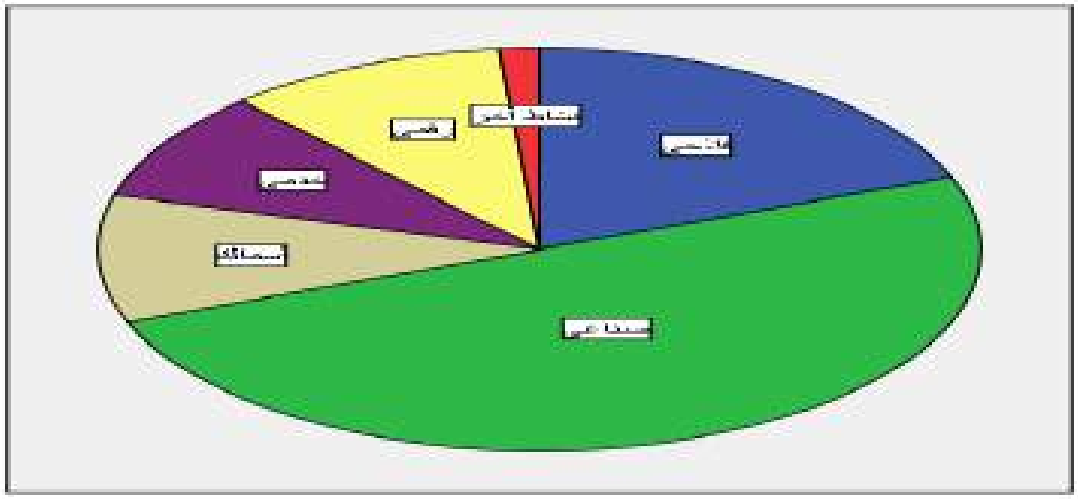

المصدر:من إعداد الطالبة وفقا لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

6-5- سنوات النشاط أو الإنتاج:

تسجيل النسب الكبيرة للمنتجين في فترة سنوات النشاط 5 سنوات فأكثر ب55 منتج أي بنسبة 80,9% ،ثم تأتي فترة سنة ال 5 سنوات ب11 منتج أي بنسبة 16,2% و في الأخير فترة البداية بمنتجين بنسبة 2,9%كما هو مبين في الشكل 03-08.

شكل رقم 03-08 لتوزيع العينة حسب سنوات النشاط

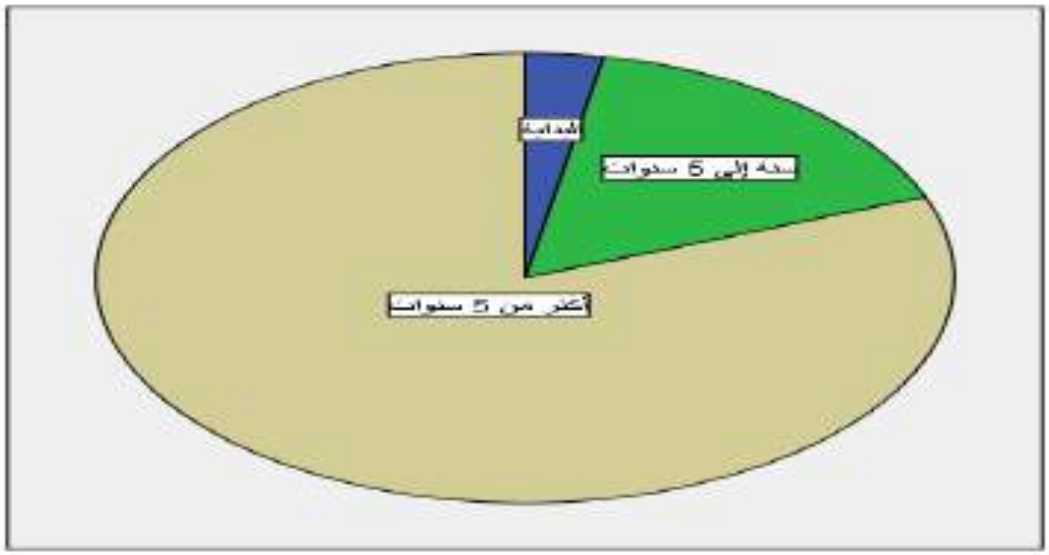

المصدر:من إعداد الطالبة وفقا لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

6-6-الإستراتجيةالتسويقية المتبعة:

تسجيل النسب الكبيرة لإتباع الإستراتيجية التسويقية "**التكثيف يتغطية السوق**" ب43 منتج أي بنسبة 63,2% ،ثم تأتي إستراتيجية التخصيص ب13 منتج أي بنسبة 19,1%،إستراتيجية التنويع ب10 منتجي أي بنسبة 14,7%و في الأخير إستراتيجية التنويع ب2 منتجين أي2,9%كما هو مبين في الشكل 03-09 .

شكل رقم 03-09لتوزيع العينة حسب الإستراتيجية التسويقية المتبعة

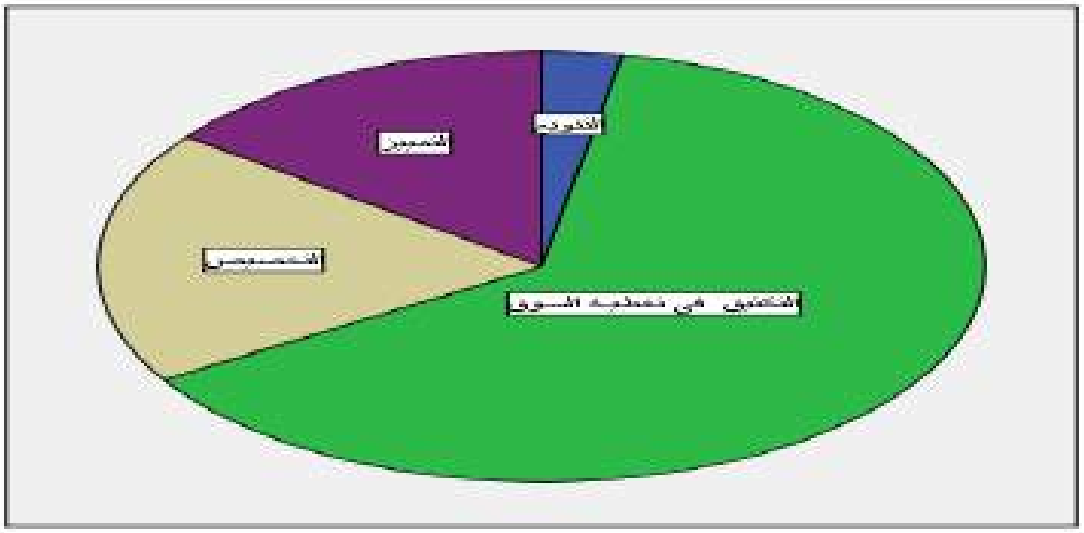

المصدر:من إعداد الطالبة وفقا لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

6 – 7- نطاق النشاط:

تسجيل النسب الكبيرة في نطاق النشاط أو منطقة تسويق و بيع منتجاتهم بمنطقة الجهوية ب31 منتج أي ما نسبته 45,6% ثم تأتي المنطقة المحلية ب 26 منتج أي بنسبة منتج أي بنسبة 38,2% ،فوطنيا بثمانية 08 منتجين بنسبة 11,6% و في الأخير المنطقة الدولية (التصدير) بثلاثة منتجين 03 أي بنسبة 4,4% كما هو مبين في الشكل رقم 03-10 .

الشكل رقم 03-10لتوزيع العينة حسب نطاق النشاط

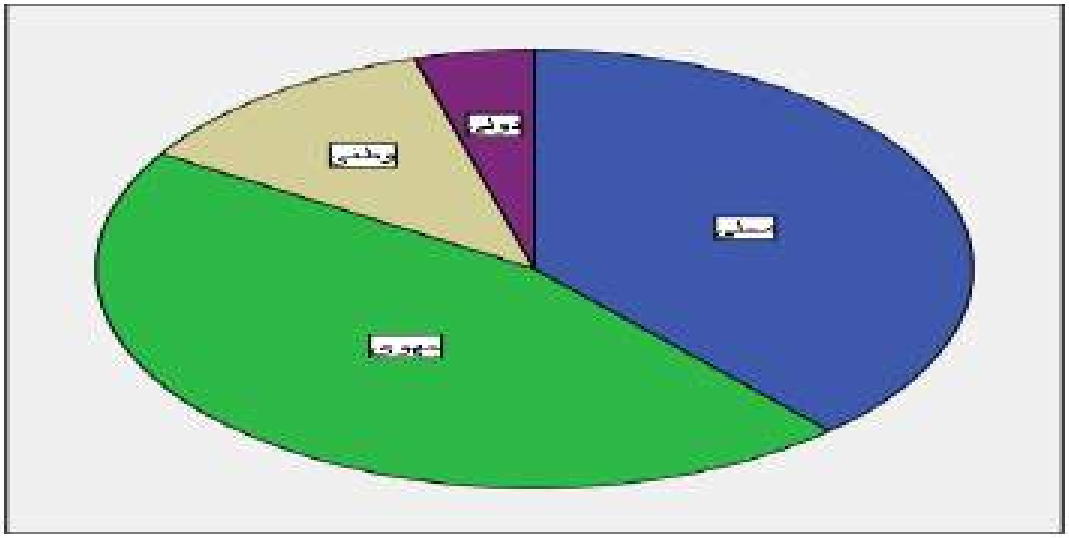

المصدر:من إعداد الطالبة وفقا لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

7-تحليل أجوبة العينة على الاستبيان حول تأثير برامج الدعم على المنتج الوطني في ولاية عين تموشنت باستعمال ليكارت الخماسي

بعد معرفة صدق و تبات أداة الدراسة ،يجب علي علينا معرفة اتجاه العينة في إجاباتها و النسبة المئوية لكل سؤال أو محور في الاستبيان و ذلك كما هو موضح في الجدول رقم 03-14 :

جدولرقم03-14لتحليل أجوبة العينة على الاستبيان حول تأثير برامج الدعم على المنتج الوطني في ولاية عين تموشنت باستعمال ليكارت الخماسي–المحور الاول المنتج الوطني-

المحور الأول :المنتج الوطني					
الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة %	درجة الموافقة
01	**سياسة الاستراد** ساهمت زيادة تنافسية الأسواق	3,9559	1,12547	79,12	موافق
02	دراسة احتياجات و رغبات زبائنك لزيادة معدل المبيعات و الأرباح	3,3676	0,80862	67,355	محايد
03	درجة تنافسية المنتج الوطني	4,3824	0,77324	87,65	موافق
04	ملائمة سعر المنتج الوطني **للقدرة الشرائية للمستهلك**	4,75	0,76050	95	موافق بشدة
05	تلعب الدولة دورا مهما في التعريف بالمنتج الوطني	4,8235	0,82753	96,47	موافق بشدة
06	**قنوات التوزيع** للمنتج الوطني "ملك خاص"	3,2941	1,93212	65,881	محايد
07	**قنوات التوزيع** للمنتج الوطني "الاستعانة بموزعين"	4,4853	1,21548	89,71	موافق بشدة
08	قمتم باستثمارات في منتجك الوطني .	4,1029	1,02418	82,06	موافق
09	الدراسة الدورية لمدى تنافسية المنتج الوطني	3,4559	0,88830	69,12	موافق
10	تعتمد على **الجهود الترويجية** لتصريف منتجك	3,9706	0,92994	79,41	موافق
11	استخدام **استراتجيات التسويقية** في منتجك الوطني	3,1324	0,59612	62,65	محايد
12	تطبيق إستراتجية ملائمة لكل مرحلة من **دورة حياة المنتج**	3,25	0,69915	65	محايد
13	استعمال نظام التكنولوجيا الحديثة في **تسويق منتجاتكم**	3,4265	0,95129	68,53	موافق
14	استخدامالتكنولوجيا و الوسائل الحديثة في الإنتاج	4,25	0,81726	85	موافق بشدة
15	إدخال **معايير العالمية للجودة** في التصنيع	3,4853	0,87234	69,71	موافق
16	سياسة الدولة ساهمت في زيادة ولاء زبائنكم لمنتجكم عن طريق تبني حملات ترويجية "منتج بلادي"	4,8676	0,48575	97,35	مواق يشدة
17	**حصصكم السوقية** لمنتجكم المحلي تمثل تطلعاتكم و مجهوداتكم في هذا المجال	4,0588	1,11813	81,18	موافق
18	تأجيل الزبون لسداد ما عليه (المعاملات المالية الآجلة)	4,1471	0,86843	82,94	موافق
19	قلة الموارد المالية يعيق التنويع في استثماراتكم	4,5441	0,76165	90,88	موافق بشدة
20	إدخال **أنظمة التسيير الذكي** لكل قطاعات الإنتاج	4,8529	0,62925	97,06	موافق بشدة
المنتج الوطني		**4,0301**	**0,35378**	**80,60**	**موافق**

المصدر من إعداد الطالبة وفقا لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

-تحديد اتجاه العينة= أكبر درجة – أقل درجة / عدد البدائل = 5-1 / 5 =0,8

جدول رقم 03-15 لتوزيع قيما اتجاه العينة

الاتجاه	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الفئة	1,8-1	2,6-1,8	3,4-2,6	4,2-3,4	5-4,2

المصدر من إعداد الطالبة وفقا لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

-نلاحظ من خلال الجدول رقم 03-14 لتحليل أجوبة العينة على الاستبيان حول تأثير برامج الدعم على المنتج الوطني في ولاية عين تموشنت باستعمال ليكارت الخماسي –المحور الأول المنتج الوطني-أن جميع عبارات المحور الأول (المتغير التابع) قد حصلت على نسب مرتفعة كانت بين موافق و موافق بشدة (المنتج الوطني 80,60% موافق)ما عدا العبارات (قنوات التوزيع للمنتج الوطني "ملك خاص"، تطبيق إستراتيجية ملائمة لكل مرحلة من دورة حياة المنتج، استعمال نظام التكنولوجيا الحديثة في تسويق منتجاتكم)و هذا راجع لواقع المؤسسات الإنتاجية الجزائرية حيث تعاني من نقص كبير لتطبيق الطرق التسييرية الحديثة و التي من بينها الإستراتيجية التسويقية حيث تعتمد على الجهود الترويجية فقط لتصريف منتجاتها و هذا ما جعلها غير قادرة على إشباع حاجيات و رغبات المستهلكين بدرجة كافية مقارنة بالمنتجات الأجنبية أما عبارة قنوات التوزيع ملك الخاص التي أيضا حصلت على مدرجة محايد كونها تعتبر من أهم العراقيل التي تواجه المنتجين في عدم امتلاكهم لوسائل النقل لتوزيع منتجاتهم و هذا ما يضيف تكاليف أخرى تنعكس على سعر المنتج و درجة تنافسيته.

جدولرقم 03-16لتحليل أجوبة العينة على الاستبيان حول تأثير برامج الدعم على المنتج الوطني في ولاية عين تموشنت باستعمال ليكارت الخماسي–المحور الثاني براج الدعم -

المحور الثاني :برامج الدعم					
الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة %	درجة الموافقة
01	استفاد منتوجكم من برامج الدعم التي تقرها الدولة (ANAD ,CNAC,ANGEM,ANDI)	4,3382	1,01644	86,764	موافق بشدة
02	إعادة النظر في الدعم المقدم من الدولة و توجيهه مباشرة للمنتج بدون وسائط	4,9853	0,12127	99,706	موافق بشدة
03	تنويع و زيادة الدعم حسب أهمية القطاع (الأمن الغذائي ،الصحي...)	4,9853	0,12127	99,706	موافق بشدة
04	تخفيف الإجراءات الإدارية و تقريبها من المنتجين	4,9853	0,12127	99,706	موافق بشدة
05	إنشاء و توثيق شراكة الحقيقة بين الدولة و المنتجين	4,9853	0,12127	99,706	موافق بشدة
06	الدعم ساهم في تحسين جودة منتجكم	2,9853	0,47293	59,706	محايد
07	الدعم ساهم في تنويع و تطوير **حصتكم السوقية**	2,9706	0,51747	59,412	محايد
08	دعم الدولة للأسعار ساهم في **تنافسية** منتوجكم للمنتجات الأجنبية	4,7794	0,61923	95,588	موافق بشدة
مؤسسات الدعم ، صناديق تمويل المشاريع و القروض بدون فوائد (القرض الحسن)		**4,6324**	**0,36259**	**92,65**	موافق بشدة
09	إدخال برنامج مراقبة **الخارجية لنجاعة الدعم** المقدمة في كل المراحل	4,8088	0,46544	96,176	موافق بشدة
10	تشديد قوانين محاربة **الإغراق**	4,0588	1,00569	81,176	موافق
11	الاستفادة من **الامتيازات الضريبية**	4,0294	1,00700	80,588	موافق
12	الاستفادة من المزايا **الجمركية للمنتجين**	3,8676	1,06371	77,352	موافق
13	الاستفادة من **مزايا اشتراكات الصندوق**(CNAS ,CASNOS)	3,5735	0,98217	71,47	موافق
الإعفاءات أو التخفيضات		**4,2794**	**0,51502**	**85,59**	موافق بشدة
14	الاستفادة من **البرامج الوطني للمناطق الصناعية ANIREF**	3,7206	0,97499	74,412	موافق
15	الاستفادة من **عقود الامتياز**	4,9118	0,41377	98,236	موافق بشدة
الدعم على شكل عقارات		**3,7206**	**0,74002**	**74,41**	
16	التعريف و التحسيس لبرامج الدعم المقدمة من الدولة عن طريق خرجات ميدانية للمشروع	4,1765	0,94539	83,53	موافق
17	الاستفادة من **برامج المرافقة و الدعم الاستشاري**	4,2353	0,91615	84,706	موافق بشدة
18	الاستفادة من **برامج الدعم اللوجستيكي**	4,3676	1,00602	87,352	موافق بشدة
19	إنشاء صفحة رسمية للتعريف و الترويج لمنتجات الولاية	4,9559	0,26954	99,118	موافق بشدة
الدعم بالمرافقة و التوجيه الاستشاري		**3,9559**	**0,24411**	**79,12**	موافق
برامج الدعم		4,3011	0,31525	86,02	موافق بشدة

المصدر من إعداد الطالبة وفقا لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03-16 لتحليل أجوبة العينة على الاستبيان حول تأثير برامج الدعم على المنتج الوطني في ولاية عين تموشنت باستعمال ليكارت الخماسي –المحور الثاني براج الدعم -أن جميع العبارات المحور الثاني تقسيماته الفرعية حصلت على نسب مرتفعا كانت بين موافق و موافق بشدة (برامج الدعم بنسبة 86,02% موافق بشدة) ماعدا عبارة الدعم ساهم في تنويع و تطوير حصتكم السوقية التي حصلت على نسبة 59,41% محايدة وذلك ما يعكس ذكرناه سابقا في

الملاحظات على المنتج الوطني حيث لا يتم استعمال الطرق الحديثة للتسيير و هذا ما ينعكس على أن الدعم لم يساهم في تنويع و تطوير حصص المنتج الوطني و هذا راجعا أساسا لعدم استغلال الأمثل لهذا التمويل في مكانه الحقيقي و هو تطوير جودة المنتج الوطني و ترقيته بل في زيادة أرباح المؤسسة الإنتاجية قصيرة المدى ما يقلل من قدرات المنتج التنافسية على المدى المتوسط و الطويل و قد يؤدي إلى زواله .

8-قياس تأثير برامج الدعم على المنتج الوطني

من خلال تحليل العينة الخاصة بقياس حجم تأثير برامج الدعم على المنتج الوطني في ولاية عين تموشنت تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول رقم03-17.

جدول رقم 03-17لقياس حجم تأثير برامج الدعم على المنتج الوطني في ولاية عين تموشنت

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثير
المحور الأول المنتج الوطني	4,0301	0,35378	عالية
مؤسسات الدعم ، صناديق تمويل المشاريع و القروض بدون فوائد (القرض الحسن)	4,6324	0,36259	عالية
الإعفاءات أو التخفيضات	4,2794	0,51502	عالية
الدعم على شكل عقارات	3,7206	0,74002	متوسطة
الدعم بالمرافقة و التوجيه الاستشاري	3,9559	0,24411	متوسطة
المحور الثاني برامج الدعم	4,3011	0,31525	عالية

المصدر من إعداد الطالبة وفقا لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم 03-17 لقياس حجم تأثير برامج الدعم على المنتج الوطني في ولاية عين تموشنت أن درجة تأثير عالية لكل من المحاور مؤسسات ،صناديق تمويل المشاريع والقروض بدون فوائد (القرض الحسن)،الإعفاءات والتخفيضات على المنتج الوطني و ذلك كونها دعم مالي مباشر يثر بطريقة فعالة و آنيا في المنتج الوطني أما المحاور الأخرى و هي الدعم على شكل عقارات والدعم بالمرافقة و التوجيه الاستشاري فدرجة تأثيرها متوسطة و هذا راجع أولا لأن تأثيرها يكون على المدى المتوسط و البعيد و كذلك بسبب نقصها و انعدامها في بعض المناطق في الميدان .

9-اختبار فرضيات الدراسة:

9-1-اختبارالفرضية الرئيسية الأولى :

لاختبار الفرضية الرئيسية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط حيث اعتبر المتغير المستقل هو برامج الدعم و المتغير التابع هو المنتج الوطني **(Y=B+A*X)** و أسفرت النتائج بأن هناك أثر للمتغير المستقل الذي هو برامج الدعم على المتغير التابع الذي هم المنتج الوطني إستنادا إلى (t) المحسوبة المقدرة بـ**(4,991)** و هي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية **(0,05)** كما أن مستوى الدلالة المعنوية **(Sig =0,000)** أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية **(0,05)** بإضافة الى قيمة **(Beta)** التي توضح أن كل تغير في المتغير المستقل (برامج الدعم) بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى التغيير بـ **(0,496)** وحدة في المتغير التابع (المنتج الوطني) كما تدل قيمة معامل التحديد أيضا و البالغة **(0,664)** أي أن برامج الدعم بتقسيماته و محاوره يؤثر بنسبة **66,40%**في المنتج الوطني و ما تبقى **(33,6%)** يعود إل عوامل أخرى لم تأخذ بالحسبان مما يقضي قبول الفرضية الرئيسية الأولى أما بالنسبة للفرضيات الفرعية فالنتائج موضحة في الجدول رقم03-18 التالي:

جدول رقم03-18تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير برامج الدعم على المنتج الوطني

	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	قيمة معامل فيشر (F)	مستوى الدلالة	قيمة (t)	معامل(A)	BETA	معادلة الانحدار الخطي البسيط
مؤسسات الدعم ، صناديق تمويل المشاريع و القروض بدون فوائد (القرض الحسن)	0,853	0,727	6,598	0,000	5,329	2,762	0,518	Y=2,762+0,518*X1
الإعفاءات أو التخفيضات	0,777	0, 604	3,847	0,000	1,694	1,453	0,881	Y=1,453+0,881*X2
الدعم على شكل عقارات	0,566	0,320	1,189	0,000	0,946	1,658	1,569	Y=1,569+1,658 *X3
الدعم بالمرافقة و التوجيه الاستشاري	0,692	0,479	2,319	0,000	5,677	2,719	0,479	Y=2,719+0,479*X4
برنامج الدعم الكلي	0,815	0,664	4,991	0,000	4,598	2,283	0,496	Y=2,283+0,496*X

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

9-2-نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:

9-2-1-اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

هناك أثر للمتغير المستقل (**مؤسسات الدعم ، صناديق تمويل المشاريع و القروض بدون فوائد (القرض الحسن)** و المتغير التابع هو المنتج الوطني إسنادا إلى (t) المحسوبة المقدرةبـ **(5,329)** و هي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية **(0,05)** كما أن مستوى الدلالة المعنوية (**Sig =0,000**) أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية (**0,05**) بإضافة الى قيمة (**Beta**) التي توضح أن كل تغير في المتغير المستقل (**مؤسسات الدعم ، صناديق تمويل المشاريع و القروض بدون فوائد (القرض الحسن)**) بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى التغيير بـ (**0,518**) وحدة في المتغير التابع (المنتج الوطني) كما تدل قيمة معامل التحديد أيضا و البالغة (**0,772**) أي أن**مؤسسات الدعم ،صناديق تمويل المشاريع و القروض بدون فوائد (القرض الحسن)**يؤثر بنسبة **77,20%**في المنتج الوطني و ما تبقى(**22,8%**) يعود إل عوامل أخرى لم تأخذ بالحسبان مما يقضي قبول الفرضية الفرعية الأولى .

9-2-2-اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

هناك أثر للمتغير المستقل (**الإعفاءات أو التخفيضات**)و المتغير التابع هو المنتج الوطني إسنادا إلى (t) المحسوبة المقدرةبـ **(1,694)** و هي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية (**0,05**) كما أن مستوى الدلالة المعنوية (**Sig =0,000**) أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية (**0,05**) بإضافة الى قيمة (**Beta**) التي توضح أن كل تغير في المتغير المستقل (**الإعفاءات أو التخفيضات**) بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى التغيير بـ (**0,881**) وحدة في المتغير التابع (المنتج الوطني) كما تدل قيمة معامل التحديد أيضا و البالغة (**0,604**) أي أن**الإعفاءات أو التخفيضات** تؤثر بنسبة **60,40%**في المنتج الوطني و ما تبقى(**39,6%**) يعود إل عوامل أخرى لم تأخذ بالحسبان مما يقضي قبول الفرضية الفرعية الثانية .

9-2-3-اختبار الفرضية الفرعية الثالث:

هناك أثر للمتغير المستقل (**الدعم على شكل عقارات**)و المتغير التابع هو المنتج الوطني إسنادا إلى (t) المحسوبة المقدرةبـ **(0,946)** و هي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية (**0,05**) كما أن مستوى الدلالة المعنوية (**Sig =0,000**) أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية (**0,05**) بإضافة الى قيمة (**Beta**) التي توضح أن كل تغير في المتغير المستقل (**الدعم على شكل عقارات**) بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى التغيير بـ **(1,569)**وحدة في المتغير التابع (المنتج الوطني) كما تدل قيمة معامل التحديد أيضا و البالغة **(0,320)** أي أن**الإعفاءات أو التخفيضات** تؤثر بنسبة **32%**في المنتج الوطني و ما تبقى(**68%**) يعود إل عوامل أخرى لم تأخذ بالحسبان مما يقضي قبول الفرضيةالفرعية الثالث .

9-2-4-اختبار الفرضية الفرعية الرابعة :

هناك أثر للمتغير المستقل (**الدعم بالمرافقة و التوجيه الاستشاري**)و المتغير التابع هو المنتج الوطني إسنادا إلى (t) المحسوبة المقدرةبـ **(5,677)** و هي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية (**0,05**) كما أن مستوى الدلالة المعنوية

(**Sig =0,000**) أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة الإحصائية (**0,05**) بإضافة الى قيمة (**Beta**) التي توضح أن كل تغير في المتغير المستقل (**الدعم بالمرافقة و التوجيه الاستشاري**) بوحدة واحدة يؤدي ذلك إلى التغيير بـ (**0,479**)وحدة في المتغير التابع (المنتج الوطني) كما تدل قيمة معامل التحديد أيضا و البالغة (**0,479**) أي أن**الإعفاءات أو التخفيضات** تؤثر بنسبة **47,90%**في المنتج الوطني و ما تبقى(**52,10 %**) يعود إل عوامل أخرى لم تأخذ بالحسبان مما يقضي قبول الفرضيةالفرعية الرابعة.

-جدول رقم03-19معامل الارتباط بيرسون بين برامج الدعم و المنتج الوطني :

	النتائج	المنتج الوطني
برامج الدعم	معامل الارتباط بيرسون	0,605
	مستوى الدلالة	0,000
	نتيجة الفرضية	قبول الفرضية الرئيسية الأولي (رفض الفرضية العدمية H_0 و قبول H_1 بوجود علاقة ايجابية و طردية بين برامج الدعم و المنتج الوطني)

المصدر:من إعداد الطالبة وفقا لنتائج البرنامج الإحصائي SPSS

-من خلال الجدول رقم 03-19 معامل الارتباط بيرسون بين برامج الدعم و المنتج الوطني يتضح أن هناك علاقة ايجابية ، طردية و قوية بين المتغير المستقل (برامج الدعم) و المتغير التابع (المنتج الوطني) حيث تم تسجل قيمة معامل بيرسون (0,605)أي أن 60,50% من التغيرات في المنتج الوطني يفسرها برامج الدعم مع الأخذ باعتبار أن الدراسة التي قمنا بها لم تكون على قطاع إنتاجي واحد بل مختلق قطاعات إنتاجية(الفلاحة، الصيد البحري، الخدمات، الرقمي ،الصناعي و حتى نشاطات الأخرى)و هذا ما انعكس على معامل الارتباط بيرسون و أنقصه لأن هناك قطاعات إنتاجية تستفيد من دعم معين لا يشمل القطاعات الأخرى و في هذه الدراسة حاولنا الجمع بين كل المنتجات و القطاعات الإنتاجية لمعرفة الخلل و التباين الموجود بين ما يصرف من برامج الدعم مع ما هو موجود من منتجات غير قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية و لولا برامج الدعم و قوانين حماية المنتج الوطني لما استطاع المنتج الوطني الصمود أمام المنافسة حتى في الأسواق الوطنية و هذا راجع لأسباب سوف نذكرها في مناقشة النتائج و التي أهمها عدم امتلاك أصحاب المؤسسات الإنتاجية لرأيا مستقبلية لترقية منتجاتهم و دخول أسواق جديدة و أجنبية و اكتفائهم بتحقيق أرباح سريعة و قصيرة المدى.

مناقشة النتائج :

اتضح لنا من خلال نتائج الدراسة أن المتغير المستقل الذي هو برامج الدعم (الإعفاءات أو التخفيضات، الدعم على شكل عقارات، مؤسسات الدعم ، صناديق تمويل المشاريع و القروض بدون فوائد(القرض الحسن)،الدعم بالمرافقة و التوجيه الاستشاري) له تأثير كبير على المنتج الوطني و يعتبر الوسيلة الأهم لاستمراره و بقائه في السوق ولكن مقارنة مع حجم ما يصرف من أموال و برامج مختلفة لدعم هذا الأخير، نبقى النتائج المحققة في مجال ترقية المنتج الوطني و زيادة درجة تنافسيته مقارنة مع المنتج الأجنبي بعيدة كل البعد على ما تصبو إليه الدولة ببرامج الدعم و من أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة أن يوجد نقص لتفعيل برامج الدعم بالمرافقة و التوجيه حيث أغلب المنتجين يشتكون عدم وجوده تماما في بعض المناطق ،و نظرا لأهميته كبيرة حيث يسمح للمنتج بإزالة المشاكل و العراقيل التي تواجهه عن طريق طرحها على الإدارات المكلفة بتسيير برامج الدعم بالمرافقة و تلقى الاستشارة و التوجيه في استثماراته التي يكون نسبة المخاطرة كبيرة و في ظل الأزمات سواء المالية و الاقتصادية أو كما يحدث حاليا في ظل جائحة كوفيد 19 ،في نفس السياق برنامج الدعم العقاري نلاحظ أن نسبة تأثيره منخفضة أيضا و هذا راجع إلى عدم استفادة كل شريحة المنتجين من هذا النوع من الدعم و اقترانه بشروط و متطلبات لا تتوفر في كل المنتجين و نلاحظ أن المزيج الاقتصادي مكونا بعدد كبير من مؤسسات إنتاجية صغيرة و متوسطة و مؤسسات عائلية و التي قد لا تستفيد من هذا النوع من الدعم كونها لا تتوفر بها الشروط اللازمة المطلوبة من الهيئات المكلفة ما يؤثر سلبا على فعالية هذا البرنامج و على النسبة الكلية لتأثير برامج الدعم على المنتج الوطني و تبقى في الأخير مؤسسات الدعم ، صناديق تمويل المشاريع و القروض بدون فوائد(القرض الحسن) و الإعفاءات أو التخفيضات هي التي يستفيد منها كل المنتجين بدون تمييز و لديها فعالية كبيرة و تعتبر من الوسائل المباشرة (تمويل مباشر) و القصيرة المدى لأنها تزول مع مرور مدة معينة و بدون إدارة قوية و حسن تدبير و تسيير للمؤسسة المنتجة قد تفلس و تزول مع زوال مدة الدعم و النتيجة الأهم للدراسة أن المنتج الوطني لا يستطيع الاستغناء على برامج الدعم.

خلاصة الفصل:

يتبين لنا جليا و بوضوح من خلال هذا الفصل الذي هو الدراسة الميدانية التطبيقية لتأثير برامج الدعم على المنتج الوطني و قمنا بتبيان حجم تأثيره على طريق دراسة أنواع الدعم و تقسيمها إلى محاور حيث وصلنا إلى عدة نتائج و التي من بينها عدم احتمال استغناء المنتج الوطني على برامج الدعم بصفة عامة و كذلك تأثير عالي لبرامج الدعم المالي المباشر (مؤسسات الدعم ، صناديق تمويل المشاريع و القروض بدون فوائد(القرض الحسن) و الإعفاءات أو التخفيضات) أما الدعم على شكل عقارات يبقى تأثيره محدود بسبب شروطه و عدم استفادة كل المنتجين منه و في الأخير الدعم بالمرافقة و التوجيه الاستشاري و الحلقة الضائعة حيث له أهمية كبيرة بالنسبة للمنتجين و لكن بسبب نقصه في الواقع الميداني و عدم تفعيله فتأثيره يبقى متوسط و محصور .

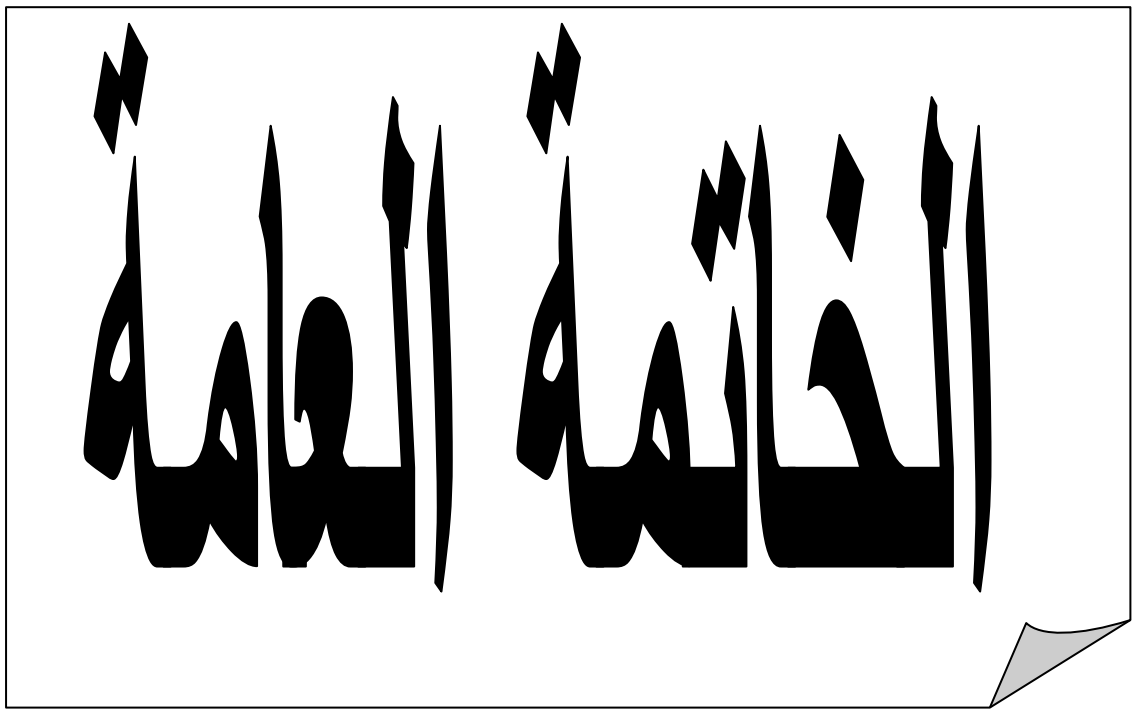
الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

لبرامج الدعم أهمية كبير لترقية المنتج الوطني و تحقيق التنمية المستدامة حيث تعتبر المحرك الذي يقوم بإنعاش الاقتصاد الوطني و يسمح بزيادة تنافسية الأسواق الوطنية عن طريق دعم المؤسسات الإنتاجية الصغيرة و المتوسطة التي تسمح بعدم استفحال ظاهرة الاحتكار التي تعتبر من أخطر الظواهر التي تهدد الاقتصاد و السلم الاجتماعي للبلاد حيث أن الدولة لم تهدف فقط لترقية المنتج الوطني ، و انما جعله منافسا للمنتج الأجنبي لاختراق أسواق خارجية و التخلص من تبعية العائدات النفطية عن طريق تنويع مداخلها و الأهم الجانب الاجتماعي لبرامج الدعم و هي تشجيع التشغيل، المحافظة على القدرة الشرائية و تعميم الفائدة على الجميع عن طريق دعم المؤسسات الناشئة و أصحاب الأفكار على النجاح .

تبين لنا من خلال الدراسة

عند التعمق في دراسة برامج الدعم وجدنا أنه كثرة هذه البرامج و تنوعها جعل مفعولها يقل بسبب تعدد تسمياتها و تعقيدها و جهل شريحة كبيرة من المنتجين على وجودها و هذا ما قد بيناه من خلال بعض العبارات الموجودة في الاستبيان للتعريف بها و تبيان ضرورة القيام ببرنامج توعوي و تحسيسي على مستوى جل المناطق لكل أنواع برامج الدعم .

غياب مراقبة فعالية برامج الدعم و مدى نجاعتها ما جعل أغلب المستفيدين من الدعم يبحثون فقط على الربح السريع و عدم المشاركة في استراتيجية الدولة لترقية المنتج الوطني عن طريق انعدام استثماراتهم الجديدة.

من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية للموضوع فقد تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

-قبول الفرضية الرئيسية الأولى H1 التي توصلنا لها حيث أنه يوجد تأثير **لبرامج الدعم** على **المنتج الوطني** مع وجود رابط قوي بينهما جعل أن حاليا لا يستطيع المنتج الوطني الاستغناء على برامج الدعم فهي التي تجعله قادرا على البقاء و المحافظة على مكانته و حصصه السوقية .

-قبول الفرضية الفرعية الأولى حول وجود أثر لمحور و صنف من برامج الدعم الذي **هو مؤسسات الدعم ، صناديق تمويل المشاريع و القروض بدون فوائد (القرض الحسن)على المنتج الوطني** حيث يعتبر من أكثر الأليات تأثير عليه و مطلوب بشدة من طرف المنتجين و ذلك لتوفره و سهولة الحصول عليه من طرف المنتجين الناشطين و المحترمين لكامل الشروط و كذلك لكونه يساعد المنتجين على اقتناء و تطوير وسائل انتاجهم و كذلك الاستثمار في ترقية المنتج الوطني و أفضل مثال من بينها هو قرض الرفيق الذي يساعد الفلاح الجزائري على عدم الإفلاس و البقاء في النشاط و المحافظة على المحاصيل الفلاحية و خاصة عند اشتداد و تأزم العوامل المناخية (قلة الأمطار) .

-قبول الفرضية الفرعية الثانية حول وجود تأثير **للإعفاءات أو التخفيضات** على **المنتج الوطني** حيث يسمح للمنتجين بتوفير نسبة من الأموال الاستغلال و توجيهها إلى تكاليف أخرى للإنتاج أو الاستثمار حيث توصلنا إلى استقادة نسبة معتبرة و كبيرة للمنتجين من هذه الآلية .

-قبول الفرضية الثالثة حول وجود تأثير للدعم على شكل عقارات على المنتج الوطني و لكن بدرجة متوسطة إلى ضعيفة و هذا للأسباب التالية :

-عدم استفادةكل المنتجين من هذه الألية و اختلاف أشكاله حسب قطاع النشاط (العقار الفلاحي العقار الصناعي) .

-الشروط الصعبة و الكثيرة المطلوبة للاستفادة من الدعم العقار.

-أغلب الشروط المطلوبة للاستفادة من العقارات بالدينار الرمزي تمثل آلية دعم جيدة و أساسية للمنتجين لإنشاء و تطوير مشاريعهم و لكن أغلب المستفيدين منها هم المنتجين الذين يستطيعون اقتناء عقار و هم ليس بحاجة له بالضرورة و لكن كونهم يتوفرون على كل الشروط التي تسمح لهم بالاستفادة من هذا الدعم.

-بيروقراطية الإجراءات و تباطئها.

-قبول الفرضية الرابعة بوجود أثر **للدعم بالمرافقة و التوجيه الاستشاري** على **المنتج الوطني** و بدرجة متوسطة و هذا بسبب وجود بعض مؤسسات المرافقة و التوجيه الاستشاري كهيكل و لكنها غير مفعلة ميدانيا حيث هنالك نقص كبير في هذا المجال و أغلب المنتجين يشتكون غيابها في بعض المناطق(مناطق الظل) خاصة عند وقوهم في مشاكل تحتاج الاستشارة و التوجيه حيث يقصدون الإدارات المختصة ولكنهم يواجهون الواقع حيث لا يوجد تفعيل لخلايا المشتركة بين القطاعات للتوجيه و الاستشارة و يبقى من أولويات متطلبات نجاح و ترقية المنتج الوطني تفعيل هذا البرنامج كونه يسمح تفادي وصول بعض الشركات أو المنتجين للإفلاس و الخسارة .

-كما توصلنا إلى وجود فرق شاسع و فجوة هائلة بين ما تصرفه الدولة لترقية المنتج الوطني و ما حققه في مجال تنافسيته في الأسواق الداخلية و الخارجية.

-عدم كفائه التوزيع الموجود لبرامج الدعم على كل مناطق الوطن بما فيها ملاية عين تموشنت أساس دراستنا حيث هناك مناطق مهمشة (مناطق الظل) و غير مستفيدة من هذه البرامج التي تنشط عجلة التوظيف و القضاء على البطالة و الاقتصاد و تنعش خزائن هذه البلديات(بوزجار،تارقة،الأمير عبد القادر،وادي الصباح،أولاد بوجمعة،عقب الليل،وادي برقش،شنتوف،الحساسنة)

-وجود تغليب الجانب الاجتماعي على الجانب الاقتصادي القائم على تحقيق الربح لجميع أطراف المعادلة (المنتج،الدولة،المستهلك،العمال) حيث تم تدعيم نشاطات غير مدروسة ما أدى إلى إفلاسها كما تم تدعيم قطاعات غير منشأ للقيمة المضافة و تغليبها على الجانب الصناعات الكبرى.

التوصيات :

-ضرورة إعادة النظر في قنوات برامج الدعم و مسايرتها للتطور الرقمي و التكنولوجي؛

-زيادة الدعم للمنتجين الموجودون في مناطق الظل و هذا لمحاربة نسبة البطالة و الفقر الموجودة في هذه المناطق؛

-زيادة التعريف بكل أنواع الموجودة لبرامج الدعم و المكافئات للمنتجين الذي يساهمون في ترقية و زيادة جودة المنتج الوطني؛

-زيادة المراقبة القبلية و البعدية لنجاعة برامج الدعم للمنتج الوطني ؛

-تشجيع و مكافأة المؤسسات الإنتاجية التي تقوم بتطبيق الطرق التسييرية الحديثة و الذكية (إدارة الأزمات، حوكمة الشركات، الذكاء الاقتصادي، التسيير التموقعي للكفاءات)؛

-محاربة دخلاء القطاع الذين يستهلكون الدعم دون تقديم منتج أو قيمة مضافة .

أفاق الدراسة :

يمكن من خلال دراستنا التوسع أكثر و دراسة الأساليب المثلى للتمويل المشاريع و أفكار الشباب من خلال التموين الإسلامي الذي يحقق أهداف الدولة الاجتماعية من ناحية و كذيل يمثل وسيلة لقروض تدر أرباحا على المؤسسات المالية و لهذا فأضل أفاق لدراستنا هو ربط بين برامج الدعم للمنتج الوطني و الاقتصاد الإسلامي لأنه يمثل مستقبلا فعالا للمنتج و برامج الدعم .

-قنوات التوزيع

– الجهود الترويجية

–دورة حياة المنتج

– معايير العالمية للجودة

–سياسة الدولة ساهمت في زيادة ولاء زبائنكم لمنتجكم عن طريق تبني حملات

توضيح و شرح عبارات أسئلة الاستبيان :

المحور الأول :المنتج الوطني

- سياسة الاستراد

- **للإغراق** من المنتجات الأجنبية

+

1000دج

- ملائمة سعر المنتج الوطني

للقدرة الشرائية للمستهلك = سعر منخفض

جامعة عين تموشنت -بلحاج بوشعيب
University Ain Temouchent Belhadj Bouchaib

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية التحارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر برامج الدعم على المنتج الوطني

دراسة حالة المنتجين في ولاية عين تموشنت

-أنظمة التسيير الذكي

كل وسائل التسيير الحديثة نظام إدارة الكفاءات مثال

المحور الثاني : برامج الدعم

-برامج المرافقة و الدعم الاستشاري : مساعدة في حل المشاكل

-الدعم اللوجستيكي

-إدخال برنامج مراقبة الخارجية **لنجاعة الدعم** المقدمة في كل المراحل يعنى مراقبة مدي نجاح برامج الدعم في الواقع و الميدان و فعاليته و عدم خسارة الأموال بدون فائدة و عائد ينتظر و هو المنتج الوطني

-الامتيازات الضريبية : جميع الإعفاءات الضريبة الممنوحة للمنتجين:أونساج "أناد".. الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للأنشطة الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي

-المزايا الجمركية للمنتجين كل الاعفاء من دفع الرسوم الجمركية عند إستراد مواد أولية ، عتاد ،ألات و كل شيء

-الاستفادة من البرامج الوطني للمناطق الصناعية ANIREF

منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة و الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية

عقود الامتياز

إدخال دعم مالي مباشر تشجيعي لتطبيق النظم الحديثة

(التشخيص الاستراتجي،إدارة الأزمات،الذكاء الاقتصادي)

الكتب:

-**الإدارة العامة لتصميم و تطوير المناهج**. (2008). مبادئ التسويق. المملكة العربية السعودية: المؤسسة العامة للتدريب التقني و المهني.

- **صالح مهدي محسن العامري،طاهر محسن منصور الغالبي**. (2008). الإدارة و الأعمال (الإصدار الطبعة الثانية). عمان ، الأردن : دار وائل للنشر و التوزيع.

-**غسان قاسم داود اللامي، خالد عبد الله إبراهيم العيساوي**. (2016). إدارة الأزمات الأسس و التطبيقات. عمان الأردن ،دار المنهجية للنشر و التوزيع.

-**محمد الناجي الجعفري**. (1998). التسويق (الإصدار الطبعة الثانية). ودمدني- السودان: كلية ود مدني الاهلية.

مذكرات و أطروحات:

-**بن سعد وسيلة**. (2016). تقييم المؤسسة و دوره في تحقيق ميزة تنافسية. مذكرة ماجستير ، 09-08. سيدي بلعباس، قسم علوم التسيير ، سيدي بلعباس الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس.

- **حسن بوزناق** .(25 2 ,2013) .إدارة المعرفة و دورها في بناء الاستراتجيات التسويقية دراسة ميدانية .مذكرة ماجيستر . باتنة ,قسم علوم التسيير ,باتنة الجزائر :جامعة الحاج لخضر باتنة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير .

-**خبابة صهيب**. (2012/2011). دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية دراسة مقارنة بين فرنسا و الجزائر. مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوره منشورة في 12 جويلية 2019 . سطيف، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر .

-**زبيري عز الدين**. (2015). نحو استراتجيات التعاون ما بين المؤسسات الاقتصادية في الجزائر كمدخل لدعم المنافسة. أطروحة شهادة دكتوراه ، 16. باتنة: جامعة العقيد لخضر باتنة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير شعبة تسيير المؤسسة.

-**زريق عمر**. (08 03, 2007). استخدام درة حياة السلعة في تحديد إستراتجية المنتج دراسة حالة المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة الالكترونية و الالكترومنزلية. مذكرة نيل شهادة ماجيستير ، 54. (جامعة محمد بوضياف المسيلة، المحرر) المسيلة، قسم علوم التسيير، المسيلة الجزائر: جامعة محمد بوضياف المسيلة.

المقالات:

-**أكلي نعيمة،ميسوم فضيلة**. (01 09, 2017). ضمانات تفعيل عقد الإمتياز كإستراتجية إصلاح لتسيير العقار الفلاحي تحقيقا للتنمية الاقتصادية. (جامعة حي فارس المدية، المحرر) مجلة المنار للبحوث و الدراسات القانونية و السياسية (02)، الصفحات 158-159.

-**الأزهر عزه ، زغوان سفيان**. (28 07, 2020). حوكمة الشركات كإطار لتطور و نمو الشركات العائلية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، صفحة 200.

-**التاج محمد محمد علي حامد،حسام الدين عبد العزيزمصطفى محمداني**. (02 06, 2019). أثر الإدارة الاستراتيجية في تمكين العاملين دراسة حالة الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء، مجلة Global Journal of Economics and Business ، صفحة 390.

-**العطوي حكيم ،بلموفقي على** . (31 12, 2021). دور و أهمية إرساء ثقافة حوكمة الشركات على استدامة الشركات الناشئة دراسة ميدانية. مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، صفحة 732.

-**أوباح سعيدة،صديقي النعاس**. (18 05, 2021). أثر تبني المزيج التسويقي على جودة الخدمة دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، صفحة 20.

-**برو هشام**. (08 06, 2020). دور الصفات الشخصية للقائد الإداري في إدارة الأزمات " رئيس شركة جنرال إلكتريك جاك ولش والتعامل مع الأزمات"،مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، صفحة 167.

-**براهم نور الهناء،بوجعدار إلهام،فراح إلياس الهناني** . (31 03, 2019). إستراتجيات إدارة الأزمة في المؤسسات الاقتصادية. مجلة إقتصاد المال و الأعمال JFBE ، صفحة 568.

-**بريحـــــــة فـــــاتيح**. (03 08, 2018). مساهمة الإدارة الإسراتيجية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة . مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية ، صفحة 12.

-**بلخير هند**. (31 12, 2021). المؤسسات الناشئة كأداة للولوج الى اقتصاد المعرفة: قراءة قانونية. مجلة القانون الدولي و التنمية ، صفحة 216.

-**بن سعودي زينب،مخلوفي عبد السلام** . (13 09, 2018). تقييم نشاط الذكاء الاقتصادي في سياق تحقيق أهداف منظمات الأعمال. مقال بمجلة البشائر الاقتصادية ، صفحة 10.

-**بن سفيان الزهراء،حقانة ليلى**. (08 06, 2021). المنتوج الوطني وسياسات مزيجه التسويقي- مع الإشارة للمؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية -ENIE. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، صفحة 78،79.

-**بن قيدة مروان، و بوزكري الجيلالي**. (24 06, 2021). إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية و متطلبات الوضع الاقتصادي. مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا ، صفحة 19.

-**بوقرة رابح،بن سالم أمال**. (15 12, 2012). دور تسيير الكفاءات في جذب المواهب البشرية للمؤسسة وتطويرها دراسة حالة مصحة سيدي ثامر ببوسعادة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، صفحة 31

-**تريش محمد،بن حامد سيدي محمد** . (31 01, 2022). آلية تفعيل التكامل بين الذكاءالاقتصادي و اليقظة الإستراتيجية من أجل دعم الميزة التنافسية (دراسة عينة من مؤسسة موبيليس تلمسان). مجلة الابتكار والتسويق ، صفحة 572.

-**تقية محمد المهدي حسان** . (01 06, 2017). الذكاء الاجتماعي في خدمة الذكاء الاقتصادي بمنظمة الأعمال الحديثة، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع ، صفحة 331.

-**تيقاوي العربي, صافي بوبكر**. (27 11, 2019). الرغبة المقاولاتية و بعد الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين مدخل استكشافي. مجلة البشائرالاقتصادية ، صفحة 146.

-**جاني وافية**. (20 07, 2017). دور التشخيص الاستراتيجي في نجاح برنامج تأهيل المؤسسة. مجلة الاقتصاد الصناعي ، صفحة 375.

-**حرزاالله محمد لخضر**. (01, 2016). المتطلبات المنهجية الحديثة لاستثمار وتسيير كفاءات الموارد البشرية، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، صفحة 331،332.

-**حميدي فاطيمة**. (13 01, 2016). الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ودورها في تطوير الاستثمار. مجلة القانون العقاري والبيئة (6)، الصفحات 76-75.

-**خوادجية سميحة حنان**. (30 06, 2014). النظام القانوني للمناطق الصناعية ومناطق النشاط في الجزائر. مجلة علوم الانسانية ، 41، صفحة 412.

-**زرقوط سارة**. (02 06, 2020). الذكاء الاقتصادي كسبيل لتحقيق الميزة التنافسية مقاربة مفاهمية،مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الادارة ، صفحة 75.

-**ساكت فاطمة الزهراء،قادري نورية**،(2017). التدريب و التوظيفكأحد أهم غايات التسيير التوقعي للوظائف و الكفاءات دراسة حالة الجزائرية للمياه-وحدة معسكر. مجلة التنظيم و العمل ، صفحة 07.

-**سلطاني محمد رشدي،بن واضح الهاشمي**. (02 01, 2017). المنظومة المؤسسية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، الصفحات 160-159.

-**سمية قداش،سلوى تيشات،نور الدين مزهودة**. (31 12, 2021). الأداء التسويقي من منظور التسيير التوقعي للوظائف والكفاءات دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر موبيليس. مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية ، صفحة 367.

-**شاهر عبيد ،رسلان محمد**. (30 09, 2017). دور تطوير المنتج الفلسطيني في إكتساب ميزة تنافسية دراسة حالة شركةسنقرط للمنتجات الغدائية. مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE ، صفحة 183.

-**شرارة وليد عطار عبد الحفيظ**. (30 06, 2020). واقع تطبيق التشخيص الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة عينة من المؤسسات بالجزائر، مجلة دفاتر بوادكس ، صفحة 08.

-**صافي أحمد، صفيح صادق، بن زيدان ياسين**. (01 03, 2018). آليات حوكمة الشركات وأجهزة دعمها لتعزيز الأداء الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ، صفحة 57.

-**صالحي سلمى**. (30 07, 2021). آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، صفحة 281.

-**صولح سماح**. (15 06, 2012). تسيير الكفاءات في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMSud ب"أوماش"بسكرة–الجزائر-مساهمة بنموذج نظري. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، صفحة 05.

طوايبية سليم . (25 04, 2021). تسيير الكفاءات في المؤسسات العمومية الجزائرية. مجلة مجاميع المعرفة-دراسة حالة مفتشية أقسام الجمارك تمنراست- ، صفحة 355.

-**قرون نورهان، غضبان حسام الدين** . (06 06, 2020). تشخيص ممارسات اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة المجمع الصناعي عموري بسكرة. أبحاث اقتصادية و إدارية ، صفحة 317.

-**قرين لطيفة،طافر زهير،بوسهمين أحمد.** (31 10, 2019). الذكاء الاقتصادي الدفاعي و أهميته في المؤسسة مع الإشارة لمؤسسة اتصالات الجزائر . مجلة إقتصاد المال و الأعمال JFBE ، صفحة 695.

-**قرين لطيفة،طافر زهير،بوسهمين أحمد.** (31 10, 2019). الذكاء الاقتصادي الدفاعي و أهميته في المؤسسة مع الإشارة لمؤسسة اتصالات الجزائر، مجلة اقتصاد المال و الأعمال JFBE ، صفحة 698.

-**مصباح عائشة،عبد الفتاح بوخمخم.** (03 06, 2019). دور اليقظة الاستراتيجية في تطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة بالمديرية الجهوية للشرق لمتعامل الهاتف النقال أوريدو. مجلة دراسات اقتصادية ، صفحة 26.

-**معمر قرية** . (30 06, 2017). التشخيص الاستراتيجي كمدخل لاتخاذ القرارات الاستراتيجية. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، صفحة 203.

-**نواري خيرة، بوشته يحي.** (30 03, 2020). دور القائد الدولي في اتخاذ القرارات الإستراتجية باستخدام سلاسل ماركوف في مؤسسات متعاملين الهاتف النقال بولاية البيض. مجلة المالية والأسواق ، صفحة 195.

-**يوسف زكرياء رحماني** (13 03, 2021) دور اليقظة الاستراتيجية في تفعيل إشارات الإنذار كآلية لدعم القرارات الاستراتيجية:دراسة عينة من مؤسسة موبيليس فرع تلمسان،باستخدام نماذج المعادلات البنائية SEM-PLS. مجلة البشائر الاقتصادية ، صفحة 20.

الملتقيات و المؤتمرات :

-**توفيق مشرف.** (2009). المؤتمر العربي للمعلومات الصناعية والشبكات الرياض. آلية اليقظة الإستراتيجية في الصناعة: أداة لتحسين الفعالية الاقتصادية وأحد عوامل التنافسية، (صفحة 07). الرياض، السعودية.

-**علي نوح القضاة.** (2013). دور نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في إدارة الأزمات و الكوارث . تأليف جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (المحرر)، المؤتمر السعودي الدولي الأول لإدارة الأزمات و الكوارث (صفحة 338). السعودية : مكتب نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.

-**عوادي مصطفى.** (2017). إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (الصفحات 12-10). الوادي: جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.

الإدارات العمومية :

-**المديرية الولائية للمصالح الفلاحية** لولاية عين تموشنت دراسة و تقرير حول .(02 03 ,2022) .الجانب الفلاحي لولاية عين تموشنت.

-**مديرية البرمجة و متابعة الميزانية** لولاية عين تموشنت. (2021). دراسة و تقرير حول ولاية عين تموشنت. عين تموشنت

المواقع الإلكترونية الرسمية :

-ww.ansej.org.dz. (2022). **الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** ANSEJ*،تقديم ANSEJ*. Consulté le 02 04, 2022, sur الوكالة الوطنية لتنمية و دعم المقاولاتية: http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/presentaion-de-l-ansej/presentaion-du-l-ansej

www.badrbanque.dz. (2022). *بوابات (التعريف بالبنك، قروض للفلاحين و صيادو الاسماك و مربو المائيات،قرض الرفيق،قروض اسلامية)*. تاريخ الاسترداد 28 01, 2022، من بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

https://badrbanque.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d9%80%d9%82%d9%80%d8%b1%d8%b6-
%d9%82%d9%80%d8%b5%d9%80%d9%8a%d9%80%d8%b1-
%d8%a7%d9%84%d9%80%d9%85%d9%80%d8%af%d9%89-
/%d8%a7%d9%84%d9%80%d9%85%d9%80%d8%af%d8%b9%d9%80%d9%88%d9%85

www.bdl.dz. (2022). ***الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية BDL***،*قروض الاستثمار ،التجارة الالكترونية*. تاريخ الاسترداد 29 01, 2022، من بنك التنمية المحلية: https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/investissement.html

www.bna.dz. (2022). ***حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد CIINR*** *التعريف بالبنك الوطني الجزائري و مهامه،- تمويل إجارة لاستثماراتكم* ،. تاريخ الاسترداد 11 02, 2022، من البنك الوطني الجزائري :BNA https://www.bna.dz/financeislamique/ar/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a4%d8%b3%d8%b3%
d8%a7%d8%aa/#info-2

www.cnac.dz. (2022). ***تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة***. تاريخ الاسترداد 15 02, 2022، من **الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة :CNAC**
https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx

www.commerce.gov.dz. (2022). *النصوص القانونية و التشريعات حول التجارة الخارجية،اللجنة المشتركة بين القطاعات لرخص الاستراد*. تاريخ الاسترداد 27 01, 2022، من **موقع الرسمي لوزراة التجارة و ترقية الصادرات البوابة الخاصة بالتجارة الخارجية:** https://www.commerce.gov.dz/ar/reglementation/recueil/mesures-
applicables-a-l-importation-exportation-des-produits?page=1

www.dim-msila.dz. (2022). *أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. تاريخ الاسترداد 04 02, 2022، من **الموقع الرسمي لمديرية الصناعة المناجم لولاية المسيلة**: http://dim-msila.dz/?p=75#7

www.dim-msila.dz. (2022). *أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. تاريخ الاسترداد 04 02, 2022، من **الموقع الرسمي لمديرية الصناعة و المناجم لولاية المسيلة**: http://dim-msila.dz/?p=75#7

www.dim-msila.dz. (2022). ***الموقع الرسمي لمديرية الصناعة و المناجم لولاية المسيلة***،*لجنة المساعدة على تحديد الموقعCALPIREF*. تاريخ الاسترداد 04 02, 2022، من مديرية الصناعة و المناجم لولاية المسيلة: http://dim-
msila.dz/?p=56

www.fgar.dz. (2022). *الموقع* ***الرسمي لصندوق ضمان القروض FGAR***،*تعريف صندوق ضمان القروض*. تاريخ الاسترداد 21 02, 2022، من النشأة القانونية،أهداف،الهيكل و تعريف صندوق ضمان القروض:
https://www.fgar.dz/portal/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9
www.hec.dz
(2022). *دار المقاولتية*. تاريخ الاسترداد 04 02, 2022، من **الموقع الرسمي لمدرسة الدراسات العليا التجارية المجاهد أوصديق**: lang=ar&https://hec.dz/newsite/?page_id=4731

www.industrie.gov.dz. (2022). *الاستثمار*. تاريخ الاسترداد 04 02, 2022، **من الموقع الرسمي لوزارة الصناعة الجزائرية**: https://www.industrie.gov.dz/?Agence-Nationale-de-Developpement

www.mfdgi.gov.dz. (2022). ***الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب mfdgi***،*المديرية العامة للضرائب*. تاريخ الاسترداد 25 01, 2022، من الإعفاءات الضريبية: https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-05-29-
13-06-51/144-2014-07-14-13-02-55/367-2014-07-14-14-40-08

www.mtess.gov.dz. (2022). ***الموقع الرسمي لوزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي***،*التحفيزات الخاصة بالتشغيل*. تاريخ الاسترداد 27 01, 2022، من تخفيضات و مزايا للمنتجين في اشتراكات الصندوق((:CNAS ,CASNOS) /https://www.mtess.gov.dz/ar

www.onta.dz. (2022). *التعريف و التنظيم و المهام*. تاريخ الاسترداد 28 01, 2022، من الموقع الرسمي للديوان الوطني للأراضي الفلاحية ONTA: https://www.onta.dz/la-concession-agricole-a

المعجم العربي الجامع. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 25 01, 2022، من المعجم العربي الجامع: https://www.arabicterminology.com/?search=%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC&book=%D9%85%D8%B9%D8%AC%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A9

الموقع الرسمي وزارة الصناعة و المناجم الجزائرية. (بلا تاريخ). *النشرات الإخبارية رقم 36*. تاريخ الاسترداد 05 02, 2022، من وزارة الصناعة و المناجم الجزارية: https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

موقع وزارة التجارة و ترقية الصادرات. (بلا تاريخ). *الاجراءات المطبقة لاستراد و تصدير المواد*. تاريخ الاسترداد 27 01, 2022، من **وزارة التجارة و ترقية الصادرات**: https://www.commerce.gov.dz/ar/reglementation/recueil/mesures-applicables-a-l-importation-exportation-des-produits?page=1

google maps. (s.d.). *Aïn Témouchent Province*. Consulté le 02 16, 2022, sur google maps: https://www.google.com/maps/place/A%C3%AFn+T%C3%A9mouchent+Province/@35.4080188,-1.6469669,9z/data=!3m1!4b1!4m5!3m4!1s0xd7923b37f577eed:0xc65298b0ee7fa06f!8m2!3d35.2974176!4d-1.135302?hl=en

المعجم العربي الجامع. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 25 01, 2022، من المعجم العربي الجامع: https://www.arabicterminology.com/?search=%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC&book=%D9%85%D8%B9%D8%AC%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A9

الملحقات

الملحق رقم 01 الاستبيان

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية التحارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر برامج الدعم على المنتج الوطني

دراسة حالة المنتجين في ولاية عين تموشنت

استمارة استبيان:

السادة المنتجين لولاية عين تموشنت، السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته ، تحية عطرة و بعد.....

تقوم الطالبة بإجراء دراسة ميدانية تهدف إلى معرفة " **أثر برامج الدعم على المنتج الوطني دراسة حالة المنتجين في ولاية عين تموشنت** "و ذلك في إطار الإعداد لمذكرة ماستر تخصص اقتصاد و تسيير مؤسسة ، و عليه نرجو منكم التكرم بمساعدتنا و الإجابة على الأسئلة المطروحة المقسمة على محوري الدراسة من خلال التعبير عن رأيكم بوضع علامة (X).

كما نعلمكم أن هذا الاستبيان موجه لأغراض البحث العلمي فقط، و أن كل إجاباتكم ستحظى بالسرية التامة.

تقبلوا منا سيدي، سيدتي فائق التقدير و الاحترام

من إعداد الطالبة:

موساوي فايزة

تحت إشراف الدكتورة

هند مهداوي

الجزء الأول: البيانات الخاصة بالمنتج

1) الطبيعة القانونية

SARL	☐	مصنع	☐	EURL	☐	☐	
شخص طبيعي	☐	مقاولة	☐	شكل أخر	☐	☐	

2) معايير تصنيف المؤسسات

مؤسسة كبيرة	☐	مؤسسة متوسطة	☐
مؤسسة صغيرة	☐	شكل أخر	☐

3) مجال النشاط أو نوع المنتج الوطني

- **–فلاحي** ☐
- **–صناعي** ☐
- **–أسماك** ☐
- **–خدمات** ☐
- **–رقمي** ☐
- **–نشاط آخر** ☐

4) سنوات النشاط أو الانتاج

- **–البداية** ☐
- **– سنة إلى 5 سنوات** ☐
- **–أكتر من 5 سنوات** ☐

5)الاستراتجية التسويقية المتبعة

–التنويع	☐	**التكثيق في تغطية السوق**	☐
–التخصيص	☐	**التمييز**	☐

6)–نطاق النشاط

- **–محلي** ☐
- **–جهوي** ☐
- **–وطني** ☐
- **–دولي** ☐

الجزء الأول: أسئلة الاستبيان

المحور الأول :المنتج الوطني						
الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	**سياسة الاستراد** ساهمت زيادة تنافسية الأسواق					
02	تعرض منتجكم **للإغراق** من المنتجات الأجنبية					
03	دراسة احتياجات و رغبات زبائنك لزيادة معدل المبيعات و الأرباح					
04	درجة تنافسية المنتج الوطني					
05	ملائمة سعر المنتج الوطني **للقدرة الشرائية للمستهلك**					
06	ضعف صورة المنتج الوطني لدن المستهلك مقارنة بالمنتوج الأجنبي					
07	تلعب الدولة دورا مهما في التعريف بالمنتج الوطني					
08	**قنوات التوزيع** للمنتج الوطني: ملك خاص					
	الاستعانة بموزعين					
09	قمتم باستثمارات في منتجك الوطني .					
10	الدراسة الدورية لمدى تنافسية المنتج الوطني					
11	تعتمد على **الجهود الترويجية** لتصريف منتجك					
12	استخدام استراتجيات التسويقية في منتجك الوطني					
13	تطبيق إستراتجية ملائمة لكل مرحلة من **دورة حياة المنتج**					
14	استعمال نظام التكنولوجيا الحديثة في تسويق منتجاتكم					
15	استخدام التكنولوجيا و الوسائل الحديثة في الإنتاج					
16	إدخال **معايير العالمية للجودة** في التصنيع					
17	سياسة الدولة ساهمت في زيادة ولاء زبائنكم لمنتجكم عن طريق تبني حملات ترويجية **"منتج بلادي"**					
18	حصصكم السوقية لمنتجكم المحلي تمثل تطلعاتكم و مجهوداتكم في هذا المجال					
19	تأجيل الزبون لسداد ما عليه (المعاملات المالية الآجلة)					
20	قلة الموارد المالية يعيق التنويع في استثماراتكم					
21	إدخال **أنظمة التسيير الذكي** لكل قطاعات الإنتاج					

الجزء الثاني: أسئلة الاستبيان

المحور الثاني : برامج الدعم						
الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	استفاد منتوجكم من برامج الدعم التي تقرها الدولة (**ANAD ,CNAC,ANGEM,ANDI**)					
02	إعادة النظر في الدعم المقدم من الدولة و توجيهه مباشرة للمنتج بدون وسائط					
03	تنويع و زيادة الدعم حسب أهمية القطاع (الأمن الغذائي ،الصحي...)					
04	تخفيف الإجراءات الإدارية و تقريبها من المنتجين					
05	إنشاء و توثيق شراكة الحقيقة بين الدولة و المنتجين					
06	الاستفادة من **برامج المرافقة و الدعم الاستشاري**					
07	الاستفادة من برامج **الدعم اللوجستيكي**					
08	إدخال برنامج مراقبة الخارجية **لنجاعة الدعم** المقدمة في كل المراحل					
09	تشديد قوانين محاربة الإغراق					
10	الاستفادة من **الامتيازات الضريبية**					
11	الاستفادة من **المزايا الجمركية للمنتجين**					
12	الاستفادة من البرامج الوطني للمناطق الصناعية **ANIREF**					
13	الاستفادة من **عقود الامتياز**					
14	الاستفادة من مزايا اشتراكات الصندوق(CNAS ,CASNOS)					
15	التعريف و التحسيس لبرامج الدعم المقدمة من الدولة عن طريق خرجات ميدانية للمشروع					
16	استشارة المنتجين في طريقة دعمهم					
17	إدخال نظام اختيار المنتجين للطريقة المثلى لتدعيمهم (دعم مباشر ،دعم غير مباشر)					
18	إدخال نظام المكافآت لأجود منتج					
19	إدخال دعم مالي مباشر تشجيعي لتطبيق النظم الحديثة (**التشخيص الاستراتجي،إدارة الأزمات،الذكاء الاقتصادي**)					
20	الدعم ساهم في تحسين جودة منتجكم					
21	الدعم ساهم في تنويع و تطوير حصة السوق					
22	دعم الدولة للأسعار ساهم في تنافسية منتوجكم للمنتجات الأجنبية					

الملحق رقم 02 لجدول الإجمالي لليكارت الخماسي للمحور الاول المنتج الوطني

رقم العبارة	التكرار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة %	T TEST	Sig. ((bilatéral	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	ni	02	02	26	5	33	3,9559	1,12547	79,118	7,004	0,000	موافق	13
	Fi %	2,9	2,9	38,2	7,4	48,5							
2	ni	00	1	30	14	23	3,8676	0,80862	77,352	7,839	0,000	موافق	14
	Fi %	00	1,5	44,1	20,6	33,8							
3	ni	01	00	51	5	11	3,3676	0,91267	67,352	3,749	0,000	محايد	19
	Fi %	1,5	00	75	7,4	16,2							
4	ni	00	00	12	18	38	4,3824	0,77324	87,648	14,742	0,000	موافق بشدة	07
	Fi %	00	00	17,5	26,5	55 ,9							
5	ni	1	1	4	2	60	4,7500	0,76050	95	18,976	0,000	موافق بشدة	04
	Fi %	1,5	1,5	5,9	2,9	88,2							
6	ni	2	3	24	16	23	3,8088	1,05459	76,176	6,324	0,000	موافق	15
	Fi %	2,9	4,4	35,3	23,5	33,8							
7	ni	2	1	3	61	1	4,8235	0,82753	96,47	18,171	0,000	موافق بشدة	03
	Fi %	2,9	1,5	4,4	89,7	1,5							
8	ni	27	00	4	00	37	3,2941	1,93212	65,882	1,255	0,214	محايد	20
	Fi %	39,7	00	5,9	00	54,4							
9	ni	6	00	5	1	56	4,4853	1,21548	89,706	10,077	0,000	موافق بشدة	06
	Fi %	8,8	00	7,4	1,5	82,4							
10	ni	2	2	14	19	31	4,1029	1,02418	82,058	8,880	0,000	موافق	10
	Fi %	2,9	2,9	20,6	27,9	45,6							
11	ni	1	2	43	9	13	3,4559	0,88830	69,118	4,232	0,000	موافق	17
	Fi %	1,5	2,9	63,2	13,2	19,1							
12	ni	2	00	18	26	22	3,9706	0,92994	79,412	8,607	0,000	موافق	12
	Fi %	2,9	00	26,5	38,2	32,4							
13	ni	1	1	58	4	4	3,1324	0,59612	62,648	1,831	0,072	محايد	22
	Fi %	1,5	1,5	85,3	5,9	5,9							
14	ni	1	00	55	5	7	3,2500	0,69915	65	2,949	0,004	محايد	21
	Fi %	1,5	00	80,9	7,3	10,3							
15	ni	2	00	49	1	16	3,4265	0,95129	68,53	3,697	0,000	موافق	18

							23,5	1,5	72,1	00	2,9	Fi %	
08	موافق بشدة	0,000	12,613	85	0,81726	4,2500	30	27	10	00	1	ni	16
							44,1	39,7	14,7	00	1,5	Fi %	
16	موافق	0,000	4,587	69,706	0,87234	3,4853	11	15	40	00	2	ni	17
							16,2	22,1	58,8	00	2,9	Fi %	
01	موافق بشدة	0,000	31,706	97,352	0,48575	4,8676	63	1	4	00	00	ni	18
							92,6	1,5	5,9	00	00	Fi %	
11	موافق	0,000	7,809	81,176	1,11813	4,0588	27	30	4	2	5	ni	19
							39,7	44,1	5,9	2,9	7,4	Fi %	
09	موافق	0,000	10,892	82,942	0,86843	4,1471	30	19	18	00	1	ni	20
							44,1	27,9	26,5	00	1,5	Fi %	
05	موافق بشدة	0,000	16,718	90,882	0,76165	4,5441	48	9	11	00	00	ni	21
							70,6	13,2	16,2	00	00	Fi %	
02	موافق بشدة	0,000	24,282	97,058	,62925	4,8529	63	3	00	1	1	ni	22
							92,6	4,4	00	1,5	1,5	Fi %	
	موافق		25,671	**80,60**	**0,35378**	**4,0301**	**المحور الأول المنتج الوطني**						

الملحق رقم 02 لجدول الإجمالي لليكارت الخماسي للمحور الثاني برامج الدعم

رقم العبارة	التكرار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة %	T TEST	Sig. (bilatéral (	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	ni	1	2	15	5	45	4,3382	1,01644	86,764	10,857	0,000	موافق بشدة	10
	Fi %	1,5	2,9	22,1	7,4	66,2							
2	ni	00	00	00	1	67	4,9853	0,12127	99,706	135,000	0,000	موافق بشدة	01
	Fi %	00	00	00	1,5	98,5							
3	ni	00	00	00	1	67	4,9853	0,12127	99,706	135,000	0,000	موافق بشدة	02
	Fi %	00	00	00	1,5	98,5							
4	ni	00	00	00	1	67	4,9853	0,12127	99,706	135,000	0,000	موافق بشدة	03
	Fi %	00	00	00	1,5	98,5							
5	ni	00	00	00	1	67	4,9853	0,12127	99,706	135,000	0,000	موافق بشدة	04
	Fi %	00	00	00	1,5	98,5							
6	ni	1	3	62	00	2	2,9853	0,47293	59,706	-0,256	0,798	محايد	18
	Fi %	1,5	4,4	91,2	00	2,9							
7	ni	2	2	62	00	2	2,9706	0,51747	59,412	-0,469	0,641	محايد	19
	Fi %	2,9	2,9	91,2	00	2,9							
8	ni	00	1	4	4	59	4,7794	0,61923	95,588	23,696	0,000	موافق بشدة	08
	Fi %	00	1,5	5,9	5,9	86,8							
9	ni	00	00	2	9	57	4,8088	0,46544	96,176	32,047	0,000	موافق بشدة	07
	Fi %	00	00	2,9	13,2	83,8							
10	ni	1	1	23	11	32	4,0588	1,00569	81,176	8,682	0,000	موافق	13
	Fi %	1,5	1,5	33,8	16,2	47,1							
11	ni	1	00	30	3	34	4,0294	1,00700	80,588	8,430	0,000	موافق	14
	Fi %	1,5	00	44,1	4,4	50							

15	موافق	0,000	6,726	77,352	1,06371	3,8676	30	2	34	1	1	ni	12
							44,1	2,9	50,0	1,5	1,5	Fi %	
17	موافق	0,000	4,815	71,47	0,98217	3,5735	20	2	44	1	1	ni	13
							29,4	2,9	64,7	1,5	1,5	Fi %	
16	موافق	0,000	6,095	74,412	0,97499	3,7206	22	7	38	00	1	ni	14
							32,4	10,3	55,9	00	1,5	Fi %	
06	موافق بشدة	0,000	38,101	98,236	0,41377	4,9118	65	00	3	00	00	ni	15
							95,6	00	4,4	00	00	Fi %	
12	موافق	0,000	10,262	83,53	0,94539	4,1765	34	14	19	00	1	ni	16
							50	20,6	27,9	00	1,5	Fi %	
11	موافق بشدة	0,000	11,119	84,706	0,91615	4,2353	34	19	13	1	1	ni	17
							50	27,9	19,1	1,5	1,5	Fi %	
09	موافق بشدة	0,000	11,210	87,352	1,00602	4,3676	43	13	8	2	2	ni	18
							63,2	19,1	11,8	2,9	2,9	Fi %	
05	موافق بشدة	0,000	59,838	99,118	0,26954	4,9559	66	1	1	00	00	ni	19
							97,1	1,5	1,5	00	00	Fi %	
	موافق بشدة			**86,02**	**0,31525**	**4,3011**	**المحور الثاني برامج الدعم**						

الملخص :

تهدف دراستنا لإبراز الدور و الأثر التي تلعبه برامج الدعم بمختلف أنواعها على المنتج الوطني لإنعاش الاقتصاد الوطني ، زيادة تنافسية الأسواق المحلية و تحقيق التنويع في المنتجات و المداخيل للخزينة العمومية و للمنتجين على حد السواء بإبراز نظريا وجود برامج الدعم المختلفة ثم الدخول في الدراسة الميدانية للمنتجين في ولاية عين تموشنت بصياغة و تطوير استبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة (68 استبيان موزع على منتجين) و دراستها و تحليلها بمختلف الأدوات الإحصائية لبرنامج SPSS طبعة 25 حيث توصلنا لإبراز الأثر الكبير و العلاقة الطردية بين برامج الدعم (الإعفاءات أو التخفيضات،الدعم على شكل عقارات،مؤسسات الدعم ، صناديق تمويل المشاريع و القروض بدون فوائد(القرض الحسن) على المنتج الوطني

الكلمات المفتاحية :

الإعفاءات أو التخفيضات،الدعم على شكل عقارات،مؤسسات الدعم ، صناديق تمويل المشاريع و القروض بدون فوائد،الدعم بالمرافقة و التوجيه الاستشاري،المنتج الوطني .

Summary:

Our study aims to highlight the role and impact that support programs of all kinds play on the national product to revive the national economy, increase the competitiveness of local markets and achieve diversification of products and incomes for both the public treasury and producers by starting to theoretically highlight the existence of support programs national statistics for them and then entering into the field study of producers in Ain Temouchent city by drafting and developing a questionnaire to collect data from the sample of the study (68 questionnaires distributed to producers) and Study and analysis of the various statistical tools of **SPSS Edition 25** where we came to highlight the significant impact and the insular relationship between support programs (exemptions or reductions, support in the form of real estate, support institutions, project finance funds and interest-free loans (good loan) and national product

Keywords: exemptions or reductions support in the form of real estate, support institutions, project finance funds and interest-free loans, support with accompaniment and advisory guidance, national product.

Résumé:

Notre étude vise à mettre en évidence le rôle et l'impact que les programmes de soutien de toutes sortes jouent sur le produit national pour relancer l'économie nationale, accroître la compétitivité des marchés locaux et parvenir à la diversification des produits et des revenus pour le trésor public et les producteurs en soulignant théoriquement l'existence de divers programmes de soutien, puis en entrant dans l'étude de terrain des producteurs dans la wilaya d'Ain Tamushnet en formulant et en développant un questionnaire pour collecter des données à partir de l'échantillon de l'étude (68 questionnaires distribués aux producteurs) et l'étudier et l'analyser avec divers outils statistiques du programme SPSS Edition 25 où nous sommes venus mettre en évidence l'impact significatif et la relation insulaire entre les programmes de soutien (exemptions ou réductions, soutien immobilier, institutions de soutien, fonds de financement de projets et prêts sans intérêt) sur le produit national

Mots-clés:

exemptions ou réductions, soutien sous forme de biens immobiliers, institutions de soutien, fonds de financement de projets et prêts sans intérêt, soutien avec accompagnement et conseils, produit national.